المَدينة العربيَّة

العدد 170 - يناير - فبراير - مارس 2016

- الإسكان .. والتنمية الحضرية
  تعزيز استقلالية المدن مالياً
- قمة باريس : المناخ
  ليس لديه جواز سفر
- المدن الكبرى وتحديات التنمية
- مراكش الحاضرة .. والمتجددة

الإفتتاحية

المدينة واستحقاقات التنمية المستدامة

في الجزء الافتتاحي من هذه المقالة دعونا نطرح السؤال التالي:

هل منطقتنا العربية جاهزة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة؟

هل مدننا العربية، التي هي محور اهتمام منظمتنا، مستعدة للتعامل بإيجابية ورؤية واضحة مع احتياجات ومتطلبات التنمية المستدامة؟

هل الإنسان ساكن المدينة، وهو المستهدف، والمحور والأساس والغاية في مخرجات التنمية المستدامة .. نسأل هل يملك هذا الإنسان أن يأتي بالقيادة والريادة التي تستطيع أن تجعل من أمنه ومستوى معيشته وطمأنينته على حاضره ومستقبله، ومستقبل من يلوذون برعايته.. هل هذا الإنسان يملك حريته و ناصية قراره فيأتي بمن يعتبرهم الضمانة والأداة للنجام؟

قد يكون من الصعب سبر غور هذه الأسئلة أو القفز فوق الواقع الذي نحن فيه والسيطرة عليه؟!

الثابت أن الأثنية والحروب الأهلية وخراب المدن وتدمير البنى التحتية وتعطيل المؤسسات الاقتصادية والمدارس والجامعات، والهجرة المفتوحة على الخارج، كل ذلك واقع نعيشه ولا نعرف أن كانت الأمور والنهايات، ستبقى محصورة في ما نحن عليه، أم أنها سوف تتطور إلى ما هو أقسى وأشد.

الانتخابات، والإبداع والتجديد والوعي والقدرة على الاستقراء.. كل ذلك لا بد من توافره أو فرضه بإرادة الناس وجهود الشعوب .. وليس هناك ما يشير إلى أن كل شيء سوف يتغير أو يؤدي إلى ما هو مطلوب. إذ ثمة تقاطعات حادة تجعل من فرص النجام في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة أمراً ذا غير مصداقية لأن هدف التنمية وغايتها ومحورها كما أسلفنا هو الإنسان... وطالما أن إنساننا العربي مشغول بقضايا حياتية وفكرية وصحية ومعيشية فإن التنمية لن تطاله ولن تضيف إلى ما عند غيره من الحقوق والاحتياجات الأساسية.

نحن بحاجة إلى أساليب مبتكرة في التعاطي مع أهداف التنمية المستدامة وغايتها .. أساليب تنافسية ناجحة، ونخب سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، ترى ما لا يراه الآخرون.. نخب تعمل خارج المكرور وتفعل وتبدع وتكمل دورها مع الآخرين دون إقصاء أو تهميش، في داخل الحدود وخارجها.

فالمساواة والأمن والشمولية والاستدامة والتعليم وغيرها مما هدفت اليه أجندة التنمية، يفترض أن تشعل جذوة التغيير وأن تطلق وتحرك كل مكمن في عالم الإبداع والتجديد ... لا عالم الفوضى والاقتتال والتدمير.

الأمين العام

المَدينة العربيَّة

مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية

5

39

رئيس التحرير

م. أحمد محمد صالح العدساني

الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية

مدير التحرير

غسان سمان

رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام

هيئة التحرير

مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
مدير مؤسسة جائزة المنظمة
مدير مركز البيئة للمدن العربية
مدير المنتدى العربي لنظم المعلومات
مدير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ،
ولا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة المدن العربية

الإشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي :

- المؤسسات الرسمية **15** دينار كويتيا
- الأفراد **8** دنانير كويتية
- الأفراد في الدول الأجنبية : **10** دنانير كويتية

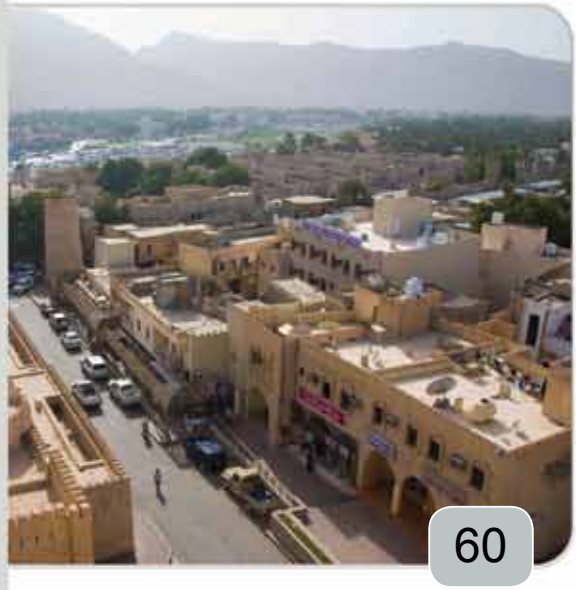

الإعلانات

يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

المراسلات

كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة

ص.ب : 68160 كيفان - 71962 الكويت
هاتف :24849705 / 24849706 / 24849708
فاكس: 24849322 / 24849319

موقع المنظمة الالكتروني : www.ato.net
البريـــد الإلكتـــرونـــي : ato@ato.net

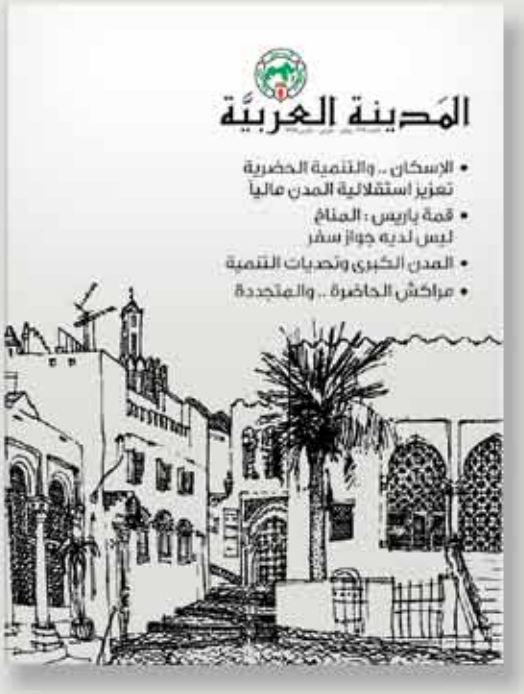

في هذا العدد ...

• من أنشطة المنظمة
4 إستقبالات وزيارات الأمين العام
5 القمة العالمية للمناخ في باريس
15 إجتماعات UCLG في باريس
16 عمومية الفرانكفونية
21 مؤتمر UCLG-MEWA في ملاطية
23 احتفالية مراكش بالذكرى الثلاثين لإعلانها تراثاً عالمياً
26 المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية
36 منتدى تمكين مدن دول الخليج من مجابهة الكوارث

• من أنشطة المؤسسات
39 مؤتمر المشاريع الصغيرة / الواقع والتطلعات
44 مؤتمر الفجيرة الدولي الأول للبيئة البحرية والسواحل
47 المنتدى العربي لنظم المعلومات ينظم دورة أمن الشبكات

• أبحاث
48 المدن الكبرى وتحديات التنمية الحضرية
59 تجربة تطبيق الأجهزة المحمولة في التفتيش في سلطنة عمان
64 الإرتقاء بالبيئة التعليمية للأطفال والشباب

• تقرير
74 فوائد الأشجار في المدينة العربية
76 عمارة المستقبل

• مقالات
79 طاقة وكربون
83 سلة الخبز الأفريقية
86 دول ضعيفة .. وبلدان فقيرة
89 خطوط القتال ضد خط الفقر

• إعرف مدينتك
92 مراكش .. مدينة تزخر بالتاريخ والقيم الجمالية

95 • إصدارات
98 • متابعات
99 • ندوات ومؤتمرات
101 • مدن حول العالم
102 • من أخبار المدن العربية
104 • الأخيرة

الأمين العام زار أبو ظبي والتقى وكيل دائرة الشؤون البلدية

الأمين العام و وكيل دائرة الشؤون البلدية بأبو ظبي

في زيارة قصيرة إلى مدينة أبو ظبي بحث الأمين العام لمنظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح ووكيل دائرة الشؤون البلدية خليفة المزروعي جملة موضوعات تتصل بتعزيز التعاون بين المنظمة ومدن وبلديات دولة الإمارات العربية المتحدة وفي مقدمها العاصمة أبو ظبي. وقد رحب السيد المزروعي بزيارة الأمين العام للمنظمة وعرض مجالات التعاون بما يدفع مسيرة العمل نحو أفاق أوسع على طريق النهوض بالمدينة العربية وساكنيها. من جانبه أكد الصبيح حرص المنظمة والمؤسسات التابعة لها على الاستفادة من خبرات وتجارب مدن عربية، ومن بينها أبو ظبي في مجالات الإدارة الحضرية الجيدة والمشروعات التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حضر الاجتماع رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام بالمنظمة غسان سمان ومسؤول العلاقات العامة في دائرة الشؤون البلدية احمد العامري.

الأمين العام يستقبل سفير العراق

الأمين العام والسفير العراقي

استقبل معالي الأمين العام المهندس احمد حمد الصبيح سعادة سفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت محمد حسين بحر العلوم في مقر الأمانة العامة . تناول اللقاء بحث علاقات التعاون بين المنظمة والمدن العراقية من اجل تبادل الخبرات والتجارب في ما يتعلق بتنمية المدن والساكنين.

القمة العالمية للمناخ في باريس

المناخ لا يعترف بالحدود وليس لديه جواز سفر

قبل انعقاد مؤتمر القمة 21 للمناخ في ديسمبر 2015 في باريس كان الخبراء يتساءلون: هل نستطيع القول أن إقرار معاهدة ملزمة بإطلاق تعهدات من شأنه أن يطمئن العالم؟

ونحن عندما نتحدث عن تغير المناخ، فذلك يعني أن العالم وصل إلى نقطة اللاعودة. في باريس كان هناك ١٥٠ رئيس دولة وحكومة وأربعون الف مشارك. الجميع كان يسعى من اجل التوصل إلى حلول دائمة ومتوازنة في اطار اتفاق ملزم من الناحية القانونية، من شأنه أن يضع المجتمع الدولي على السكة الصحيحة لبناء مجتمعات واقتصادات اقل واكثر مناعة للتغير الماخي.

يجمع علماء المناخ على أن حرق الكربون اذا استمر بالمعدلات العالية سوف يرفع درجة حرارة الأرض عدة درجات مئوية.. ذلك أن ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض يعني أن يشهد العالم عواقب صعبة منها، ارتفاع مستوى البحار وعواصف اكثر شدة وموجات جفاف في البر وفناء عدد كبير من أشكال الحياة في المحيطات التي ستصبح مياهها اكثر دفئا واكثر حموضة.

ويحذر اختصاصيو الجغرافيا السياسية للمناخ من أن الاختلال المناخي سيسهم في تفاقم الأزمات والنزاعات، ولمواجهة ذلك الاختلال يجب التفكير في اليات تعاون بين الدول.

هذه القضية المناخية كانت محور قمة باريس حيث وافق قادة العالم على الاتفاقية الدولية الأكثر أهمية بشأن إدارة المناخ في اكثر من عشرين عاماً. ومع ذلك تظل هناك تساؤلات حول الالتزام بتنفيذ تلك الاتفاقية

وما اذا كانت الدول ستتخذ قرارات التي يتعين عليها اتخاذها في رسم المسار نحو اقتصاد جديد وديناميكي ومنخفض الكربون... اقتصاد قادر على دعم عالم يتسم بالنمو السريع للسكان والتغيرات الديموغرافية للمدن.

مائة وخمسون سنة من النمو الصناعي والعلمي انتهى بكارثة انبعاث الغازات والتلوث الصناعي. واكبر ملوثين: أميركا والصين، والمفارقة التي كان يدفع بها المفاوضون أن هناك من كان يدعو الدول ذات الاقتصادات الناشئة لتحمل مسؤولياتها بخفض الملوثات، فيما القوتين الكبيرتين لم تفعلا شيئاً.

كيف نطلب مثلا من الهند أن تقدم تضحيات لإقامة «عدالة مناخية» بين الشمال والجنوب للحد من الاحتباس الحراري.. فيما المسألة المناخية بدأت منذ السبعينات والثمانينات ولم تفلح المفاوضات في الحد من الملوثات المناخية.

دول مهددة بالتصحر وسوء الإنتاج الزراعي بسبب الغرق، بينما الأثار السلبية تهدد الجميع بظاهرة التغير المناخي. جميع بنود اتفاقية كيوتو 1992 تتحدث عن الظاهرة.. بينما بنود كل الاتفاقيات الموقعة لم تنفذ.

يقول الخبراء أن الفيصل في المسألة المناخية هو التنفيذ لأن ظاهرة الاحتباس الحراري تمس الجميع، وتأثيرها يتناول الكبار والصغار وهي تهدد التجارة العالمية والتدفقات المالية.

الأرض في خطر

يقول احد الخبراء أن الأرض في خطر، والإنسان هو السبب في التغيرات المناخية.. والفشل في تنفيذ اتفاقية باريس يعني التصحر وشح المياه وانعدام الأمن الغذائي.

ومن المؤكد أن التحدي الذي ينتظرنا واسع النطاق بقدر ما هو معقد ولكن في المقابل من شأن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون من شأنه أن يجلب فوائد اقتصادية جمة.

من هنا يمكن القول أن قمة المناخ في باريس خطوة أولى على طريق الالتزام، فالطاقة المتجددة لم تعد مكلفة، والتمويل الذي تقرر في قمة باريس يجب أن يذهب لإعداد الكوادر الوطنية والمحلية مع شركاء التكنولوجيا.

يقول الخبراء أن المناخ ليس له حدود، وبالتالي ليس لديه جواز سفر: هناك جفاف وتصحر وجزر ومساحات مهددة بالغرق، بمعنى أن الإشكالية موجودة على مستوى العالم وهي مرتبطة بالمفاهيم البيئية والتوسع الحضري والتغير الديموغرافي على مستوى المدن.

عدم الالتزام يعني جفاف وتصحر جزر ومساحات مهددة بالغرق

أن قضية التوسع الحضري في مدن العالم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة من المنتظر أن تسجل نمواً هائلاً، وسوف تصبح المدن موطناً لنمو 60% من سكان العالم، إذ من المتوقع أن يبلغ عددهم 8.5 مليارات نسمة، وستشكل كيفية تصميم هذه المدن أهمية كبيرة لكل من البيئة والاقتصاد.

وفي هذا السياق يقول خافيير سولانا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية و وزير خارجية إسبانيا سابقا، أن الفارق بين مدينتي أتلانتا وبرشلونة يعد مثالا للمقاربة واستخلاص الرؤى.. ولكن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تنتجها وسائل النقل في أتلانتا تفوق مثيلاتها في برشلونة

النوايا الحسنة لا تكفي ولا بد من نصوص قانونية ملزمة..

بستة أضعاف.. فمدينة أتلانتا تشجع ضمناً استخدام المركبات الخاصة على نطاق واسع، وهو ما يؤدي إلى زيادة الانبعاثات الغازية والاختناقات المرورية وتلوث الهواء.

والمدينة التي تستعين بأنظمة نقل عام تتسم بالكفاءة - مثل برشلونة - فأنها اكثر صحة واستدامة. وسوف تشكل التطورات التقنية والتكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة والمركبات المهجنة أو الكهربائية، على سبيل المثال - مكونا لا غنى عنه في بناء هذه المدن.

خلفية باريس

أكدت المنظمات البيئية المتخصصة أن العام 2015 هو الأكثر حرارة بشكل غير مسبوق ما يعني أن الغازات المنبعثة ماتزال تدفع نحو زيادة الاحتباس الحراري والذي قد تنجم عنه كوارث لا يصدقها العقل لعل أبسطها طوفان كبير قد يغمر مدناً بأسرها إذا استمرت الحرارة في الزيادة عاماً بعد عام، فقد نستفيق بعد عقدين أو أكثر لنجد مناطق بأسرها كانت آهلة بالسكان تحت الماء، أو قد يضطر ملايين البشر إلى الهجرة من مناطق ستزيد في الحرارة إلى أكثر من طاقة تحمل الإنسان ما سيزيد من خطر انتشار آفة الفقر بسبب تضرر أراضيهم بالتغيرات المناخية.

اجتماعات قمة باريس للمناخ COP21 وصفها البعض بالمصيرية، وهي مطالبة بوضع العالم على مسار مناخي جديد من شأنه إنقاذ الكوكب، فمن دون الاستغناء عن صناعات ونشاطات باعثة للغازات فلن تهدأ وتيرة تسارع التغيرات المناخية، وأهمها حرارة لا تطاق في الصيف وبرد لا يحتمل في الشتاء مع زيادة العواصف والفيضانات والأعاصير والجفاف وابتلاع مياه البحار والمحيطات للسواحل وزحفها نحو المدن السكانية التي توجد أكثرها كثافة على المناطق الساحلية.

انعقد المؤتمر تزامناً مع صدور دراسات علمية صادمة حول تغير المناخ، حذرت بعضها من تعرض بعض المدن الكبرى للغرق على المدى الطويل، إضافة إلى ازدياد أعداد الفقراء في العالم، وكان البنك الدولي لم يستبعد تحول نحو ١.٠ مليون شخص إضافي حول العالم إلى دائرة تحت خط الفقر بحلول العام 2030، وأن عدد الفقراء قد يستمر في الزيادة إذا لم تتخذ إجراءات لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري الذي تعاني منه أغلب مناطق الكوكب ولا أحد في معزل عن خطره.

وقد باتت تداعياته يلمسها سكان المعمورة في الصيف المنصرم بعد وفاة عشرات الأشخاص حول العالم بسبب زيادة الحرارة، وقد نبه بعض العلماء حسب تقرير لشبكة «سي أن أن» أن المستقبل المتوسط ستشهد فيه الأرض زيادة بنحو درجتين. وحذرت تقارير عالمية من أن غازات الاحتباس الحراري التي تناولها «بروتوكول كيوتو» حسب موقع «غرين إيريا» زادت بنسبة 80 بالمئة منذ عام 1970 و30 بالمئة منذ عام 1990، وذلك يعني زيادة في درجات الحرارة تتراوح بين 3.7 درجة مئوية و4.8 درجة مئوية في العام 2100، ولذلك ثمة جهود تبذل من أجل ألا ترتفع الحرارة أكثر من درجتين مئويتين مع نهاية القرن الحالي، إذ لا بد من أن تقل الانبعاثات بنسبة تتراوح بين 40 و 70 بالمئة عام 2050، بالمقارنة مع مستوياتها في 2010.

«المنظمة العالمية للأرصاد الجوية» التابعة للأمم المتحدة أصدرت تقريراً في الآونة الأخيرة يحذر من أن كثافة الغازات المسببة للغازات الدفيئة سجلت رقماً قياسياً جديداً في العام الماضي 2014، حيث بينت أبحاث المنظمة أن ثاني أكسيد الكربون ارتفع إلى 397.9 جزيئة بالمليون في الجو خلال العام الماضي.

واعتبرت المنظمة أن الاحتباس الحراري بات تهديداً غير مرئي لكنه واقعي جداً، وهذا يعني توقع المزيد من الظواهر الجوية الغريبة، مثل زيادة موجات الحر والفيضانات وذوبان الجليد وارتفاع مستوى المحيطات وحموضتها.

وكان واضحا أن الوصول إلى اتفاق يلزم بتغيير سياسات مناخية للدول لم يكن سهلاً حيث إن ملاءمة اقتصادات دول مع سياسة مناخية جديدة تفرض تقليص استهلاك المحروقات في المصانع وفي وسائل المواصلات واللجوء إلى الطاقة النظيفة البديلة تمثل توجهاً مكلفاً ويفرض على الدول سياسة اقتصادية جديدة قد تقدر عليها دول وقد لا تقدر عليها دول أخرى خصوصاً دول العالم الثاني والثالث التي استضافت كثيراً من الصناعات التحويلية الثقيلة للدول المتقدمة ذات درجة عالية من التلوث.

كما أن معالجة النفايات السامة تعتبر من أكثر التحديات التي تواجه الدول الصناعية المتقدمة والتي يعتمد كثير منها على الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية والنووية والتي تعتمد على مواد سامة يتم التخلص منها في الأنهار والبحيرات والبحار، إلى ذلك فإن زيادة التعويل على الطاقة الملوثة مثل المحروقات يمثل تحدياً كبيراً للدول النامية التي تزيد من استهلاكها للطاقة من أجل تعزيز اقتصاداتها.

ائتلاف غيتس

وقد اعلن ائتلاف بيل غيتس الخاص بتشجيع التطور في مجال الطاقة، على قدرة قمة المناخ في باريس، تركيزه على الأفكار، الأكثر قدرة على إحداث التحول، والتي تبرز من مؤسسات البحث، وعلى دعم تلك المؤسسات التي تواجه «فجوة الرسملة» بين المختبرات وتحول ابتكاراتها إلى أفكار تجارية.

ويضم ائتلاف بيل غيتس طائفة من المليارديرات الدوليين بمن فيهم جيف بيزوس، ومارك زوغربرغ، وريتشارد برانسون، وقطب العمال الصيني جاك ما، والأمير السعودي الوليد بن طلال، ورجل الأعمال الهندي موكش أمباني وغيرهم.

وهي قائمة تضم 25 شخصاً من أكثر الناس ثراء في العالم، وقد التزموا كلهم بحل المشكلة الأكبر التي تواجه شركات المراحل المبكرة: أي «وادي الموت» الذي يفصل بين بزوغ الفكرة الواعدة وبين تحولها إلى منتج قابل للتسويق.

ويتسم ذلك الوادي بالرعب، لأن معظم المستثمرين يريدون تحقيق عوائد سريعة بقدر يفوق ما يمكن لشركات الطاقة في المرحلة المبكرة عرضه في أغلب الأحيان.

ومن هذا المنطلق فإن كبار المستثمرين يدعون إلى «خط أنابيب عام رفيع المستوى بصورة دراماتيكية يرتبط بنوع مختلف من المستثمرين الخاصين مع التزام طويل الأجل إزاء تقنيات جديدة، ويرغبون في تخصيص رسملة مرنة حقيقية للعمل». وبغض النظر عن الإعلان السالف الذكر قد يقوم المستثمرون ببساطة باستثمار جيد (وليس ثمة خطب في ذلك).

وكما يقول بيل غيتس على موقعه الإلكتروني فإن العالم سيكون في حاجة إلى 50 في المئة من الطاقة الإضافية بحلول عام 2050. وستكون تلبية هذا الطلب عملية مربحة خاصة مع بدء العالم بالابتعاد عن مصادر الطاقة الأكثر قذارة مثل الفحم (حتى اذا هبطت أسعار الطاقة بمرور الوقت كما يأمل غيتس).

وإضافة إلى ائتلاف اختراق الطاقة، فقد اعلن غيتس أيضاً «مهمة الابتكار»، وهو التزام من جانب 20 دولة لإنفاق المزيد من المال على بحوث الطاقة النظيفة، ويهدف إلى مضاعفتها ومشاطرة التقنية. وتشمل قائمة الدول المشار اليها الولايات المتحدة والهند واليابان وإندونيسيا والعديد من البلدان الأوروبية. وتنفق الولايات المتحدة في الوقت الراهن حوالي 5 مليارات دولار على بحوث الطاقة مقارنة بـ70 مليار دولار على بحوث الدفاع.

لم يتودد غيتس دائماً إلى صناعة الطاقة النظيفة أو إلى نشطاء تغير المناخ. وقد جادل، شأن أكاديميين مثل بجورن لومبورغ، في أن الحصول على الطاقة، حتى اذا تم إنتاجها من الوقود الأحفوري، يجب أن تمثل أولوية. واذا كانت الطاقة النظيفة أكثر تكلفة في الوقت الراهن فهو لم يحبذ تطويرها أكثر من الفحم والنفط أو الغاز الطبيعي.

وقال في السنة الماضية: «يحتاج الفقراء بصورة يائسة إلى مصادر رخيصة للطاقة في الوقت الراهن من أجل دفع النمو الاقتصادي الذي ينتشل العائلات من حالة الفقر. وهؤلاء الفقراء لا يستطيعون تحمل حلول الطاقة النظيفة الباهظة الثمن، ولا نستطيع أن نتوقع منهم أن ينتظروا حتى تصبح التقنية أرخص».

ويسعى غيتس إلى نجاح الحلول المتجددة لأنها أرخص، ولأنها تمثل تقنية أفضل. ولكن نقاد غيتس يقولون إن تلك المجادلة تفتقد السياق السياسي الذي يحبذ في الوقت الراهن الوقود الأحفوري، وتقلل من أهمية التقدم الذي تحقق من خلال الطاقة الشمسية والمصادر المتجددة الأخرى.

نتائج قمة باريس

لم تبدد المخاوف الكبيرة من عدم اتفاق دولي ملزم حول مسار مناخي جديد يُلزم أغلب الدول المسببة لانبعاثات غازية في ظل تقارير ودراسات لا تنبئ بإمكانية التوصل إلى اتفاق إطاري ملزم، حيث أظهرت دراسة نشرها مركز الأبحاث «كلايمت سنترال» أكد فيها باحثون أميركيون أن مدناً كبرى مثل شنغهاي وبومباي وهونغ كونغ مهددة بسبب الخلل المناخي بالزوال جزئياً على الأمد الطويل، بعد أن تغمرها المياه إذا لم يتوصل العالم إلى الحؤول دون أن ترتفع درجات حرارة الأرض بمقدار درجتين، وفي حال استمرت درجات الحرارة في الارتفاع بنحو أكثر من درجتين،

سيواصل مستوى مياه البحر في الارتفاع لتغمر المياه أراض يقطنها اليوم 280 مليون شخص، وإذا ما ارتفعت أكثر من أربع درجات فستشمل الظاهرة أكثر من 600 مليون شخص،

لقد بات تحقيق هدف الحد من الانبعاثات الغازية السامة مرهوناً برغبة سياسية، ولكن يبقى هناك مطلب لإحقاق توازن بين جميع البلدان على مستوى تخفيض الانبعاثات حيث استفادت الدول الغنية من الصناعات الملوثة في فترة من الفترات وباتت مطالبة بمساعدتها للدول الفقيرة لدعم سياساتها المناخية وتقليص اعتمادها على الصناعات المستهلكة للطاقة الملوثة ودعمها ببدائل طاقية، على هذا النحو، هناك مطالب للحصول على مساعدة مالية لفائدة الدول الفقيرة حيث إن هناك تعهداً بنحو 100 مليار دولار سنوياً لصالح الدول النامية منذ ست سنوات.

الإنسان هو المسؤول عن التغيرات المناخية.. وهو المستفيد في نهاية المطاف

تجربة صندوق المناخ الأخضر

يعتبر «صندوق المناخ الأخضر» من أبرز آليات التمويل لمشروعات تغيّر المناخ. ومرّ الصندوق بمراحل من التعثّر نتيجة ضعف التمويل وعدم التزام الدول المتقدمة بما أعلنت عنه من دعم للصندوق. إذ يحتاج الصندوق إلى مئة بليون يورو سنوياً، لمساعدة الدول الفقيرة والنامية في مجالي تخفيف آثار التغيّر المناخي والتكيّف معها. وأعلنت الدول العظمى التزامها توفير 60 في المئة من حاجاته في 2009 في كوبنهاغن، لكنها لم تلتزم بما وعدت به حتى الآن. وعلى رغم جهود متنوّعة، لا يوجد في الصندوق الآن سوى عشرة بلايين دولار!

وأعلن الصندوق أن أول مشروعاته سيُنجز في دولة «مالي» بهدف تطوير قدراتها في المناخ والتنمية، بكلفة قدرها 300 ألف دولار.

ووفق الصندوق، هناك ما يزيد عن سبعين حكومة أرسلت مشروعات مماثلة لبناء القدرات، وجرت الموافقة على عشرة منها.

وفي تصريحات لهيلا شيكوروهو، المديرة التنفيذية للصندوق، من المتوقع تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة بقرابة تسعمئة مليون دولار.

وشهد الشهر الجاري اجتماعاً لمجلس إدارة الصندوق في زامبيا، لمناقشة عدد آخر من المشروعات. وأكّدت شيكوروهو اهتمام الصندوق المتزايد حاضراً بأفريقيا والشرق الأوسط.

ونظّم الصندوق ورشة عمل في «مكتبة الإسكندرية» عن دوره في أفريقيا والشرق الأوسط، في تحقيق مزيد من الفهم لأهدافه وآليات عمله. ودار نقاش واسع حول نقاط شملت متطلّبات الصندوق حيال التقدّم بالمشروعات، وضرورة دمج ممثلي القطاع الخاص والجماهير والمجتمع المدني في مشروعات المناخ، وطُرُق إنشاء شبكة من مؤسّسات التنمية الوطنيّة في الدول كافة كي تصبح نقاط اتصال مع الصندوق.

وكذلك، جرى توضيح أن الصندوق يزمع تقديم الدعم لمشروعات تتبناها مؤسّسات وطنية موثوق بها، كالمؤسّسات الحكومية وغير الحكوميّة، ووكالات التنمية الوطنيّة، ووكالات الأمم المتحدة، وبعض بنوك تمويل التنمية العالميّة. وعُقدت ورش أخرى شملت مناطق العالم المختلفة.

نيودلهي تخوض تجربة السير بالتناوب

تطلق العاصمة الهندية وهي الأكثر تلوثا في العالم أول تجربة لها في مجال حركة السير بالتناوب في الشهر الحالي في مسعى إلى التخفيف من تلوث الهواء المثقل بالجزيئات الدقيقة الذي تشتد وطأته كثيرا في الشتاء.

وكانت المدينة التي يعيش فيها 17 مليون نسمة غارقة خلال الأيام الأخيرة في ضباب شديد يتسبب باحتباس الغازات السامة.

وتسير على طرقاتها أكثر من 8,5 ملايين مركبة تضاف إليها 1400 سيارة جديدة كل يوم. وترتفع مستويات التلوث في الشتاء خاصة بسبب إشعال الحطب للتدفئة.

وخلافا للعاصمة الصينية بكين التي تعاني أيضا من تلوث شديد، لا تتمتع نيودلهي بأي نظام إنذار يشغل عندما يصل التلوث إلى مستويات خطيرة على الصحة.

وتقوم مدن صينية عدة بالحد من عدد السيارات التي تتنقل على طرقاتها. وتنوي العاصمة الهندية حذو حذوها واعتماد حركة السير بالتناوب. كما سيتم تحسين وسائل النقل العام فضلا عن إغلاق محطة تعمل بالفحم.

دول الخليج تتصدر في ابتكار مشاريع للطاقة المتجددة

أكد اتفاق قمة تغير المناخ الذي وُقّع في ديسمبر 2015 في باريس، التزام قادة 200 دولة تجاه تبني مفهوم الطاقة المتجددة باعتبارها أداة مهمة للحدّ من ارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض، من دون أن يؤثر ذلك في استمرارية توفير الطاقة اللازمة لدعم التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

وتعد الدول الخليجية من الدول الرئيسة التي يستهدفها هذا الاتفاق، إذ تعتمد بشدة على مصادر الطاقة التقليدية، مثل الوقود الأحفوري، لتوليد الطاقة. وشهدت بعض الدول الخليجية خطوات وثيقة لاستخدام مصادر طاقة بديلة أو أقل ضرراً على البيئة كمصادر الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة التي تخفف من الانبعاثات الناجمة من مصادر الطاقة التقليدية.

وبرزت «أكواباور»، المطور والمالك والمشغل لمشاريع الطاقة والمياه لمجموعة من المحطات في تسع دول، كشركة رائدة في تنفيذ مشاريع الطاقة ذات الكفاءة العالية والصديقة للبيئة لدعم نمو اقتصادات المجتمعات التي تتواجد فيها.

وتعليقاً على الاتفاق، قال الرئيس المدير التنفيذي في «أكواباور» بادي بادمانثان: «يمكن للاتفاق الموقّع في باريس المساهمة في تغيير أسلوب توليد واستخدام الكهرباء حول العالم للأبد، خصوصاً في دول الشرق الأوسط وأفريقيا، إذ نرحب بالالتزام الذي تضمّنه الاتفاق الذي من شأنه تسريع عملية تقليل الانبعاثات الناتجة من أنشطة توليد الكهرباء، ما سيغير ملامح قطاع الطاقة بالفعل».

وأضاف: «نسعى في أكواباور إلى استخدام مزيج متنوع من مصادر الطاقة في عملية توليد الكهرباء في دول الخليج العربي، مثل المصادر المتجددة لضمان توافر الأدوات اللازمة لتنفيذ إستراتيجية الطاقة المستدامة للأجيال المستقبلية، من دون التأثير في فرص العمل أو التنمية الاقتصادية».

وفازت «أكواباور» خلال العام الحالي بمشروعين مع «هيئة كهرباء ومياه دبي»، أحدهما للطاقة الشمسية والآخر بتقنية الفحم النظيف، محققة أرقاماً قياسية في دولة الإمارات والعالم. وستعمل «أكواباور»، على تطوير وتشغيل المرحلة الثانية من «مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية»، الذي يعد واحداً من أكبر المشاريع التي ينفذها منتج مستقل للطاقة، بهدف إنتاج 200 ميغاوات من الطاقة الشمسية عبر الخلايا الضوئية، بأقل تعرفة في العالم. وسيغطي إنتاج المحطة من الطاقة الكهربائية المولّدة بتقنية الألواح الكهروضوئية 30 ألف منزل كل عام، باستخدام محطات توليد بالطاقة الشمسية. وتقدَّر قيمة الخفض في انبعاثات الكربون التي سيحققها المشروع بـ469650 طناً مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

أما المشروع الثاني، فهو محطة «حصيان» لتوليد الكهرباء بتقنية الفحم النظيف، فسيطوّر ويشغّل من قبل تحالف يضم كلاً من «هاربن إلكتريك إنترناشونال» و «أكواباور». يستخدم المشروع تقنية المراحل فوق الحرجة، التي تتطلب فحماً أقل لكل ميغاوات في الساعة مقارنة بالمحطات التقليدية التي تعمل بوقود الفحم، نظراً لما تتمتع به من كفاءة أكبر في الأداء، وبالتالي تنتج انبعاثات أقل من الغازات الدفيئة. ويعدّ هذا المشروع الأول والأضخم من نوعه على مستوى الخليج العربي والشرق الأوسط، حيث سيسعّر الكيلووات في الساعة بقيمة 4.501 دولار لكل كيلووات/ساعة، وذلك على أساس أسعار الفحم في أيار (مايو) الماضي.

وأضاف بادمانثان: «نفخر بأننا شركة سعودية تقود مسيرة نحو انتشار مشاريع الطاقة المتجددة قبل انعقاد قمة التغير المناخي، فشركة أكواباور من رواد الشركات التي أعلنت طوعاً عن هدفها بتوليد ٥ في المئة من الطاقة من مصادر متجددة خلال السنوات الخمس المقبلة، وعملت في مشاريع فريدة تتحدى معادلات الكلفة السائدة في المحطات التي تعمل بوقود الفحم أو خلايا الطاقة الشمسية». وأضاف: «فيما نبدأ بتحقيق أهدافنا الطموحة، سنسعى إلى خفض أكثر من 2.4 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً خلال السنوات الثلاث المقبلة».

يذكر أن كلا المشروعين يتوافقان مع مبادرة «اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة»، والتي أطلقها نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وتمثل أحد الركائز الأساسية لإستراتيجية الطاقة المتكاملة 2030، والتي وضعها المجلس الأعلى في دبي بهدف تنويع مزيج الطاقة في الإمارات والتقليل من انبعاثات الكربون والملوثات الأخرى.

التوصيات

مع انتهاء أعمال قمة المناخ في باريس عرضت الرئاسة الفرنسية للمؤتمر على ممثلي الدول الـ 195 المشاركة مشروع اتفاق نهائي لإبقاء ارتفاع حرارة الأرض دون درجتين مقارنة بها زمن الثورة الصناعية. وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس «أن نص التسوية عادل ودائم وحيوي ومتوازن وملزم قانونياً».

ويؤكد النص هدف «احتواء ارتفاع متوسط حرارة الأرض وإبقائه دون درجتين والسعي لجعل هذا الارتفاع بمستوى 1.5 درجة، ما سيسمح بخفض الأخطار والمفاعيل المرتبطة بالتغير المناخي في شكل كبير».

وفي ما يتعلق بمسألة التمويل الشائكة ينص مشروع القرار على أن تشكل المئة بليون دولار التي وعدت دول الشمال بتقديمها سنوياً إلى دول الجنوب لمساعدتها على تمويل سياساتها المناخية «حداً أدنى لما بعد 2020». وأضاف وزير الخارجية الفرنسي قائلاً: يتعين تحديد هدف جديد بالأرقام عام 2025 على أبعد تقدير، وإذا أقر فإن هذا النص سيكون منعطفاً تاريخياً. إننا على وشك بلوغ نهاية الطريق وبداية طريق آخر حتماً» ودعا الدول إلى عدم تفويت الفرصة الفريدة السانحة لها.

وحض الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الدول المشاركة على القيام «بالخطوة الحاسمة» عبر تبني اتفاق مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في باريس. وبعدما وصف الاتفاق بأنه «نصر كبير للإنسانية»، دعا المندوبين إلى أن يحوّلوا «يوم 12 كانون الأول (ديسمبر) يوماً ليس فقط تاريخياً بل محطة للإنسانية أيضا». وقال أن فرنسا تطلب منكم وتدعوكم إلى تبني أول اتفاق عالمي في تاريخنا.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الدول إلى «إنجاز العمل» بتبني مشروع الاتفاق. وقال أن «النهاية قريبة. لننجز العمل الآن. العالم يراقب وملايين الأشخاص يعتمدون على حكمتكم».

وفي نهاية أشد الأعوام حرارة في التاريخ، سعى المفاوضون إلى إبرام اتفاق تاريخي سيحول اقتصاد العالم الذي يقوم على استهلاك الوقود الأحفوري خلال عقود ويقلب ميزان المعركة ضد ظاهرة الاحتباس الحراري. وبعد أربع سنوات من محادثات مكثفة للأمم المتحدة تضاربت فيها كثيراً مصالح الدول الغنية والفقيرة ومصالح الدول الجزر مع مصالح الاقتصادات الصاعدة، قدم فابيوس أحدث مسودة لاتفاق المناخ. وكانت الجهود الرامية لصياغة اتفاق عالمي لمكافحة التغير المناخي تعثرت مع رفض الكثير من الدول تقديم تنازلات ما اضطر فرنسا الدولة المضيفة إلى تمديد قمة الأمم المتحدة ليوم للتغلب على الانقسامات.

قالوا .. عن المناخ

اللهم أسقنا الغيث

د. موضي عبد العزيز الحمود

نفرح وتنشرح صدورنا مع تزايد معدلات المطر في هذه الأيام، وترتفع أكُفّنا بالضراعة للعلي القدير بطلب المزيد، هذا المزيد الذي أحرج كثيراً من الدول حولنا، عندما أغرقت السيول القرى وفاضت الطرق ، ومع ذلك استبشروا واستبشرنا خيراً، ومع اعتدال الجو ما زال يتساءل كثيرٌ عن وقت قدوم الشتاء.

نحن ندرك ما يعنيه تغيّر الظروف المناخية على مستوى الكرة الأرضية، وهذا أمر يتزامن مع تغيُّر المناخ السياسي، وإن كان خطر الأول أشد وأعظم، ونحن لا شك منزعجون كثيرا مما يحدث سياسياً في منطقتنا، وفي العالم في هذا الزمن، ومن قبل جماعات الإرهاب التي تضرب الأخضر واليابس وتهدد الاستقرار، ليس في منطقتنا المنكوبة بشرورها فقط، بل على العالم أجمع، ولكن الخطر الأكبر الذي يستعد العالم لمواجهته ويؤثر في الحياة البشرية بأكملها هو تنامي التغيّرات المناخية (ظاهرة الاحتباس الحراري) Global Warming، والذي لا نأبه به نحن، ولا تأخذه حكوماتنا على محمل الجد، وعلى خلاف ذلك يضع العالم المتقدم هذا الخطر كمحور اهتمامه الأساسي ويضعه في الأولوية بعد تضميد جراحه، فلا شيء يشغل هذا العالم عن الانطلاق للتفكير في المستقبل.

وها هي باريس رغم جراحها قد استقبلت 195 رئيس دولة ومسؤولاً دولياً في مؤتمر «التغيّرات المناخية»، الذي تقيمه بالتعاون مع الأمم المتحدة.. لتبحث في التهديد المقبل، وهو تهديد للحياة البشرية بأكملها على سطح الأرض، فالانبعاث الحراري من الأرض مع تقدم الحياة، وزيادة أعداد المصانع والأجهزة على اختلافها قد أدت إلى ارتفاع في معدلات حرارة المناخ، مما ينذر الأرض والحياة فوقها وبأكملها بشَرٍّ خطير وكبير، لا سيما أن المياه ستشح وسيزيد النقص الحالي الذي أصبح أكبر مصدر للصراع في آسيا وأفريقيا حالياً، ومستقبلاً أوروبا، والفيضانات من ذوبان الجليد ستهدد الأراضي الزراعية، وستطمر دولاً وأراضيَ بالكامل.. وغيرها من المخاطر كثير.

ويحدد العلماء الحاجة إلى 100 مليون دولار سنوياً من الدول المتقدمة حتى سنة 2020 وبعدها لمساعدة الدول الفقيرة، حيث إنها هي المتسبب الأساسي في هذه التغيّرات المناخية الخطيرة.. طبعاً نحن خارج الحسبة.

أمم يشغلها المستقبل، وأمم يشغلها القيل والقال وكثرة السؤال، ولا يشغلها ما للأمور من مآل، حتى وإن كانت هذه الأمور مصيرية، كحالة عجز الميزانية العامة للدولة، أو تأخر الإصلاح والتنمية.. ولعلنا بعيدون بمراحل زمنية عمّا قاله رئيس الوزراء البريطاني كاميرون، حين لخص استعداد الدول للمستقبل بكلمته للمؤتمر، عندما قال: «من الأجدى أن نتحرك لتدارك الأمور وعلاجها وإصلاحها قبل أن يسألنا أحفادنا: لماذا كان صعباً عليكم التحرك في عام 2015 وقبله للعمل على حمايتنا وضمان استمرارنا؟!».. وأقول «يجب التحرك للبناء والتفكير في المستقبل قبل أن تدعو علينا الأجيال القادمة، ولا يدعون لنا..». والله الموفق.

مؤتمر باريس للتغير المناخي.. «تاريخي»

السفير الفرنسي لدى الكويت كريستيان نخلة

يعد اتفاق باريس للتغير المناخي الذي استضافته العاصمة الفرنسية مؤخرا اتفاقا تاريخيا، كما أن التاريخ سوف يسطر نتائج ومخرجات هذا المؤتمر بأحرف من نور.

فمن النادر أن نعيش مثل هذه اللحظات، التي عاشها المشاركون في المؤتمر، حيث وقف الحاضرون جميعا للاحتفال بنجاح كان العالم ينتظره منذ فترة طويلة، حيث تعد تلك اللحظة مفصلية، ولقد بدأنا عصرا جديدا

من التعاون العالمي المتعلق بإحدى القضايا الأكثر تعقيدا التي تواجه الإنسانية، وهذه هي المرة الأولى التي تتفق فيها جميع البلدان على تلك المسألة، بينما تحاول الأمم المتحدة منذ اكثر من 20 عاما، إقناعهم بالعمل معا لخفض انبعاثاتهم، التي تسهم في ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض.

وسوف يوضع اتفاق باريس في الأمم المتحدة بنيويورك وقد يتم التوقيع عليه ابتداء من 22 أبريل 2016، في اليوم العالمي للأرض، ولمدة عام، وسيدخل حيز التنفيذ عندما تصدق عليه 55 دولة تمثل 55 % على الأقل من الانبعاثات العالمية، وقد يتم تسريع ذلك إذا وافقت البلدان التي تحتل مكان الصدارة في الانبعاثات، أي الولايات المتحدة والصين على الاتفاق وصدقت عليه بسرعة، ووفقا للقانون الدستوري لكل من البلدان، ستكون موافقة البرلمان ضرورية او غير ضرورية، وهناك فرص كبيرة لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بسرعة قبل حلول عام 2020.

أن الاتفاق المعتمد هو نقطة مفصلية في تاريخ كوكب الأرض، والهدف منه هو التعهد بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها دون درجتين مئويتين وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية، ويتضمن اتفاق باريس هذه المعطيات الرئيسية التي كنا نظن انه من المستحيل الحصول عليها، انه لا يحل جميع المشاكل لكنه يحدد قواعد صلبة للعمل، كما يسمح بالتحول نحو تنمية عالمية منخفضة الانبعاثات من الغازات الدفيئة، وهذا يعني أنه يجب علينا تغيير أنماط حياتنا وتنميتنا الصناعية.

كما أن الهدف من خفض درجات الحرارة 1.5 درجة، بالتأكيد طموح ولكنه مركزي، وحيوي أيضا، للعديد من الدول، لاسيما الدول الجزرية والبلدان الأقل نموا، فارتفاع إلى درجتين مئويتين تكون له عواقب وخيمة، ودعا فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتغيرات المناخية «GIEC» إلى إعداد تقرير خاص عام 2018 حول سبل التوصل إلى هذا الهدف، أثناء العمل في مجال المناخ، ومن الضروري وضع أهداف طموحة، حتى لو بدت صعبة المنال في الوقت الحاضر، فعلى سبيل المثال، عندما قررنا بالإجماع خلال الـ «COP20 في «ليما» ديسمبر 2014، دعوة البلدان إلى وضع «مساهمات وطنية» للعمل ضد الاحتراز العالمي، توقع عدد قليل من الناس نجاح ذلك، بالرغم من ذلك قامت 186 بلدا من بين 195 بوضع مساهماتها، مما يغطي أكثر من 96 % من انبعاثات الغازات الدفيئة. البلدان النامية

أن الموارد المالية هي مفتاح الثقة في مجال المكافحة العالمية لتغير المناخ، وسوف نمضي قدما على مراحل متتالية في ذلك، ويتضمن نص الاتفاق التاريخي تحديدا، قبل حلول عام 2025 كحد أقصى، هدف مالي جديد، كما أن مسؤولية البلدان المتقدمة الخاصة في دعم البلدان النامية ماليا وتكنولوجيا محددة بوضوم، ويشجع الاتفاق الدول الأخرى، على سبيل المثال البلدان الناشئة الكبرى، على المساهمة أيضا على أساس طوعي.

ويجب تخصيص 100 مليار دولار سنويا في شكل قروض ومنح، بداية من 2020 من اجل تمويل مشاريع تمكن البلدان من التلاؤم مع تغير المناخ (ارتفاع مستويات سطح البحر، والجفاف وغيرها)، وتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، من المتوقع ان تزيد هذه الأموال كما هو محدد في الاتفاق، يمكن لبعض البلدان النامية، على أساس طوعي، أن تصبح أيضا جهات مانحة للبلدان الأكثر فقرا، وبحلول عام 2025، فمن المتوقع ان يعقد اجتماع مذكور في الاتفاق لوضع هدف جديد لمساعدة البلدان الأكثر فقرا.

دور الكويت

عقب انتهاء قمة باريس للتغير المناخي، جددت الكويت رغبتها في الحد من انبعاثات الكربون، وقد تم إطلاق العديد من المشاريع الواعدة، منها على سبيل المثال مشروع الشقايا، الذي أطلق في عام 2011 من قبل معهد الكويت للأبحاث العلمية ويهدف إلى تطوير استخدام الطاقة المتجددة في الكويت، وسوف يتم إنشاء محطة للطاقة المتجددة تنتج 2000 ميغاوات في الصحراء غرب البلاد تغطي 15 % من احتياجات الكويت من الطاقة، كما سيعمل مشروع الشقايا على تقليل احتراق النفط الملوث للغاية وبالتالي يقلل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 5 ملايين طن.

من الاجتماع

اجتماعات UCLG في باريس

تقارير ومناقشات حول دور المدن في التنمية المستدامة والتغيرات المناخية وتحسين الحياة

شاركت منظمة المدن العربية في اجتماعات المجلس العالمي والمجلس التنفيذي لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية UCLG التي انعقدت في الفترة من 4-7/12/ 2015 في العاصمة الفرنسية باريس.

افتتح الاجتماعات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في أجواء لم تخلو من تبيعات العملية الإرهابية التي حولت العاصمة الفرنسية إلى ما يشبه «ساحة معركة» بين الأمن والإرهاب في وقت تحولت فيه شوارع العاصمة الفرنسية إلى ما يمكن وصفه بالصدامات السياسية التي رافقت مشاركة ١٥٠ رئيس جمهورية وحكومة وممثلو 195 دولة في قمة التغير المناخي وما صاحبها من مناورات ومفاوضات شاقة انتهت بالتوقيع على اتفاقية أيدتها جموع المشاركين من الدول في قمة باريس.

في مبنى بلدية باريس تحدث الرئيس الفرنسي مفتتحاً اجتماعات UCLG ومؤكداً على دور المدن في التصدي لتحديات التغيرات المناخية حيث شدد على ضرورة أن تكون للمدن إسهامات فاعلة في الحد من الملوثات ومواجهة الكوارث وذلك باعتماد تشريعات جديدة وشراكات واقعية مع مختلف مكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ودعا الرئيس الفرنسي إلى تطوير الخطط العمرانية والتنظيمية في داخل المدن وتأمين حياة آمنة ومريحة للساكنين.

ترأس اجتماعات المجلس العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية رئيس المنظمة رئيس بلدية إسطنبول قادر طوباش حيث أشار إلى جهود المنظمة وشركائها في إنجاز اتفاقية أجندة التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة على مستوى القمة في سبتمبر 2015 في نيويورك. وتطرق طوباش إلى الدور المحوري الذي باتت تلعبه المدن والسلطات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوطينها محلياً لتكون مخرجاتها ونتائجها قريبة ومرضية للإنسان ساكن المدينة والريف باعتباره محور التنمية وصانعها.

وأشار رئيس منظمة المدن العالمية إلى الفريق الأممي Task force وما قام به من مبادرات وما قدمه من اقتراحات أفضت إلى وضع المدن في صميم العملية التنموية على المستويين الحكومي والمحلي حيث كان البند الحادي عشر في أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 «مدن/ آمنة، وشاملة، ودامجة، ومستدامة» أحد النجاحات التي سجلها الفريق الأممي في جعل المدن والسلطات المحلية شريكاً أساسيا وفاعلاً في تحقيق الأجندة العالمية للتنمية المستدامة. وكانت هناك أنشطة تتصل بالتغيرات المناخية ودور السلطات المحلية في مواجهة الكوارث والفيضانات والتصحر والانبعاثات الغازية وسبل معالجتها والتصدي لسلبياتها.

وقد توالى على الكلام عدد من قادة المدن الذين طرحوا أفكاراً ورؤى وعرضوا تجارب وممارسات تتصل بقضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية كما ناقش المشاركون جملة موضوعات مدرجة على جدول الأعمال ومن بينها مؤتمر المستوطنات البشرية هبيتات 3 الذي سيعقد في 17-20 أكتوبر 2016 في الأكوادور والمجلس العالمي الخامس لـ UCLG في 9 أكتوبر في بوغوتو وعلى هامش الاجتماعات أجرى أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح سلسلة لقاءات ومشاورات مع عمداء مدن عربية وأجنبية ورؤساء منظمات مدن عالمية وذلك في إطار الاستعدادات الجارية لعقد مؤتمرات عالمية على مستوى المدن.

عمومية الفرنكفونية/35 في تونس
مدن ذكية يحلو العيش فيها

تجديد صناعة الابتكار والمعرفة
واعتماد حوكمة جديدة عمادها التقنية الرقمية

شاركت منظمة المدن العربية في الاجتماع الـ 35 للجمعية العمومية للمدن الفرنكفونية AIMF في العاصمة تونس خلال الفترة 7-9 أكتوبر 2015. حضر أعمال الدورة ممثلون عن 259 بلدية من 49 دولة.

تناول الاجتماع تحديات التوسع العمراني، والتجديد في العمل البلدي، وتقنيات العمل، والتعاون اللامركزي بين المدن، ودعم دور المرأة في صنع القرار، ودعم المشاريع البلدية ودفع التعاون الاستراتيجي بين المنظمة والاتحاد الأوروبي.

افتتح الاجتماع رئيس بلدية تونس، سيف الله الأصرم بكلمة أشار فيها إلى أهم الأهداف التي تعمل عليها الجمعية العمومية للمدن الفرنكفونية وهي التعاون وإرساء علاقات اللامركزية بين المدن في الدول المنضوية تحت الجمعية، ومنح البلديات حرية التدبير، والارتقاء بالجماعات المحلية لما هو أفضل وتحسين الخدمات البلدية. ولفت إلى أن الابتكار هو مجموعة من القرارات التي يستلزم اتخاذها لمواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المدن.

الجلسة الإفتتاحية

من جانبها القت عمدة نواكشوط أماتي حمادي كلمة باسم المدن العربية أشارت فيها إلى أن الاجتماع يشكل فرصة للتواصل والتعاون بين المدن العربية والجمعية لتحقيق المشاريع بتكاتف جهود الجمعيتين العربية والفرنكفونية و ذلك وفق اتفاقية التعاون الموقعة في باريس لتحقيق التكامل بين منظمة المدن العربية والجمعية .

وتحدث بريتراند كورسيل عن أجندة التنمية المستدامة « المدن المبتكرة » وقال: أن الحوكمة هي المدخل في التعاطي مع المشروعات التي تتصل بالنفايات والبيئة والطاقة النظيفة وذلك بمشاركة هيئات ومنظمات المجتمع المدني .. وكذلك الدخول في شراكات مع الممولين.

المستقبل هو عالم المدن والتحضر

وأشار إلى تجربة جمع النفايات والتخلص منها في منطقة المنزه في مدينة تونس وكيفية تدويرها لإنتاج طاقة نظيفة بتكلفة 3.4 مليون يورو وهو مشروع يعتمد على طرق سهلة وتقنية غير معقدة لتحسين البيئة حيث يتم جمع وفرز النفايات بشكل جيد وبحلول سهلة ومن ثم إعادة تدويرها وتوزيعها.

وتحدث ممثل مدينة ليون الفرنسية حول الابتكار الرقمي / نحو عالم اكثر تحضرا، وقال أن المستقبل هو عالم المدن والتحضر.. ويفترض أن تتماشى أهداف التنمية مع المتغيرات الجديدة اقتصاديا واجتماعيا وبيئياً. وأضاف أن التكنولوجيا غيرت كل شيء وهناك توجهات وطرق ومسارات جديدة تستلزم اعتماد ابتكارات تتجاوز الطرق القديمة. وأضاف أن هناك نوعاً جديداً من الذكاء يفترض أن يجدد صناعة الابتكار والمعرفة.. هناك اقتصاد جديد يحتاج إلى تنظيم والابتكار كي يصار للاستفادة من الفرص المتاحة وذلك من خلال اختيار مناطق جديدة يتم فيها استخدام الابتكارات في بناء مدن و مناطق وأبنية، مشيراً إلى أن 50 شركة دخلت في شراكات استثمارية لبعث مستلزمات الابتكار ماليا وصناعيا وعمرانيا و اعتماد حوكمة جديدة بناء على التقنية الرقمية والمعلومات.

وقال أنه لابد من استخدام المعلومات في خدمة المدينة وذلك عبر شراكات مع المجتمع المدني وهذا يتم عبر تشكيل مجموعات عمل لإنجاز ما يمكن أن نطلق عليه « مدن ذكية يحلو العيش فيها».

الميدان الرقمي في الاندماج والحوكمة

وثمة اقتراح « مشروع» أن تقوم البلدية بتخصيص منطقة أو حي لخلق بيئة جديدة تعتمد على الابتكارات والحوكمة الناشطة، وبالتالي خلق شراكات استثمارية وبناء اقتصادات محلية شاملة. المشروع يعتبر نموذجاً يمكن اقتباس فكرته ومتابعته وتمويله من مساهمات الدول والمدن والقطاع الخاص وعلى المدينة أن تحدد ارض المشروع على أن تقوم الجمعية الفرنكفونية في المساعدة بإطلاقه من خلال شركائها الإقليميين والدوليين.

شيخ مدينة تونس وعمدة باريس السابق

مشاكل التحضر

بعد ذلك تم التطرق إلى موضوعات وقضايا تتصل بمشاكل التحضر والتوسع الديموغرافي ومشاكل البنية التحتية .. وهذه كلها مسائل لها آثار سلبية ومن ذلك أنه بعد خمسة عشر سنة سيعيش نصف سكان أفريقيا في المدن.. و 350 مليون شاب في أفريقيا.. و 70 مليون وجهة عمل في الصين.

هذا النمو الحضري في العالم وخاصة في الجنوب يعني أن المدن تكبر بصورة متسارعة وبالتالي لابد من أن تطرأ تغيرات على وظائف ومهام رئيس البلدية من موقع الإداري إلى «السياسي». فالنمو الديموغرافي

70 % من سكان العالم سوف يعيشون في المدن

وفدا مراكش وكازابلانكا

واجهة اجتماعية شاملة وكبيرة للمدن لأن 70 % من العالم سوف يعيشون في المدن وهذا يعني أن هناك صعوبات وتحديات وعلى رئيس المدينة أو البلدية مواجهتها والتعامل معها ومن تلك التحديات القدرة على دمج الساكنين القادمين من قرى ومدن أخرى، وهذا الخليط البشري يفترض أن يتعايش مع بعضه بعضاً باعتبار أن المدينة أصبحت مكاناً لتجميع الأموال والأشخاص مما يعني قدرة المدينة على استقطاب الشركات والاستثمارات والخبرات ورجال الأعمال القادمين من مدينة إلى مدينة ومن بلد إلى بلد آخر.

ويرى الخبراء أن التحضر المتزايد والمتسارع يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية وبالتالي يجب معرفة كيف يمكن لمدينة أن تكبر وتتسع من حيث السكان ومنفتحة على محيطها والخارج .. كيف يمكن لمدينة أن تتغير وتتطور وأن تطرح نفسها في محيطها وأن تكون مدينة أمنة وقابلة للعيش.

تجارب أفريقية

تحدث ممثل السنغال عن تجربة بلاده وقال: أن سكان أفريقيا يمثلون 35 % منهم اقل من 30 سنة، كما أن هناك مشكلة الهجرات المفتوحة من مدينة إلى مدينة أخرى، والسؤال هنا: ما دور رئيس البلدية و كيف يمكنه مواجهة التحديات والمشكلات الناجمة عن ذلك؟ كيف نواجه ونعالج ونسيطر كرؤساء بلديات على الأوضاع.. ومن هي الأطراف المعنية بالتعامل مع تحديات الهجرة والنمو الديموغرافي «الحكومات، البرلمان المحلي، المؤسسات، هيئات المجتمع المدني و القطاع الخاص.

أن التصرف والتحكم بنمو المدن مسؤولية تتعدى سلطة رئيس البلدية ولابد أن تلعب كافة الأطراف بدور في هذا السياق.

وتطرق المتحدثون إلى هجرة الشباب من أفريقيا إلى أوروبا، ومن أفريقيا إلى أفريقيا بدافع العمل أو للدراسة، وأجمعوا على أن ذلك يشكل مخاطر كبرى للبلدان المستقطبة للمهاجرين وللعالم أيضاً "أغنياء وفقراء، جهاد وتكفير، وإرهاب.. وهذه كلها عناوين كبيرة تحمل معها تحديات ومشاكل اكبر.

وأشار أحد المتحدثين إلى أن الشباب يحتاجون إلى فضاء يتحركون فيه، يعملون ويتعلمون.... وهنا يبرز دور المدن وشموليتها وقدرتها على إدماج سكانها وقطاعاتها المختلفة وخاصة الشباب.

وتساءل المتحدث: بماذا تفكرون؟ وماذا تعملون، لقد تركنا أفريقيا تغرق في فقرها فيما الصين مثلاً تقطف غلال الثروات الأفريقية « القطن على سبيل المثال» حيث توظف استثمارات ضخمة في أفريقيا في زراعة القطن ومن ثم تعمل على نقله إلى مصانعها وإعادته إلى أفريقيا على شكل منتجات قطنية، في الوقت الذي يتفاقم الفقر في الجنوب بينما ينعم الشمال في الغرب بالثروات.

وخلص المتحدث إلى القول بأن الشباب هم النمو وهم الثروة، ولابد من استقطاب الشباب وتكوينهم في بلدانهم وتوفير فرص العمل لهم.

ودعا ممثل السنغال الدول الأفريقية إلى التفكير بشبابها وتوفير فرص العمل لهم والعمل على

تغييـر وتحسـين أوضاعهم وهذا يبـدأ بالحوكمـة وإعطاء الثقة للشـباب ليبادروا إلى النهوض بأوضاعهم ومدنهم وبلدانهم.

وقال رئيس بلدية داكار أن ديموغرافية أفريقيا هي مصدر قوتها، والشباب هم ثروتها، وهم الورقة الرابحة، وأضاف: علينا أن نعترف بأن مشـكلتنا في أفريقيـا هـي أن كل ثرواتنا مصدرة، لـذا علينا أن نغير مـن أوضاعنا ونبني ونقيم صناعاتنا وان نبني الثقة بالقاعدة المحيلة والوطنية. على أفريقيا أن تثق بنفسـها أولا وان تبني نموها وتنمي قدراتهـا الوطنية وان تتصدى للفساد ومكافحة الرشوة.

الابتكار التكنولوجي .. والتنمية

تحدثـت عمـدة باريـس و رئيسـة AIMF « ان هيدالغو» عن أهميـة الابتكار التكنولوجي في عملية التنمية وقالت: علينا تحسين العيش في المدن مـن خلال الاقتصاد الرقمي وتمكين الشـباب في التصرف في العديد من الميادين والقطاعات في المدينة « المدينة الرقمية.

عمدة باريس وممثل منظمة المدن العربية

خلق شراكات استثمارية وبناء اقتصادات محلية شاملة

المؤسسات النسائية

وفي موضوع المؤسسات النسائية تـم عـرض تجربـة كندية لتشـجيع النسـاء علـى الابتـكار الاجتماعي وإنشـاء جمعيـات تتولـى تشـجيع النسـاء علـى تأسـيس الشـركات والمشـروعات الصغيرة، وقد حمل المشـروع عنـوان « حلـم عائلـي يحقـق الاسـتقلال المالـي». وهذا النـوع مـن الأعمـال والمبـادرات النسـائية يسـهم فـي نمـو المدن مـن خـلال مشـاريع ناجحـة تتولاها النساء.

وتـم عـرض عـدة مشـاريع تديرهـا نسـاء تتصـل بجمـع النفايات فـي صناديـق جميلـة وموزعة في أحياء مختـارة من المدينـة تمهيدا لنقلهـا فـي سـيارات البلديـة مـرة فـي الأسـبوع « مونتريـال». كمـا تـم التطـرق إلى مشـروعات نشـأت بمبـادرات شـخصية تتخـذ لهـا مكاتب فـي البلديـات لتزويد

المراجعين بالأوراق والمعلومات عبر التقنيات والبرمجيات مما يسهم في اختصار أوقات المراجعين « المدينة الذكية» والقضاء على أمية الإجراءات الإدارية في البلديات.

العالم الرقمي/ عالم المستقبل

وتحدث أحد المشاركين عن مشروعات «الصحة الرقمية» التي تهدف إلى مراقبة كبار السن ومساعدتهم من خلال اعتماد ابتكارات تتصل بتلبية احتياجاتهم الصحية والحياتية ومتابعة شؤونهم وهم في منازلهم دونما حاجة للانتقال إلى المستوصفات أو المستشفيات أو العيادات الخاصة بما في ذلك الاتصال الاجتماعي والأسري عبر الموبايل وغير ذلك من الأجهزة الرقمية، وهذا النوع من المشاريع المبتكرة تنمي قدرات الشباب والنساء من خلال اعتماد شبكات رقمية على مستوى المدينة.

وعرض ممثل المفوضية الأوروبية خطة تضم ثلاثة شركاء UCLG+AIMF+EU لتنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة على مدى 7 سنوات قادمة. تقوم الخطة على شراكة سياسية و شراكة محلية وإقليمية وشراكة مع منظمات مدن على أن يصار إلى استثمار الضغط البرلماني المحلي « نواب المدينة» لدعم عمل ومبادرات السلطات المحلية على صعيد التمويل المحلي و حفز القدرات التمويلية المحلية « الضرائب « من خلال تشريعات وقوانين تحقق التكامل الضريبي والإنفاق المحلي على المشاريع والخدمات الاجتماعية داخل المدينة.

وتحدث أمين عام الجمعية الدولية الفرنكفونية عن نموذج لإقامة شراكة

عمدة باريس: من مستلزمات النمو اعتماد الابتكار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي وتمكين الشباب

وطنية ومحلية (حكومة وبلدية) تحت عنوان «المدينة للجميع» وتنطلق هذه الشراكة من أرضية جمع المعلومات ثم البحث عن التمويل اللازم. وقد تم اختيار 4 دول أفريقية لتحديد الأولويات من خلال باحثين محليين يقدمون طروحاتهم وتصوراتهم تحت مظلة الجمعية الدولية الفرنكفونية، على أن يصار لاحقاً إلى إعداد مشروعات الشراكة الأوروبية الفرنكفونية.

المشاركون

مؤتمر UCLG-MEWA في ملاطية

مدن مستدامة .. ويحلو العيش فيها

عقد المكتب التنفيذي والجمعية العامة لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية / فرع الشرق الأوسط وغرب أسيا UCLG-MEWA اجتماعا مشتركا في الفترة من 13-14 /11/ 2015 في مدينة ملاطية التركية. وثد صاحب الاجتماع فعاليات علمية تناولت موضوعات بيئية وتنموية وتم تقديم عروض وتجارب حول المدن المستدامة باعتبارها مفتاح التغير على طريق تنفيذ أجندة التنمية المستدامة وكذلك المدن وأفضل ممارسات التعامل مع النفايات وتقليل الانبعاثات الغازية بالإضافة إلى الاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر المستوطنات البشرية هبيتات 3 . وقد كان لمنظمة المدن العربية مداخلة تتصل بأجندة التنمية المستدامة حيث تم التركيز على دور المدن والبلديات والحكومات المحلية والإقليمية باعتبارها دعائم التغيير في أجندة أعمال التنمية المستقبلية والتأكيد على أن كل قطاع في المدينة هو مكون أساسي في صنع السياسيات واتخاذ القرارات على طريق إقامة مدن آمنة وشاملة ودامجة ومستدامة.

المدن دعامة التغيير على طريق أجندة التنمية لعام 2030

جلسة الافتتاح

وقد أكدت المنظمة على أن العالم قد تغير منذ الموئل الثاني وهذا ما أوجد تحديات على المدن والحكومات المحلية والإقليمية التصدي لها ومن بينها تحويل الاقتصاد نحو الاستدامة وإيجاد توظيف لائق وذي معنى لمخرجات الجامعات والمعاهد وأسواق العمل.

وأبرزت المنظمة في مداخلتها مفاهيم المدينة المستدامة لتخلص إلى القول بأن التوسع الحضري والتهديد بتغير المناخ وعدم المساواة وتأثير التقنيات الجديدة ومطالب المواطنين بالديمقراطية.. كل ذلك فرص إعادة تشكيل مجتمعاتنا وكوكبنا، كما تغير العالم سوف يزيد في وتيرة التغير على مدى العقدين أو الثلاثة عقود القادمة.. ففي حين أن عدد سكان الريف سينخفض، سيزداد عدد سكان المناطق الحضرية بنسبة 60 % وهذا يعني أن ثلثي البشرية ستكون في المناطق

الحضرية، وستكون السنوات العشرون المقبلة حرجة وحافلة بالتحديات وبالتالي سنكون بحاجة إلى التغيير الهيكلي في مقاربتنا للتنمية.

وتطرقت المنظمة في مداخلتها إلى نماذج من المشكلات التي تواجه المدن في مناطق عديدة من العالم والتي تتطلب معالجات سريعة تختلف عن المعالجات السابقة وهذا أمر يتطلب انفتاح المدينة على القطاعات المختلفة كالجامعات والمعاهد والبنوك والقطاع الخاص ومراكز الأبحاث وهيئات المجتمع المدني.

لقد تميزت اجتماعات ملاطية بتنوع المتدخلين وهو ما هيأ للمشاركين من رؤساء البلديات وقادة المدن مساحة واسعة لزيادة المعرفة والاطلاع على الممارسات والتجارب الناجحة في تسيير الشأن البلدي والتعاطي الإيجابي مع احتياجات التنمية المستدامة ومتطلبات الساكنين. وقد اختصرت منظمة المدن العربية في مداخلتها في تعريف «المدينة المستدامة» بالقول أنها المدينة التي يحلو العيش فيها .. المدينة التي يحرص ساكنها والمقيم فيها على حبها وعدم مغادرتها أو الانتقال منها.

جانب من الحضور

من الجلسات

لقطة جماعية للوفود المشاركة

نقاشات جانبية

احتفالية مراكش بالذكرى الثلاثين

لإعلان مراكش تراثا عالميا من قبل اليونسكو

شاركت منظمة المدن العربية في احتفالية المجلس الجماعي لمدينة مراكش بالذكرى الثلاثين لإعلان مراكش تراثا عالميا من قبل اليونسكو في الفترة 18-20 ديسمبر 2015 تحت شعار «مراكش : وكل الناس لهم إليها محبة واشتياق» التي تم تنظيمها بالتعاون مع وزارات الثقافة والسياحة والأوقاف والشؤون الإسلامية والسكنى وسياسة المدينة، وجهة مراكش آسفي، وولاية الجهة، ومجلس العمالة وجمعية منية مراكش ومنسقية الجمعيات التي تعنى بالحفاظ على التراث الثقافي لمدينة مراكش.

ألقى رئيس المجلس الجماعي لمراكش محمد العربي بالقايد كلمة في المناسبة أكد فيها أن المجلس الجماعي لمدينة مراكش وشركاؤه وعلى رأسهم مندوبيتي وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمراكش، وولاية جهة مراكش أسفي، ومجلس عمالة مراكش، وبعض جمعيات المجتمع المدني يولون اهتماماً كبيراً للحفاظ على التراث الثقافي لمدينة مراكش، ليأتي الاحتفال بتخليد الذكرى الثلاثين لإعلان مدينة مراكش تراثا عالميا للإنسانية صورة للجهود المثمرة في هذا الخصوص. وقال: تتكاتف جهود القطاعين العام و الخاص في الحفاظ على تراث مدينة مراكش وصيانته لاسيما خلال العقود الثلاثة الاخيرة حيث تم إرساء أسس وقواعد مخطط تأهيل شامل وبعيد المدى لإدماج وتجميع جل التدخلات من أجل إحياء وترميم النسيج العمراني للمدينة العتيقة وصيانته من الأضرار التي تتسبب فيها عوامل بشرية وبيئية. وأشار بلقايد في كلمته إلى أن الاحتفالية تهدف إلى تقييم المنجزات التي حققها مختلف

تكريم للأمين العام من رئيس المجلس الجماعي لمدينة مراكش

المتدخلين في مجال صيانة التراث الذي تزخر به المدينة الحمراء الضاربة جذورها في أعماق التاريخ. وقال: تأتي الاحتفالية لتكريم هذه المدينة العريقة والغنية بتاريخها وبمعالمها وبحدائقها وبهويتها المعمارية وساحتها الفريدة جامع الفنا، وذلك من خلال تنظيم العديد من الأنشطة واللقاءات والتظاهرات التي تعنى بصيانة التراث.

تضمن برنامج الاحتفال ندوات وعروضاً ثقافية و ورش عمل ومحاضرات، تناولت بالتحليل والتعريف التراث بالمراكشي، وتطرقت لمواضيع تتعلق خاصة بساحة جامع الفنا : الحصيلة وإعادة الاعتبار و التراث

الشـفوي اللامـادي وثائـق الذاكرة وتأمـلات في مآل التـراث الشـفوي وحصيلـة أعمـال المحافظـة علـى التـراث بمراكـش و اعمـال الترميم للمعالـم الدينية بمراكـش وحصيلـة تدخـلات وزارة الثقافـة في مجال المحافظة على التـراث بمراكش ورهانات المحافظة علـى التراث ودور الكتاب والمخطوط في المحافظة على التراث. وغيرها من الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية.

كما تـم التأكيد خلال الاحتفاليـة على تفعيل بعض التوصيـات ومنهـا تأسـيس شـبكة المـدن المغربية المصنفـة تراثـا عالميـا مـع توقيـع اتفاقيـة فـي هذا الشـأن، وإعطـاء الضوء الأخضر لعمل مشـترك يضع نصب أعينه التفكير فـي الصيغ الملائمة للمحافظة على التراث وصيانته إلى جانب تحسيس المواطنين وتوعيتهـم بأهميـة هذا المـوروث التاريخـي وعلاقته بالتنميـة البشـرية المسـتدامة. والاسـتعداد لطـرح كافـة الإشـكالات المطروحة، والإكراهـات المتعددة والامكانيات المتوفرة.

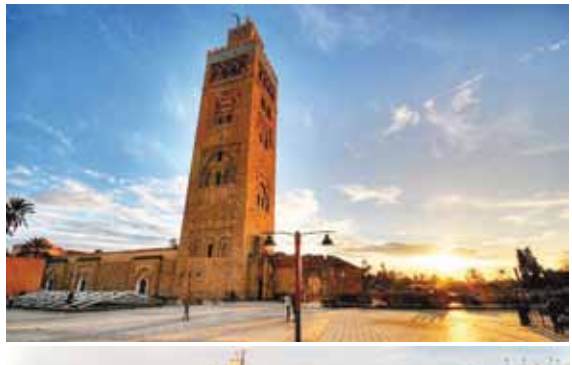

ندوات و ورش عمل

نظـم المجلس الجماعـي لمراكش بمناسـبة الاحتفال ندوة صحفية ترأسها رئيس المجلس الجماعي لمراكش محمـد العربـي بالقايـد وبحضور رؤسـاء بلديـات عربية ومغربية وممثلـي جمعيات المجتمع المدني وعدد من الإعلاميين. تناولـت النـدوة مجموعة مـن الملاحظات القيمة من طـرف بعض ممثلي وسـائل الإعلام والتي انصبـت على بعـض المظاهر السـيئة، ومـا تتعرض له بعض المآثر من إهمال وما يعتري محيطها من شـوائب ومخلفـات تـؤدي إلى تلـوث البيئـة، والإضـرار بالصحة، وتحويـل بعـض السـقايات التاريخيـة إلـى حاويـات أو محلات تجارية وأسـواق، وإهمال الـرواد الذين يرجع لهم الفضل في تنشيط ساحة جامع الفنا، والمحافظة على التراث الشفهي اللامادي، إضافة إلى ظاهرة المرشدين السـياحيين غير الشرعيين، والمشاكل المرتبطة بسوء التدبيـر، وبالعشـوائية في ترميم وصيانـة بعض المآثر التاريخيـة، وغيرهـا من الملاحظـات التي اعتبـر بعضها وجيها.

في الورشـة العلميـة التي عقدت تحت عنـوان «التراث اللامـادي فـي قلب التدبيـر الحضري»، دعا المشـاركون كافة الفاعليـن والجهات المعنية إلى المحافظة على المـوروث الثقافـي اللامـادي (التـراث الشـفوي)، الذي يتعرض قسطاً كبيراً منه للاندثار، وإحياء ونقل الحكاية إلى أجيال المسـتقبل. وأجمع المتدخلون في الورشـة، التي شـارك فيها باحثون وأزيد من ١٥ جمعية تنشط في مجال الحفاظ على السـاحة، على أن سـاحة جامع الفنا تعد واحـدة من الأماكن الأسـطورية فـي العالم، تمنح يوميـا لزوارهـا الترفيه والحيويـة، معتبريـن أن الاحتفال بهـذه المناسـبة يشـكل حدثا كبيـرا وعميقا، سـيمكن من تحسـيس الفاعلين في السـاحة وجمهورها بأن هذا الموروث جزء من الثقافة الوطنية والعالمية.

كما أشـار المشـاركون إلى بعض القضايـا التي تهدد التـراث من بينها نقل الثقافة الشـفاهية التي أصبحت مهـددة بالانقراض، و التحدي في الحفـاظ على التوازن

بين ما هو موجود اليوم بالساحة وما كانت عليه في السابق. وأكد المشاركون أن التراث اللامادي يشكل جزءا من ثقافتنا وهويتنا، ويستوجب جدولته وجرده، والعمل على تلقين المواطن مفهوم التراث اللامادي وحثه على المحافظة عليه وتثمينه. وأن التراث اللامادي بالنسبة للمواطن هو كل ما يحمله من معارف تراثية وقيم إنسانية مثل الحكايات والتقاليد الشفوية والمهن والأعياد، أي كل ما يعيشه الإنسان في حياته.

يذكر أن مدينة مراكش سبق ان أدرجت ضمن قائمة التراث العالمي سنة 1985 ، كما صنفت ساحة جامع الفنا ضمن قائمة التراث الشفوي للإنسانية سنة 2001 ، مما يجعل الحفاظ على تراثها وصيانته من اولى الأولويات وباعتبارها رمزية المدينة ومكانتها بين المدن المغربية وسمعتها العالمية وأيضا الحفاظ على المكتسب وتنقية محيطه من الشوائب المشينة التي تهدد باندثاره وتفقده القيمة الجمالية والميزة التاريخية التي مكنت مدينة مراكش من اعتراف دولي وتصنيفها في مقدمة المدن السياحية، وانتزاعها شهادة عالمية من طرف منظمة اليونسكو.

المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية

خطة متكاملة للتنمية العمرانية تراعي العدالة في توزيع الاستثمارات

شاركت منظمة المدن العربية في المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية في القاهرة خلال الفترة 20-22 ديسمبر 2015 الذي نظمته وزارة الاسكان بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية ممثلة في مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال مكتبها الاقليمي للدول العربية. انعقد المنتدى تحت عنوان «العمران العربي.. من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل»، وناقش التحديات التي تواجه معظم الدول العربية من قضايا عمرانية واقتصادية واجتماعية وبيئية والحاجة إلى طرح رؤى عربية جديدة والتوصل إلى حلول مبتكرة وآليات فعالة لمواجهة تلك التحديات. حضر المنتدى عدد من وزراء الإسكان العرب و رؤساء المدن والبلديات، والمسئولون ومتخذو القرار بالحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات العربية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية والجهات ذات الصلة، إضافة إلى ممثلى الجامعات والأكاديميين والأجهزة العلمية والبحثية، وممثلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وممثلى المجتمع المدنى

وزير الاسكان المصري يلقي كلمته

والمتخصصين فى مجالات الإسكان والتنمية الحضرية.

جاءت أهمية المنتدى باعتباره «موقف اقليمي عربي موحد» فيما يتعلق بالتنمية الحضرية وقضايا الإسكان، إضافة إلى أنه خطوة مهمة من الخطوات المطلوبة للإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث 2016).

تضمن المنتدى 16 جلسة علمية تم خلالها عرض لأفضل الممارسات ومناقشة العديد من الموضوعات الخاصة بالإسكان والتنمية الحضرية التي قام بتنظيمها وتنسيقها مدن عربية مشاركة. تناول المنتدى ستة محاور: المحور الأول العدالة الاجتماعية، المحور الثاني : التخطيط والتنمية المستدامة، المحور الثالث: مواجهة المخاطر، المحور الرابع: الاسكان والبنية التحتية والخدمات الاساسية، المحور الخامس : التغيرات المناخية والاستدامة البيئية، والمحور السادس : التشريعات والادارة الحضرية والاقتصاد .

ألقى وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية د. مصطفى مدبولي كلمة اشار فيها إلى أن المنتدى يهدف إلى مناقشة وطرح رؤى عربية جديدة، والتوصل إلى حلول مبتكرة وآليات فعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لمختلف القضايا العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي، وبخاصة أنه في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجه العالم العربي في الوقت الراهن، تتنامى الحاجة إلى طرح رؤى جديدة للتعامل مع قضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وتفعيل العمل التشاركى لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة وتحسين نوعية الحياة للشعوب العربية. وقال: وافق مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب فى دورته الـ(29) على إنشاء المنتدى الوزارى العربى للإسكان والتنمية

الصبيح: إنهاء الفقر وتوفير السكن اللائق وتفعيل الإدارة الشاملة

إفتتاح المنتدى

الحضرية بناء على مقترح المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية».

وأضاف الوزير قائلاً: أن إنشاء المنتدى الوزارى العربى للإسكان والتنمية الحضرية يعتبر آلية استشارية إقليمية، ويعقد كل عامين حول قضايا التنمية الحضرية المستدامة والإسكان لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب والوزارات الأخرى ذات الصلة فى دول المنطقة العربية، وجامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها.

وألقى الأمين العام لمنظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح كلمة قال فيها أن المدن، قضاياها ومشكلاتها وتحدياتها، وكل ما يرتبط باستدامتها.. تحتل مكان الصدارة والاهتمام من قبل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، التي تعنى بشؤون المدن والساكنين.. ومن بينها منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها.

وقال: إن مدننا العربية هي جزء من هذا العالم، وقضاياها التنموية مطروحة في المؤتمرات والندوات و ورش العمل.. ذلك أن التقدم البشري يتحقق من خلال القرب، وتبادل الخبرات، وبناء العلاقات.. كما أن التحضر يشكل فرصة عظيمة لبناء المدن ومعالجة قضاياها. أن هذا المنتدى سوف يسهم بمناقشاته ومخرجاته في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، باعتبار أن المشاركة والشفافية المسؤولة تعتبران، « هدفا وأداة تمكين» للتنمية المستدامة... إذ لا يوجد ازدهار من دون احترام للقيم الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان.. بما ذلك حقه في السكن الآمن والمريح.

وتابع الصبيح قائلاً: في هذا العالم المترابط تحضرا.. تجد الحكومات والسلطات المحلية والإقليمية .. تجد نفسها في وضع فريد، لوضع الناس في مكب جدول أعمال التنمية ، لتكون المدن بمثابة اذرع للتغيير. وعلى مستوى السلطة المحلية.. وهي الأقرب إلى الناس، يمكننا ، كشركاء فاعلين في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ، الاستماع غلى جميع قطاعات مجتمعاتها وفهمها، بما في ذلك الأكثر تهميشاً، والتكيف وسياسات التنمية المستهدفة وفقا لذلك.

لقد انخرطت منظمة المدن العربية مع اطراف إقليمية ودولية فاعلة في وضع الاقتراحات والتصورات التي تم اعتمادها لتطوير مفاهيم عملية التنمية لما بعد 2015 ومن بينها البند الحادي عشر، الذي نص على « مدن ومستوطنات بشرية مستدامة وأمنة وشاملة». وقد اصبح واضحا بعد اعتماد أجندة التنمية المستدامة لخمس عشرة سنة قادمة، أن المشاركة المجتمعية تسهم على نحو واضح في تفعيل الإدارة الشاملة ومن ثم ترشيد عمليات صنع القرار، من خلال التعددية، وألية التصحيح الذاتي واستيعابها للرؤى والأفكار والمصالح المختلفة، وتعبيرها عن توازن مصالح اطراف المجتمع، وهذا ينسحب على إنهاء الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير السكن اللائق، وتقديم تعليم نوعي شامل واستخدام مستدام للثروات والموارد الطبيعية.

وختم الصبيح كلمته بالقول أن المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، سوف يسهم في التوصل إلى حلول مبتكرة وأليات فعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، لمختلف القضايا العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في وطننا العربي. وألقى رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد العربي

لإنماء المدن عبد الله العلي النعيم كلمة أشار فيها إلى أن موضوع السكن للفرد والأسرة يمثل هاجسا للحكومات والمسؤولين والمختصين والمتخصصين في كافة المستويات وقال: أن المعهد العربي لإنماء المدن رحب بالمشاركة في تنظيم المنتدى لارتباطه الوثيق بموضوع الإسكان، مشيراً إلى أن المنتدى الحالي يمثل باكورة للألية الاستشارية الإقليمية من اجل طرح رؤى عربية جديدة وحلول مبتكرة وأليات لقضايا التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

من المنتدى

وضع وتطوير التشريعات اللازمة لتحسين جودة الحياة

التوصيات

وفي ختام فعاليات المنتدى أشاد وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الدكتور مصطفى مدبولى بمشاركة الدول العربية سواء على المستوى الحكومى، أو الخبرات المختلفة، ما يؤكد الاهتمام بقضايا الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

ثم استعرض الوزير توصيات المنتدي التي جاءت لتعبر عن آمال وتطلعات الدول العربية في توفير المسكن اللائق لمواطنيها في بيئة عمرانية مستدامة:

ضرورة وضع وتطوير التشريعات اللازمة لتحسين جودة الحياة، ومراعاة الاندماج الاجتماعي والخصائص السكانية المختلفة، ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة للارتقاء بنوعية الحياة، وابتكار حلول وتوجهات مرنة لمواجهة تحدى الفقر فى المناطق المختلفة، ولاسيما بتعديل النظم الاقتصادية والأطر المؤسسية، وكذلك إحداث تكامل بين القطاعات المختلفة والأقاليم المتنوعة، والتركيز على دعم المشاركة المجتمعية وتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية وبصفة خاصة المرأة والشباب.

التركيز على وضع استراتيجيات تنموية وبيئية متكاملة بهدف تعزيز الاندماج الاجتماعى وتقليص فجوات الفقر فى المجتمعات، وتحديث السياسات والاستراتيجيات العمرانية الوطنية بصفة دورية، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بغرض تضمين سياسات جديدة تعكس التغير فى أولويات وظروف التنمية، مع وضع خطة متكاملة للتنمية العمرانية تراعى العدالة فى توزيع الاستثمارات لتحقيق التوازن بين قطاعى الريف والحضر، لاسيما التجمعات الثانوية والهامشية بغية تعظيم دورها بالمناطق التنموية الجديدة الواعدة، إضافة إلى التاكيد علي اهمية دور المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الاخري في وضع استراتيجية عربية لادارة المخاطر ومخططات استراتيجية للتعامل معها.

كما أوصى المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية بوضع مخططات استراتيجية للتعامل مع كل أنواع الكوارث الطبيعية منها، وتلك التى من صنع الإنسان، لا سيما الكوارث الاقتصادية والمالية، والناتجة عن النزاعات الأهلية والهجرات القسرية الداخلية والدولية، مع إعطاء الأولوية لملف إعادة الإعمار، وتحديد أولويات التدخل لتوفير السكن للمتضررين من آثار الحروب، والنزاعات الأهلية والعمليات الإرهابية، والكوارث الطبيعية، وتذليل النزاعات حول الملكيات وإزالة المخالفات لتمكين عمليات إعادة الإعمار، مع ضرورة وضع استراتيجيات وطنية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة،

استراتيجية عربية للوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية وغيرها

من المشاركين

بالاسترشاد بالاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة المقرة من قبل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لجامعة الدول العربية.

كما أوصى المنتدى بإعداد استراتيجية بيئية متكاملة لتحقيق الاستفادة القصوى من كافة أشكال الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح، المياه وغيرها) ورفع الوعى البيئى وتوعية المجتمع بأهمية واستخدامات المنظومة البيئية، مع ضرورة تعزيز اللامركزية والاستقلال المالى للمحليات والبلديات للقيام بمهامها للتنمية الحضرية المستدامة، والتركيز على استنباط المؤشرات الإسكانية والحضرية من خلال إنشاء وتفعيل دور المراصد الحضرية على الصعيدين الوطنى والمحلى .

تعزيز اللامركزية والاستقلال المالي للمدن والبلديات من أجل التنمية الحضرية المستدامة

اعلان القاهرة

حول الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة

القاهرة 22 كانون اول/ديسمبر 2015

نحن وزراء الإسكان والتنمية الحضرية العرب المجتمعين في المنتدى الوزاري العربي الأول المعني بمناقشة «العمران العربي .. من تحديات الحاضر إلى افاق المستقبل» والمنعقد في القاهرة – جمهورية مصر العربية في الفترة من 20-22 كانون الاول/ ديسمبر 2015 من ضمن التحضيرات الإقليمية للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة عن الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) والذي سيعقد في كيتو، الاكوادور في الفترة 17-20 تشرين الاول/ اكتوبر 2016.

وتطبيقا للقرار رقم 24/8 للمجلس الحاكم لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الذي انشا منظومة الدعم الفني الاقليمي للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة بما في ذلك المنتدى الوزاري للدول العربية للاسكان والتنمية الحضرية في 19 نيسان/ أبريل 2013

واستحضارا للالتزامات العربية المعتمدة في المؤتمر الدولي الخاص بالسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة – مصر في 1994 بان : عملية التحضر هي «عملية جوهرية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» والمؤتمر الثاني للأمم المتحدة الخاص بالمستوطنات البشرية (الموئل) المنعقد في إسطنبول – تركيا عام 1996 وبمراجعة أجندة الموئل التي تضمنها إعلان المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم S25.2 في 9 يونيو 2001.

والتزاما بتحقيق كافة اهداف اجندة 2030 للتنمية المستدامة وعلى وجه التحديد الهدف الحادي عشر من اهداف التنمية المستدتمة «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على المجابهة ومستدامة» وكافة الغايات التي تندرج تحته لا سيما الغاية الحادية عشرة (أ) « دعم الروابط الايجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية» كذلك التعهدات العربية المقدمة في مؤتمر الامم المتحدة الثالث للحد من مخاطر الكوارث عام 2015 وقمة التغيرات المناخية (COP 21).

وتأكيدا على التزامنا بكافة التحضيرات المحلية والوطنية والإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة (الموئل الثالث) ومساهماتنا في وضع الاجندة الحضرية الجديدة التي سيتم اعتمادها في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة عن الإسكان والتنمية المستدامة عام 2016 (الموئل الثالث).

واستشهادا بالاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حتى عام 2030

واهتداء بقرار مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب لجامعة الدول العربية رقم ٩ في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في ديسمبر 2012 بالعراق بإنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، والتي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية باسم الدول العربية في المجلس الحاكم ببرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية عام 2013

واعترافاً

- بان معدلات التحضر في الاقليم العربي من اعلى المعدلات الحضرية في العالم في السنوات الاخيرة، وقد صاحب ذلك زيادة في الضغوط السكانية والتحضر السريع، ونمو واسع النطاق لمدنه الرئيسية ومعدلات تحضر سريعة لمدنه الوسطى والصغيرة مما ادى الى ضغوط على البنية التحتية والهياكل الأساسية والموارد المحدودة، وتزايد الحاجة لتوفير السكن اللائق للجميع بما في ذلك الخدمات الحضرية والاساسية.

- بازدياد معدلات الفقر في المدن والتي تعد من اهم مسببات انتشار المناطق العشوائية وتعميق الفجوة الحضرية بين السكان مما يقلل فرص المساواة في الحصول على السكن اللائق والخدمات الأساسية.

- بان للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والصراعات العنيفة والنزاعات الأهلية والعمليات الإرهابية اثارا مدمرة على المدن والبلديات وعلى الظروف المعيشية لساكنيها ونسيجها الاجتماعي.

- بالتأثر الشديد للمدن العربية بالهجرات البشرية القسرية الداخلية منها والدولية، اضافة للهجرات الجماعية للاجئين والنازحين والأعباء المترتبة عليها.

- بأن تعزيز الإدارة السياسية الكفوءة وتدعيم اسس الحوكمة الجيدة وتقوية السلطات المركزية الوطنية والمحلية جنبا الى جنب مع خطوات شمولية لتعزيز عملية صنع القرار هي أمور اساسية لمواجهة تحدي التحضر في الدول العربية.

وادراكاً

- لاهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الحصول على المسكن اللائق والمساهمة الفاعلة في المسيرة التنموية للمجتمع.

- لضرورة تاهيل وادماج ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمعات الحضرية وادماج الشباب والعمل على اطلاق طاقاتهم الابداعية لتطوير مجتمعاتهم.

- للأهمية البالغة بضرورة الاهتمام بالريف وتوفير سبل العيش لتشجيع الاستقرار والعمل فيه مع تعزيز فرص الاقتصادية والخدمات ومد جسور التواصل مع المدن القريبة.

واعترافاُ

- بالوضع الدقيق الذي تمر به بعض بلداننا العربية وما تعانيه المجتمعات الحضرية والريفية من قسوة الصراعات والنزاعات الاهلية والعمليات الإرهابية التي تؤدي الى الهدم الممنهج للمدن العربية العريقة ومناطق التراث الانساني العالمي التي تحتضنها الكثير من مدننا العربية.

- بالموقف العربي الثابت والداعم في مواجهة سياسات واجراءات الاحتلال الاسرائلي لتهويد القدس وتغيير طبيعتها الديموغرافية والتراثية.

ونعيد التأكيد على كافة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى والخاصة بالسكان والتنمية وبالمرأة وبالطفل وبالمناخ.

ونؤكد على الهدف الاول من اهداف اجندة ٢٠٣٠ للتنمية السمتدامة والخاص بالقضاء على الفقر بجميع اشكاله وفي كل مكان.

نقرر ما يلي:

- اتخاذ كافة الإجراءات لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة التي ستنبثق عن الموئل الثالث اخذين بعين الاعتبار ان الانسان هو محورها.
- بان المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة هو الية استشارية لتعزيز سياسات واستراتيجيات الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة في الدول العربية تحت رعاية جامعة الدول العربية التي ستضع الاطار المؤسسي الملائم له للعمل بشكل فاعل ضمن منظومة الجامعة.
- أن يكون المنتدى الوزاري العربي هو المنبر الذي تتفاعل فيه الرؤى المختلفة بهدف صياغة السياسات والاستراتيجيات الإقليمية وتسترشد بصياغتها السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمحلية. كما يوفر المنتدى الأليات لتطوير مواقف اقليمية وآراء موحدة للمساهمة في الحوار التنموي الدولي وبصفة خاصة المساهمة في تطوير الرؤى الاقليمية الخاصة بتنفيذ الهدف الحادي عشر وما يتبعه من غايات متعددة كذلك لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة والاهداف ذات الصلة، وسيسعى المنتدى لتعزيز وتوسيع مبادرات التعاون بين الدول العربية في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. إضافة إلى إدماج جهود المؤسسات البحثية والجهات الاكاديمية على المستويين الاقليمي والوطني بغية تعزيز القاعدة المعرفية بتزويدها بالديناميات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والديموغرافية.

اليات

- ان مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب هو المشرف على المنتدى الوزاري العربي للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية والدولة المضيفة.
- ان يتم توسيع مهام الامانة الفنية للمنتدى لتشكل البلديات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والفاعلين في مجال التنمية الحضرية المستدامة.
- ان تقوم الدول العربية بتحديد نقاط اتصال وطنية للتنمية الحضرية المستدامة تكون هي المعنية بالمساهمة في تنظيم المنتدى ومتابعة تنفيذ مخرجاته على المستوى الوطني بالتنسيق مع كافة الجهات الوطنية ذات الصلة.
- وضع الية لتمويل فاعليات المنتدى ودعم أمانته الفنية ومتابعة تنفيذ مخرجاته.
- دعوة الدول العربية لصياغة خطة وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة وإنشاء لجنة وطنية لمتابعة كل ما هو مختص بالتنمية الحضرية المستدامة تشمل في عضويتها كافة الاجهزة الحكومية المعنية بالتنمية العمرانية والحضرية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الأخرين.
- دعوة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لدعم جهود المنتدى الوزاري العربي للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة واعتماده كجهة اقليمية اساسية في رسم وتنفيذ سياساته وبرامجه على الصعيد الاقليمي العربي.

نحو فلسفة اجتماعية قوامها الحقوق والتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية

دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب أسيا «أسكوا» إلى مراجعة معمقة لأحوال العمران في بلدان منطقتنا العربية بهدف إعادة ربط التنمية الحضرية وسياسات الإسكان بفلسفة اجتماعية قوامها الحقوق والتنمية البشرية والمستدامة والعدالة الاجتماعية.

جاء ذلك في الكلمة التي القتها نائلة حداد في المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية في القاهرة. وأشارت حداد إلى أن السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية تصدر جدول الأعمال العالمي للأمم المتحدة منذ عام 1948 بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقالت حداد في كلمتها كمتحدث رئيسي في جلسة العدالة الاجتماعية/ الإسكوا أن العدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية تعتبر ركناً أساسياً في بناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومزدهرة. وفي ما يلي نص الكلمة:

السيدات والسادة الكرام،

يطيب لي بداية ان انقل تحيات الامينة التنفيذية للاسكوا وتمنياتها الخالصة بنجاح اعمال المنتدى الوزاري العربي الاول للاسكان والتنمية الحضرية والذي ينعقد تحت رعاية جمهورية مصر العربية وبالتعاون مع الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بجامعة الدول العربية والمكتب الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية وبمشاركة هامة من منظمة المدن العربية والمعهد العربي لانماء المدن.

واسمحوا لي هنا ان افتح قوسيين لأنوه بالجهد الهام والمشترك في الاعداد والتنفيذ للمنتدى وبالاسلوب التشاركي في الاعداد وكذلك في نوعية ومستوى المشاركة وفي اختيار المواضيع التي سيتم تناولها في مداولاته. ونأمل ان يكون هذا المنتدى الاول فاتحة طريق لمزيد من التعاون والتشاور وتبادل المعارف والتجارب الناجحة في مجال العمران و التنمية الحضرية والاسكان.

قديما، اكد ابن خلدون أن التغير الاجتماعى حقيقه من حقائق الوجود البشرى، حيث لا تدوم أحوال الأمم والجماعات على وتيره واحده. وميز بين نوعين من التغير . التغير التدريجى، الذي تتغير فيه المجتمعات ببطء عبر فترة طويله من الزمن. والتغير الجذرى ، الذي تتبدل فيه الأحوال

كلمة اليونسكو في المنتدى

جمله وكأن المجتمع قد دخل مرحله جديده أو طورا جديدا. وكان ابن خلدون اول من تكلم عن علم العمران في القرن الرابع عشر الميلادى في مقدمته الذائعة الصيت وكان واعياً بهدفه، محيطاً بخطته في تأسيس هذا العلم دون أن يدعي الوصول به إلى منتهاه بل كان يضع حجر الأساس داعياً الخلف لمتابعة البحث في علم العمران ومتناولا له من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية. ودعا من ياتي بعده الى الغوص في مسائله، واخضاع تحليل طبيعة العمران الى سنن حضارية تحكم حركة العمران صعودا وهبوطاً. ومن اسف لا تتوفر حاليا العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول مواضيع العمران والاسكان من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتقاربها من مفهوم التنمية الشاملة

والمستدامة والعدالة الاجتماعة كذلك . وما احوجنا في هذه الايام تحديدا في منطقتنا العربية في ظل ما نشهده من متغيرات متسارعة الى مراجعة معمقة لاحوال العمران في بلداننا بهدف اعادة ربط التنمية الحضرية وسياسات الاسكان بفلسفة اجتماعية قوامها الحقوق والتنمية البشرية والمستدامة والعدالة الاجتماعية والتي من شانها ان تؤسس لمجتمعات منتجة وتوفر فرص عمل لابنائها وتوفر لهم الحماية الاجتماعية كذاك والعمل اللائق والسكن اللائق والتعليم الجيد والمنفتح وكذلك سهوله الوصول الى الخدمات والاندماج الاجتماعي . وتؤسس جميعها الوصول الى مجتمعات اكثر منعة وتماسكا واستدامة .

السيدات والسادة ،

السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية تصدر جدول الاعمال العالمي للامم المتحدة منذ عام 1948 بصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكذلك بلغ اوجه عام 2007 باعلان اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في 20 شباط/ فبراير من كل عام. وجاء ذلك بعد وطأة تسارع ازمة الغذاء، وتفاقم اللامساواة، واضطراب الاسواق المالية عالميا وعن ادراك عميق لاحق بأن التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية اهدافا يدّعم بعضها البعض، ولا يمكن السير باحداها دون الاخري لدى توخي الوصول الى السلم والامن المجتمعيين. واتى اليوم العالمي ليذكر باهمية تعزيز الجهود في مجالات القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة ، والعمل اللائق والمساوة بين الجنسيين والاندماج الاجتماعي واحترام حقوق الانسان وحصول الجميع بشكل شامل ومنصف على الخدمات الاجتماعية والفرص.

وكانت الاسكوا، الجهة الاقليمية للامم المتحدة في المنطقة، في دورتها الوزارية الثامنه والعشرين في تونس عام 2014 قد اطلقت اعلان تونس للعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية. وقد التزم بموجب الاعلان ممثلو الدول الاعضاء المشاركين بالدورة بالعدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والاسلامية وركنا أساسيا لبناء مجتمعات امنة ومتلاحمة ومزدهرة. كما اكدوا السعي للعمل على تحقيق المساواة والانصاف وعلى مكافحة الفقر وتحقيق استدامة التنمية وعلى بناء الشراكات من اجل التنمية وبالاستناد الى المبادئ التي كرستها الصكوك والمواثيق الدولية.

السيدات والسادة،

تشهد منطقتنا العربية اليوم عددا من التحديات الانمائية في مختلف مجالات التنمية الانسانية والمستدامة . وبالرغم من الانجازات الانمائية الهامة التي سجلت خلال العقود القليلة الماضية ، الا ان المنطقة ما زالت تشهد تحديات جسيمة في بعض من دولها، كالافتقاد الى الامن والامان، وتزايد الفوارق الاجتماعية ونسب الفقر، وتزايد الصراعات والحروب، واستمرار الاحتلال ومصادرة الاراضي ، وتفاقم التهجيروالنزوح، وتزايد الهجرة الداخلية والى الخارج، وذلك بالاضافة العوامل الاقتصادية المؤثرة كندرة المياه والموارد، والافتقاد الى الامن الغذائي، وتراكم الديون على الدول الفقيرة ، بالاضافة الى تفاقم التلوث البيئي، والافتقاد الى فرص العمل اللائق، وتدني نسب التعليم، وعدم التغطية الصحية الكاملة للسكان، وعدم توفر مظلة حماية اجتماعية شاملة والسكن اللائق، بالاضافة الى تكاثر العشوائيات السكنية ومدن الصفيح حول المدن، وبداخلها ايضا. وجميع هذه الامور من شانها ان تقوض فرص تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة وتصيب في احيان كثيرة التماسك الاجتماعي.

بالاضافة الى ذلك، لابد من لحظ اثر تسارع النمو السكاني اكان في العالم او في منطقتنا، وتركزه كذلك في الاماكن الحضرية على النمو الحضري والعمراني . ومع هذا النمو السريع في المناطق الحضرية، برزت تحديات رئيسية جديدة، بما في ذلك زيادة الفقر والبطالة ونمو الأحياء الفقيرة والمناطق شبه الحضرية وزيادة المعازل الحضرية، والافتقاد الى الاماكن العامة والمشتركة والمفتوحة للجميع. كما اسفر التسارع الحضري عن زيادة العبء على البنى التحتية الأساسية؛ وزيادة الفوارق الكبيرة في الخدمات المقدمة بين المناطق الحضرية والارياف؛ وزيادة العبء على الاثر البيئي والمناخ، وفي ارتفاع الاستهلاك السريع للموارد.

ومثلها مثل المناطق الأخرى في العالم ، فإن المنطقة العربية تشهد القوة التحويلية الطبيعية للتحضر. ولكن، على عكس مناطق أخرى، فأن العديد من الدول العربية، اصبحت عملية التحضر أكثر تعقيدا بنتيجة الحروب والأزمات والنزوح والهجرة. وتشهد المنطقة معدلات غير مسبوقة على الصعيد العالمي من اعداد اللاجئين والمشردين، وذلك أساسا نتيجة الأحداث الأخيرة التي يشهدها عدد من الدول كالعراق، وليبيا، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن. وذلك دون ذكر النزيف الدائم في فلسطين من تهجير ولجوء وتدمير للمنازل والبيوت، ومصادرة الاراضي، وغيرها، عبر عقود من الزمن . ولقد تم تدمير مدن بأكملها في العديد من البلدان في سياق الأزمات والصراعات المسلحة. وقد زهقت العديد من الأرواح وبدد العديد من الجهد التنموي والانمائي والثروات، وتم تفكك النسيج الاجتماعي في كثير من الأماكن. وقد تأثرت العديد من الدول المجاورة للدول التي تشهد صراعات ونزاعات مسلحة الى حد كبير بها، وعمدت الى استيعاب تدفق ملايين اللاجئين والمشردين وتوفير السكن والخدمات الاجتماعية الأخرى بقدر الامكان. وقد نتج عن هذه التطورات تفاقم انتشار المناطق الفقيرة المكتظة، واجهاد للبنى التحتية وارتفاع في البطالة، و في كثير من الأحيان زيادة في التوترات الاجتماعية والاستبعاد المكاني.

وقد شهدت العقود القليلة الماضية أيضا النمو غير المسبوق في المستوطنات غير الرسمية، بما في ذلك في أطراف المدن. وزحف المناطق الحضرية على الأراضي الزراعية التي تهدد في كثير من الأحيان ندرة المياه والموارد الطبيعية وتنهك البنية التحتية الحضرية القائمة التي في كثير من الحالات، ليست قادرة على استيعاب الزيادة الحادة في الطلب على الخدمات.

لقد تغيرت حالة التحضر والمدن في المنطقة العربية بشكل كبير منذ عقد الموئل الثاني قبل عقدين من الزمن. وازدادت الفوارق في توزيع الدخل بين المدن والارياف وبين الشرائح الاجتماعية. وبرزت تحديات عمرانية وحضرية جديدة وذلك بالرغم من الانجازات التي قامت بها الدول العربية. ولكن تبقى مسائل كارساء الانصاف والمساواة، والتماسك الاجتماعي، والاستدامة، وتوفير السكن اللائق والملائم، وتوفير الخدمات الحضرية المناسبة واتاحة اماكن مشتركة و عامة للجميع وضمان عودة اللاجئين والمهجرين ، وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم الى حين عودتهم تحديات اضافية مضاقة للمنطقة في جهدها الانمائي. وهناك حاجة إلى الوصول الى فلسفة نهج توافقي جديد للإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية لتلبية احتياجات وتطلعات شعوبها من حيث الانصاف والمساواة والاستدامة والعدالة الاجتماعية بما يفعل منفعة النمو العمراني ويزيد من الثروة التي ينتجها وفي الان نفسة يزيد من التماسك الاجتماعي والامن والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة . ويوفر هذا المنتدى الكريم فرصة هامة لاطلاق النقاش وافسام الحوار حول هذه المسائل كافة.

منتدى تمكين مدن دول مجلس التعاون من مجابهة الكوارث

تحت رعاية منظمة المدن العربية و مركز مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ

نظم المركز الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى « تمكين مدن دول مجلس التعاون من مجابهة الكوارث» في الكويت يومي 16-17 ديسمبر 2015.

حضر المنتدى ممثلون عن المؤسسات العربية والإسلامية والخليجية المعنية بالتنمية والتخطيط الحضري، والمؤسسات الحكومية والبلديات، ومراكز الطوارئ ومنظمات الهلال الأحمر، والمعاهد الأكاديمية المعنية في منطقة دول الخليج العربية – المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والكوارث من صنع الإنسان، خصوصاً ما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة في المدن الخليجية.

جاءت أهمية المنتدى باعتباره فرصة للمشاركين لتدارس أفضل الممارسات التي تبنتها مدن مختلفة من داخل وخارج المنطقة، منها مدن أوروبية وعربية؛ ولزيادة قدراتها للحد من مخاطر الكوارث من خلال بناء القدرات الفاعلة في هذا المضمار وتطبق الممارسات الفاعلة للحد من مخاطر الكوارث.

ألقى رئيس مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ الدكتور عدنان التميمي كلمة كشف فيها عن اتفاق دول المجلس للمرة الاولى على ثمانية مخاطر ذات الخطورة الاعلى اقليميا في سجل للطوارىء الاقليمية مرتبة حسب الاولوية. واشار إلى أن الاتفاق على المخاطر الثمانية تم من خلال ورشة عمل خاصة شارك فيها خبراء دوليون واكثر من 70 خبيرا ومتخصصا من دول مجلس التعاون بهدف الخروج بسجل مخاطر اقليمي موحد، وقال: ان هذا السجل سيسهم في ترتيب اولويات دول المجلس على المستوى الاقليمي للاعوام المقبلة بما فيها اعداد خطط التأهب والتصدي لهذه المخاطر.

وأكد التميمي ان المركز يقوم بعمل خطة تدريب سنوية تأخذ بالحسبان اولوية المنطقة بالنسبة للكوارث المتوقعة مشددا على ضرورة ان يون برنامج التدريب الاقليمي مكملا لبرامج التدريب الوطنية. وان المركز يتعاون في تنفيذ هذا البرنامج مع مؤسسات دولية منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية اضافة الى التعاون مع استشاريين دوليين. ولفت التميمي إلى أن المركز لديه خطة خمسية تبدأ في يناير 2016 تهدف الى عمله بكامل قدرته التشغيلية وبكوادر خليجية فنية مدربة على اعلى المستويات وان يكون المركز معتمدا دوليا كمرجع لادارة الكوارث الاقليمية.

من جانبه ألقى أمين عام منظمة المدن العربية المهندس أحمد حمد الصبيح كلمة قال فيها أن بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كهيئة فرعية ومنظمة غير حكومية... تابعة للأمم المتحدة.. ومنظمة المدن العربية كمنظمة إقليمه غير حكومية متخصصة في شؤون المدن والبلديات العربية قواسم وأهدافا مشتركة للعمل معا، من أجل توطين الأهداف والمؤشرات لأجندة أهداف التنمية لما بعد 2015، وفي مقدمتها الهدف الحادي عشر، كهدف حضري مستقل، غايته جعل المدن والمستوطنات البشرية «شاملة، آمنة ، مرنة ومستدامة» .

وهذا دليل على مناصرة ناجحة في مواجهة التحدي الحضري، على صعيد الإسكان والخدمات الأساسية، وتحسين الأحياء الفقيرة، والنقل، والتخطيط التشاركي، وحماية التراث الثقافي والطبيعي، والوقاية من الكوارث والصمود، والأثر البيئي للمدن، والمساحات الخضراء والساحات العامة، ومناطق الاتصال الحضرية – الريفية.

وقال الصبيح: نحن كمنظمات إقليمية ودولية تعنى بالتنمية المستدامة تبقى ساحات ومجالات العمل والتعاون مفتوحة ، لتحويل التحديات الحضرية إلى فرص .. فالمدن كما يجمع الخبراء، هي مكان المعركة التي سيتم فيها الفوز أو الخسارة من أجل التنمية المستدامة .

نحن معنيون بتشـجيع ودعم الجهـود الوطنية والمحلية في إيجاد حلول للتحديـات المعقدة التي تواجه عملية التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وفي تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسـين مسـتويات المعيشة وفي دعم سـبل منع الصراعـات ، وتعزيز التأهب للاسـتجابة لحالات الطـوارئ، وفي دعم التكيف مـع التغير المناخي ودعم الطاقة والبيئة.

فإذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل كذراع تنفيذي للمنظمة الدولية في قطاع التنمية على المستوى القطـري .. فـإن منظمـة المـدن العربية تعمل كذلـك، مع شـركاء محليين وإقليميـين ودوليين لتعزيـز التنمية المسـتدامة، والحد من مخاطر الكوارث ، والتكيف مع التغير المناخـي وغير ذلك من القضايا والموضوعات ذات الأبعاد الحاسمة في عملية التحدي الحضري.

هذه المسـائل ذات الاهتمام المشترك ستكون في صلب اتفاقية التعاون التي سيتم التوقيع عليها بين برنامج الأمـم المتحـدة الإنمائي ومنظمـة المدن العربية والمؤسسـات التابعة لها. فالطرفان يؤسسـان لشـراكة ذات أبعـاد محلية وإقليمية، تتوزع مجالاتها وموضوعاتها فـي مواجهة المخاطر وأنواعها .. والعمل على تقوية البينة التحتية، لتعزيز القدرة على مجابهة الكوارث والاستثمار في الحد من مخاطرها، وبناء القدرات المحلية في التنبؤ بها والتعامل في الحد من آثارها.

من جهته اكد منسق البرنامج الإقليمي بالمركز الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعقوب بيريـش اهمية التعـاون بين البرنامج ومنظمة المـدن العربية والمنظمات الفرعية التابعـة لها اضافة الى مركز ادارة حالات الطوارئ في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. واشار إلى ان برنامج الامم المتحدة الانمائي يؤمن بأهميـة هذا النوع من الشـراكة والتنسـيق لتعزيز القـدرة العمرانية في وجـه التغير المناخـي ومخاطر الكوارث الطبيعيـة فـي المنطقة العربية وقال: ان منتدى الكويت يعقد في الوقت الـذي تعرضت فيه العديد من المدن

العربية الى كثير من التحديات منها النمو السكاني المتسارع وازمة اللاجئين السوريين والفقر والمخاطر الناتجة عن التغير المناخي والكوارث الطبيعية. ونأمل ان يكون منتدى الكويت مرجعا لمعالجة بعض هذه القضايا ومساندا لعمل برنامج الامم المتحدة لتعزيز الانظمة العمرانية وتقليل نقاط الضعف بمواجهة المناخ والكوارث الطبيعية ومن ضمنها المخاطر الطبيعية والصناعية.

طرح المركز الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال المنتدى برنامج متكامل لتمكين مدن دول الخليج العربية من مجابهة الكوارث، حيث تم مناقشة الأفكار والاستراتيجيات اللازمة لرفع مستوى القدرات لدى مدن الخليج العربية لمجابهة المخاطر الطبيعية، ضمن منظومة الأُطر الدولية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث. كما تم تناول الآليات والأدوات التشريعية المطلوبة لبناء القدرات ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتمكين المدن من مجابهة الكوارث ودعم إعداد برامج تغطي كافة أنواع المخاطر المتوقعة في مدن الخليج العربية لتقوم الحكومات المحلية بتنفيذها. وتناول المنتدى سبل تعزيز مفهوم التنمية الحضرية المراعية لمخاطر الكوارث والحوادث الصناعية وتغير المناخ، وإنشاء نظم إدارة للاستعداد والاستجابة للكوارث في المدن الخليجية، فضلاً عن إيجاد مجتمعات مستعدة للتعامل مع الكوارث والتعافي منها بأقل خسائر ممكنة.

جدير بالذكر أن بعض مدن دول مجلس التعاون تشهد تزايدًا في معدلات المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والزلازل والأعاصير والانزلاقات الأرضية وتساقط الصخور، وتلك التي من صنع الإنسان، والتي تزداد في حجمها نتيجة لازدياد معدلات النمو السكاني والتوطين الحضري في المنطقة، حيث برزت رغبة الحكومات ومؤسسات دول مجلس التعاون للعمل على الحد من مخاطر الكوارث في المدن والمناطق الحضرية، وخصوصًا بعدما تعرضت مدن خليجية عديدة لمخاطر مختلفة، مثل فيضانات جدة عامي 2009 و2010 وإعصار غونو في سلطنة عمان عام 2007.

مؤتمر المشاريع الصغيرة / الواقع والتطلعات

تطوير نظم معلومات متكاملة لتنمية المشاريع

اعتماد «ريادة أعمال» تتسم بالإبداع والابتكار والقدرة على النمو

جلسة الافتتاح

تحت عنوان (المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية : الواقع والتطلعات) نظمت الجامعة العربية المفتوحة بالكويت والمعهد العربي لإنماء المدن ، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بالرياض ، واتحاد المصارف الكويتي مؤتمراً تحت رعاية صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال الفترة 28-29 أكتوبر 2015 بمقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت.

بلغ عدد المشاركين أكثر من 300 مشارك حضروا من دول عربية مختلفة. و قد شمل البرنامج العلمي للمؤتمر ثماني جلسات علمية وحلقات نقاشية وقدم الباحثون 32 ورقة علمية ودارت حولها مناقشات وحوارات هامة شارك فيها الحضور من الباحثين والمسئولين والمختصين ، وخلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات بالإضافة إلى إعلان مشروع تطوير المبادرات الريادية المعد من طرف برنامج الأمم المتحدة للتطوير الصناعي (اليونيدو) بالتعاون مع شركة أنتل والمركز الدولي للريادة والاستثمار بالبحرين.

وقد القيت في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عدة كلمات من بينها كلمة لرئيس مجلس أمناء المعهد العربي الشيخ عبد الله العلي النعيم أشاد في مستهلها بالأطراف المنظمة والمشاركة والداعمة وقال أن هذا المؤتمر جاء استجابة لما لمسناه من تحديات تواجه الدول العربية ومدنها الكبرى من كثافة سكانية تعاني من العطالة والعطالة المقنعة وعدم توفر فرص العمل للشباب والشابات والنساء

وخصوصاً الأرامل. وأضاف: من هنا كان الاهتمام بالمشاريع والتمويل الأصغر والأسر المنتجة . ومن هنا كذلك كان اهتمام الدول بالمشاريع الصغيرة ممثلة في أجهزة التمويل البنوك والغرف التجارية ومؤسسات الدولة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأكد النعيم أنه انطلاقاً من حرص منظمة المدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن على تناول الموضوعات التي تهم المجتمعات العربية وتعالج قضاياه الحياتية ، كان موضوع هذا المؤتمر ، المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في الوطن العربي ، وهو من الموضوعات التي تحظى باهتمام دولي وإقليمي ومحلي ، ومعظم الدول ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني تبادر بطرح المشروعات الاقتصادية وتمويل الخطط والبرامج التنموية لمكافحة الفقر والعطالة وتمويل الأسر الفقيرة لتكون منتجة وبعيدة على أن تكون عالة على المجتمع .

تميز المؤتمر بحضور مكثف من الشباب وطلبة المعاهد والجامعات وتميزت مداخلات المشاركين بالإيجابية والرغبة في الاستفادة من الجوانب التي تشغل بال المسئولين والباحثين والمهتمين بقضايا الأسر الفقيرة والشباب والشابات العاطلين عن العمل وذلك من خلال استراتيجيات تنموية ومشروعات استثمارية بتمويل مفرداتها لتمكين تلك الفئات من العمل كي تكون منتجة وداعمة لاقتصاديات الدولة نتيجة المنتجات النابعة من تلك المشاريع .

الحضور

التوصيات

وقد صدر في ختام المؤتمر مجموعة من التوصيات عكست رؤية المشاركين لدور المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إحداث وتسريع التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، وخلق فرص توظيفية، وتنمية الموارد البشرية. ولاحظت التوصيات معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة في كثير من الدول العربية، وارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً وسط الشباب والنساء. وأكدت على الرغبة في تعزيز نظم دعم شاملة لتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمحاربة الفقر والقضاء على البطالة وتحويل الاقتصاديات العربية إلى اقتصاديات مستندة على التوظيف الكامل، الإنتاجية المرتفعة، الابتكار والتنافسية العالية.

وقد أوصى المشاركون بما يلي:

• ضرورة ربط رؤية وأهداف تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة والأسر المنتجة بالتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني والقومي.

• إعداد استراتيجيات لتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة تشارك فيها الإدارات الحكومية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني والمنظمات التنموية العربية والعالمية، حيث ان تجربة الدول الناهضة والمتقدمة تشير إلى أنه بدون هذه الاستراتيجيات تظل الجهود مبعثرة ومحدودة العائد.

• إنشاء منظمات قطرية رئيسة تسهم في تحويل الاستراتيجيات والسياسات إلى برامج عمل متنوعة في المجالات التمويلية والتنموية الأخرى، وتنسق وتعزز عمل مختلف المؤسسات الداعمة لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة .

• دعوة الحكومات العربية لوضع التشريعات اللازمة المحفزة لدعم وتطوير المؤسسات المهتمة بالإقراض الصغير والمتناهي الصغر ، وكذلك دعوة البنوك المركزية في الدول العربية لإدراج مؤسسات التمويل الأصغر ضمن الإطار المؤسسي المالي للدولة.

• ضرورة تشجيع وتعزيز مفهوم ريادة العمال لتحقيق إنشاء مشروعات تتسم بالإبداع والابتكار والقدرة على النمو وتحقيق قصص النجاح وتكوين الثروات لتحقيق التنمية المنشودة، واعتماد ريادة الأعمال كأحد الخيارات الأساسية للشباب.

• التنويع والابتكار في الحلول التمويلية، حيث أن القطاع يشمل مشاريع متباينة في احتياجاتها: المشاريع المتناهية الصغر، المشاريع المبتدئة المبتكرة، المشاريع القائمة ذات الإمكانات العالية للنمو، وتشمل هذه الحلول إنشاء صناديق متخصصة وتحفيز الجهاز المصرفي عن طريق برامج ضمان الائتمان وتخصيص حصص من إجمالي تمويلها لمصلحة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

• تطوير نظم معلومات متكاملة لتنمية المشاريع حيث أن صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات تشكل واحداً من أكبر العوائق أمام المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتشمل هذه المعلومات فرص التمويل، برامج تنمية القدرات، الأسواق، التقنية والإجراءات الحكومية.

• مراجعة مناهج التعليم في المراحل الأساسية ومراحل التعليم العالي لترسيخ مبدأ العدالة بين المرأة والرجل في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال.

• إنشاء شبكات تواصل بين طلاب التعليم العالي لتبادل التجارب في مجال ريادة الأعمال.

• اضطلاع مؤسسات التعليم العالي والبحوث بدور رائد في مجالات الأبحاث والتعليم المتصلة بالريادة، حيث يغيب هذا الدور عن أغلبية هذه المؤسسات في الوقت الحاضر.

• توفير منصات الكترونية تفاعلية تسهم في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المستوى القطري والإقليمي، وأن يتم ترويج المبادرة في هذا الشأن والتي نشأت بتعاون شركة انتل العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتي تم الإعلان عنها لأول مرة في هذا المؤتمر.

أصحاب المشاريع الصغيرة: معوقات تحول دون النجاح

في استبيان أجراه «بيت كوم» أكبر موقع للتوظيف في الشرق الأوسط وبالتعاون مع YouGov، المؤسسة المتخصصة في أبحاث السوق.. كشف الاستبيان وهو تحت عنوان (ريادة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2015)، أن 77% من المجيبين في الكويت يعرفون شخصياً رائد أعمال واحد على الأقل؛ مشيرين إلى أن 95% من معارفهم من رواد الأعمال أثبتوا نجاحهم في مجال عملهم.

وفي الكويت، يفكّر الموظفون في القطاعين الخاص

مؤتمر المشاريع الصغيرة

والعام على حد سواء بتأسيس عمل خاص بهم. ويقول 63% من المجيبين أنهم يفكرون حالياً بتأسيس عملهم الخاص، مقابل 18% ممن خاضوا هذه التجربة من قبل، ولكنهم فشلوا أو لم يتمكنوا من تأسيس عملهم الخاص لأسباب مختلفة. وأشار 13% من المجيبين في الكويت إلى أنهم لم يفكروا بتأسيس عمل خاص بهم على الإطلاق.

أما بالنسبة إلى التصوّرات المتعلقة بتأسيس عمل خاص في الكويت، يقول 17% من المجيبين ان تأسيس عمل خاص يعتبر سهلاً إلى حد ما أو سهلاً للغاية. في حين أشار 54% إلى أن ريادة الأعمال صعبة أو صعبة للغاية في الكويت.

ويوضح المجيبون الذين أسسوا أعمالهم الخاصة في الكويت أن هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتهم أهمها عدم توفر التمويل (58%)، والحاجة إلى إنشاء العلاقات أو «الواسطة» (48%)، والقوانين والأنظمة الحكومية الصارمة (44%).

التصوّرات الخاصة

يعتقد أكثر من نصف المجيبين في الكويت (52%) أنه يجب عليهم اكتساب خبرة كافية قبل تأسيس عملهم الخاص، في حين يشير 39% إلى أنه يمكن للشخص في أي وقت تأسيس عمل خاص به. كما يقول المجيبون في الكويت ان أبرز ثلاث صعوبات خلال تأسيس عمل خاص في الكويت هي الحصول على التمويل (64%)، والحاجة إلى إنشاء علاقات مع الأشخاص المناسبين أو «الواسطة» (48%)، وعدم وجود ضمانات فيما يتعلق بالأرباح أو الدخل (38%)

ويعتقد 19% من المجيبين في الكويت أن الإعلان والتسويق والعلاقات العامة هو القطاع الأكثر استقطاباً لريادة الأعمال في الدولة، يليه قطاع الضيافة والترفيه (18%)، ثم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (15%)، والتصميم المعماري والهندسة (13%)، بإضافة إلى قطاع التمويل والتأمين والعقارات (8%).

وينظر أكثر من ثلثي المجيبين في الكويت إلى روّاد الأعمال على أنهم أشخاص يفكرون بالأرباح في المقام الأول، ويعتبر 80% منهم أن روّاد الأعمال يسعون لاستغلال كافة الفرص المتاحة أمامهم. ويتفق 80% من المجيبين «بشدّة» أو «إلى حد ما» على أن روّاد الأعمال يساعدون في خلق فرص عمل جديدة، في حين يقول 73% منهم ان روّاد الأعمال يقدمون الفائدة للمجتمع من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة.

أما بالنسبة لأفضل النصائح التي يقدمها المجيبون لروّاد الأعمال الناشئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن ضمنها الكويت، فهي عدم الخوف من الفشل (38%)، واعداد خطة عمل متميزة (13%)، وابتكار فكرة عمل وخطة تسويق فريدة ومبنية على البحث والدراسة (11% لكل منهما).

دور التعليم

يتفق أكثر من ثلثي المجيبين في الكويت (72%) على أن التعليم الذي حصلوا عليه ساعدهم في تطوير سلوكيات ريادة أعمال بشكل كبير أو إلى حد ما، وذلك مقابل 8% من المجيبين الذين لم يوافقوا على ذلك.

ويوضح 73% من المجيبين في الكويت - بشدة أو باعتدال- أن التعليم الذي حصلوا عليه ساعدهم في اكتساب المهارات الضرورية وتعلّم كيفية الدخول إلى عالم ريادة الأعمال. ويعتقد 74% بأن التعليم الذي حصلوا عليه ساعدهم في فهم دور ريادة الأعمال في المجتمع، في حين يوافق 74% على أن التعليم هو ما أثار اهتمامهم بريادة الأعمال، سواء بشكل كبير أو إلى حد ما.

تفضيلات أسلوب العمل

يفضل 63% من المجيبين في الكويت تأسيس شركة خاصة بهم، مقابل 32% من المجيبين الذين يبحثون عن العمل كموظفين في شركة. أما عندما يتعلق الأمر بأسباب تفضيل العمل الخاص، فيقول 48% من المجيبين في الكويت ان السبب الرئيسي هو الإنجاز الشخصي. ويعتقد 40% من المجيبين في الكويت بأن العمل الخاص يسمح لهم بتحقيق توازن أفضل بين حياتهم المهنية والشخصية، ويقول 42% منهم انهم يفضلون فكرة أن يكونوا مديري أنفسهم.

أما بالنسبة للمجيبين الذين يفضلون العمل في شركة، فيقول أكثر من ثلاثة أرباع المجيبين (76%) انهم يفضلون العمل في شركات القطاع الخاص، في حين يفضل 24% منهم العمل في القطاع العام. ويعتبر الدخل المنتظم العامل الأهم الذي يدفع 43% من المجيبين إلى تفضيل العمل كموظفين. ويقدّر 29% من المجيبين في الكويت الاستقرار الذي يوفره العمل في شركة، في حين يعتقد 35% بأن العمل في المؤسسات المختلفة يمنحهم فرصة تعلّم مهارات وتقنيات جديدة.

المعوقات

1 - عدم توافر التمويل. 2 - الحاجة إلى (واسطة).
3 - قوانين غير مشجعة. 4 - عدم ضمان الأرباح.

د. موضي الحمود ، د. بدر العيسى ، عبدالله النعيم ، الأمير خالد بن طلال

مؤتمر الفجيرة الدولي الأول للبيئة البحرية والسواحل
نحو بيئة بحرية صحية ومستدامة

استحداث جائزة الفجيرة الدولية للبيئة البحرية والسواحل

بتنظيم مشترك بين بلدية دبا الفجيرة ومركز البيئة للمدن العربية وبدعم من بلدية دبي عقد مؤتمر الفجيرة الدولي الأول للبيئة البحرية والسواحل 2015 تحت عنوان « الإدارة البيئية المتكاملة للبيئة البحرية والسواحل» خلال الفترة 3-4 نوفمبر 2015.

حضر المؤتمر أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح ورئيس هيئة الفجيرة للثقافة والإعلام الشيخ د. راشد بن حمد الشرقي والمستشار البيئي لحكومة عجمان الشيخ عبد العزيز بن علي النعيمي و وكيل وزارة البيئة والمياه المساعد للموارد المائية والمحافظة على البيئة المهندسة مريم محمد سعيد حارب. كما شهد الفعاليات مدير عام بلدية دبا الفجيرة المهندس حسن سالم المياحي ومدير مركز البيئة للمدن العربية المهندس حسين الفردان وعدد من المسؤولين بالدوائر والمؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية وعدد من الخبراء وأصحاب الاختصاص من داخل الدولة وخارجها، حيث بلغ عدد الحضور المشاركين بالمؤتمر ما يقارب 230 مشارك.

هدف المؤتمر إلى توفير فرصة استثنائية لمسؤولي المدن للالتقاء وتبادل الخبرات والانخراط في حوار مفتوح لمناقشة الأفكار والحلول الناجعة لإدارة السواحل وحماية البيئة البحرية لضمان التنمية المستدامة للمدن كما أن المؤتمر اعتبر منبرا لمجموعة من متخذي القرار والمختصين وأصحاب العلاقة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي في النظر في نهج أوسع وشامل لسياسات وتشريعات وخطط وبرامج الإدارة المتكاملة للسواحل وحماية البيئة البحرية والتخفيف من تأثيرات المناخ على مستوى المدن لإيجاد حلول واستراتيجيات طويلة الأمد لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمدننا العربية.

ناقش المشاركون في المؤتمر افضل الممارسات العالمية والتجارب العلمية والعملية لإثراء المعرفة التخصصية وخدمة المجتمع وتقييم التحديات الرئيسية وكيف يمكن للحكومات عقد شراكات مع الجهات ذات العلاقة لوضع سياسات وإجراءات اكثر فعالية في

تكريم الأمين العام

مجال حماية البيئة البحرية وتوفير فرصة فريدة للعمداء ورؤساء بلديات المدن والممثلين في القطاعين العام والخاص للتشاور وطرح أفكارهم حول قضايا البيئة البحرية والسواحل.

التوصيات

وقد صدر عن المؤتمر التوصيات التالية:

- ضرورة الحفاظ على البيئة البحرية والسواحل وإبقاءها في حالة صحية ونظيفة من خلال اعتماد الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات والبرامج الهادفة إلى التكامل بين جميع الأنظمة البيئة والأيكولوجية.

- استدامة تنظيم هذا المؤتمر العلمي المتميز كل عامين من أجل تبادل أفضل الممارسات والمبادرات المتميزة والاطلاع على كل ما هو جديد في تجارب

الأنظمة المتكاملة لإدارة البيئة البحرية والساحلية.

- تعزيز دور الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة ومشاريع الطلبة الجامعيين وتوجيهها نحو المساهمة بالحلول والاقتراحات التي تثري البيئة البحرية وتضمن بيئة بحرية صحية ومستدامة.

- أهمية الاعتناء ببناء أنظمة معلومات متكاملة ومترابطة هادفة لاتخاذ قرارات علمية رشيدة بالاستعانة بأحدث التقنيات وأدوات الرصد والمتابعة التي تضمن الحد من الكوارث والتنبؤ المبكر بها.

حفل الافتتاح

- ضرورة التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية والعلمية في تطبيق الاتفاقيات الدولية وبناء الأنظمة والسياسات والتشريعات والمواصفات الحاضنة لبيئة ساحلية نظيفة وآمنة.

- أهمية بناء الشراكات وعلاقات التعاون على الصعيد المحلي بين جميع الأطراف والجهات المؤثرة على البيئة البحرية والساحلية سواء التشريعية أو التنفيذية ومع الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص من أجل ضمان الحفاظ على الثروات الطبيعية و حماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض وتوسيع نطاق الحفاظ على المحميات الطبيعية ووقف الصيد الجائر وتأمين السواحل من الأخطار والكوارث الطبيعية وتلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي كالناقلات النفطية والتجارية وتعزيز فرص الاستثمار الاقتصادي المشترك بين القطاعين العام والخاص.

- أهمية وضع أطر استراتيجية وقوانين برامج وخطط عمل تتماشى وتتكامل مع أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأجندة الدولية للأمم المتحدة 2015 - 2030

- تفعيل برامج التثقيف والتوعية البيئية للجمهور وخاصة الأطفال والشباب والعائلة. وإدماجها في كل الإطارات الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على السواحل البيئية البحرية والسواحل.

- تمكين وتحفيز برامج السياحة البيئية وتشجيع القطاع الخاص للتطبيق والتكامل معها مثل برنامج العلم الأزرق للسواحل في أكبر عدد ممكن من الشواطئ العامة والفنادق، وكذلك برنامج السياحة المستدامة.

- دعم عجلة التطوير الاقتصادي والعمراني بشكل مستدام في المناطق الساحلية والبحرية و التنسيق المبكر والمنهجي في مشاريع التمدد العمراني المؤثرة على البيئة البحرية والتكامل بين جميع الجهات للحفاظ على البيئة البحرية انطلاقا من المعايير البيئية الدولية والتشريعات المحلية المعتمدة بهذا الخصوص لضمان دراسة الأثر والإشراف الفاعل قبل وأثناء وبعد المشروع.

- العمل على إعداد مخطط موحد ومتكامل وإطار عمل شمولي للمناطق الساحلية والبحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

- تنفيذ برامج الرصد البحري وبرامج الإنذار المبكر لمساعدة متخذي القرار في وضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة واعتماد قرارات مباشرة في حالات الطوارئ.

- استحداث لجنة محلية لحماية البيئة البحرية والسواحل في كل دولة مكونة من جميع الجهات ذات الاختصاص في دوائر الدولة المختلفة للعمل كفريق واحد من أجل تفعيل خطط واستراتيجيات

جانب من المشاركين

التنمية المستدامة للسواحل والشواطئ البيئية البحرية بشكل يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030 ودراسة التحول من نظام الإدارة القطاعية إلى نظام الادارة التكاملية في البيئة البحرية والساحلية وعكس الجهود الوطنية على المستوى الدولي للبيئة البحرية.

- تشجيع البحث العلمي والتنسيق بين مراكز البحث العلمي في مجالات البحث المختلفة المتعلقة بالبيئة البحرية لتفادي البحث في موضوعات الإدارة المتكاملة للبيئة البحرية والسواحل وتعزيز الشراكات مع دول العالم المتقدم وخصوصا الهيئات ومنظمات البحث العلمي العاملة في مجال تشجيع عمليات الاستزراع السمكي لضمان استمرارية وجود الأنواع السمكية والمحافظة على النظام البيئي البحري والأمن الغذائي.

- استحداث جائزة الفجيرة الدولية للبيئة البحرية والسواحل من أجل تعزيز الممارسات والأبحاث العلمية والتقنيات والمبادرات الفعالة لخلق بيئة بحرية صحية وملائمة للتوازن والاستقرار الإنساني والطبيعي.

- تعميم هذه الممارسات الناجحة التي عرضت في المؤتمر وتبادلها بغرض تحقيق الاستفادة منها في مجال حماية البيئة البحرية وإدارة السواحل وتطبيقها على أرض الواقع في الدول العربية بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية والخصوصية للشواطئ العربية.

- تعميم التوصيات على جميع الوزارات والهيئات والدوائر المعنية بالبيئة البحرية والسواحل وكذلك تعميم هذه التوصيات تمهيدا لنشرها في كافة الأجهزة الإعلامية والصحف والمجلات والقنوات التثقيفية ذات العلاقة.

من الحضور

المنتدى العربي لنظم المعلومات

ينظم دورة « أمن الشبكات»

مشاركون في الدورة

نظم المنتدى العربي لنظم المعلومات وضمن خطته التدريبية دورة تدريبية بعنوان امن الشبكات "Network Security" ، هدفت الدورة التي استمرت خمسة ايام الى تعريف المشاركين بمجموعة من الإجراءات التي يمكن خلالها توفير الحماية القصوى للمعلومات والبيانات في الشبكات من كافة المخاطر التي تتهددها، وذلك من خلال توفير الأدوات والوسائل اللازم توفيرها لحماية المعلومات من المخاطر الداخلية أو الخارجية.

شارك في الدورة التدريبية (17) سبعة عشر مشاركا يمثلون عدد من البلديات الأردنية منها (وزارة البلديات، بلدية اربد، جرش، الوسطية، السلط، بيرين، بالاضافة الى مشاركين من دائرتي تكنلوجيا المعلومات و نظم المعلومات الجغرافية في امانة عمان الكبرى و المنتدى العربي لنظم المعلومات)

جاء تنظيم الدورة في إطار جهود المنتدى العربي لنظم المعلومات كمؤسسة من مؤسسات منظمة المدن العربية والتي يحظى بدعم ورعاية من امانة عمان الكبرى في تأهيل الكوادر التقنية في البلديات والمدن العربية الأعضاء في منظمة المدن العربية ليكونوا قادرين على مواكبة كل ما هو جديد وحديث في مجال تكنلوجيا المعلومات.

المدن الكبرى وتحديات التنمية الحضرية

معالي الشيخ الدكتور عبد الله العلي النعيم
رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن، رئيس المعهد

تمثل المدن الكبرى- وعلى وجه الخصوص العواصم منها- المناطق التي يتم فيها تخطيط مستقبل الأمم، وهو التعبير الملموس للتقدم الحضاري وقناعة المجتمع ورغبات الشعوب، وكلاهما يعزز القيم الثقافية ويحميها ويلهم القيادة اتخاذ القرارات في جميع الأمور، كبيرها أو صغيرها، وتتماثل الأنشطة التي تتم في تلك المدن وجودة طابعها البصري مع منجزات الأمة بأسرها.

المدينة كتاب مفتوح، تطالع في صفحاته تاريخ سكانها وتراثهم، ومقومات بيئتهم وحياتهم الاجتماعية الاقتصادية، وذوقهم العام وسلوكاتهم، وأهدافهم ومطامحهم وتطلعاتهم. وقد أصبح إنشاء المدن أمراً أساساً يفرض نفسه أحدَ الاهتمامات الجوهرية في مختلف دول العالم المعاصر، لما له من أثر على التوازنات المكانية والسكانية وحتى على المسائل التفصيلية لأنماط الحياة المختلفة.

لقد مارس الإنسان الحياة في المدن منذ أكثر من خمسة آلاف عام، ولكن المدن الكبرى تعد ظاهرة حديثة نوعاً ما، ولعل ضخامة حجمها هي التي تميزها من ألوان الاستيطان الحضري الأخرى.

ومن المعروف أن الحركة الحضرية تنبع من تفاعل عوامل عدة، يمكن أن نخص من بينها: الإدارة السياسية للدولة، والتطور التاريخي، والاستقرار الاجتماعي، وتوافر النمو المتناسق للأراضي، وتنمية الموارد الاقتصادية وازدهارها، وتوظيف الأنشطة القائمة على التقدم العلمي والتطور التقني. ولكن يظل عنصر السكان يتحكم بالدرجة الأولى في حركة نمو المدينة وتخطيطها وتنظيمها وتطويرها.

وإذا كانت تقديرات تطور السكان في العالم تشير إلى أن عدد سكان المدن سوف يبلغ 54 % من مجمل سكان العالم في عام 2020، فإن تعداد التجمعات السكانية للمدن المليونية (المليون نسمة أو تزيد) سوف يصل إلى 67 % من مجموع سكان الحضر، مع الأخذ في الحسبان أن العواصم والحواضر الكبرى- ذات الثقل الخاص ومعدل النمو السريع- سوف يتزايد سكانها بمعدلات أعلى. ومن الثابت أنه كلما ازداد عدد سكان الحاضرة كان الاهتمام أكبر بإبداعات وسائل العلم والتقنية لمواجهة مشكلات الحاضر والمستقبل.

إن التطور الحضري في العالم يسير بمعدلات خارقة حتى ليصعب التنبؤ بما سيأتي به الغد، وهذا يجعل سيرورة التخطيط توقعاً اجتهادياً إلى حد كبير؛ فوسط المتغيرات- التي تمت حديثاً وفي مدة لم تتجاوز بضعة عقود- شهدنا:

- تدفقاً بشرياً مستمراً بلا ضوابط نحو المدن لأسباب مختلفة.
- احتقاناً في المرافق العامة تتفاقم حدته نتيجة إقامة المباني الشاهقة.
- انطلاق المدن في الاتساع الأفقي لتحتوي المجتمعات المجاورة.
- ظهور المدن التابعة حول المدن الرئيسة وغير بعيدة عنها.
- ضغوطاً شديدة على شرايين المواصلات وزيادة سريعة في وسائط النقل كماً ونوعاً.
- مشكلات أخرى متنوعة: اجتماعية وأمنية واقتصادية

وبيئية... إلخ.

هذه الدلائل ليست إلا مؤشرات لتطوير مستمر، يحمل الكثير من قضايا التحضر التي ينبغي التصدي لها وطرحها على بساط البحث، لتدرس وتعالج بشمول وواقعية، وعلى الأخص في المدن الكبرى التي تعدت المشكلات في بعضها هيمنة الإنسان وتجاوزت حتى مداركه.

ولئن أمكن في الماضي الاعتماد في مسار التخطيط الحضري على الخبرة والمهارة والتجارب والقواعد المتوازنة وقدر غير قليل من العفوية، فإن إنشاء المجتمعات الحضرية المعاصرة وإدارتها يتطلبان نهجاً مختلفاً وأسلوباً مغايراً، ولهذا وذاك وجد التنظيم المدني والتخطيط التقني، استهدافاً لنظام دقيق يعتمد على البحث العلمي والإبداع الفكري والدراسات المتكاملة والتجارب الرائدة والتوقعات المثلى لحواضر المستقبل.

المدن الكبرى

سعى الإنسان منذ آلاف السنين لتكوين الجماعات البشرية، فأنشأ القرى التي تطورت إلى قرى كبيرة ثم إلى مدن ومراكز حضارية. وينظر العالم إلى المدن على أنها ظاهرة مميزة في مواقع العمران على سطح الأرض، وإنجاز من أكبر إنجازات الإنسان، ومؤشر على مقدار تحضره وتطوره.

لقد ظهرت المدن بأحجام مختلفة في العصور السابقة على التاريخ الميلادي مع ظهور الحضارات القديمة : الصينية، والهندية، والفرعونية، والآشورية، والعربية، ثم في القرون الميلادية الأولى إبان الحضارات اليونانية والرومانية، ثم مع الحضارة الإسلامية. وقد قامت هذه المدن بسبب عوامل دينية وتجارية وعسكرية وسياسية، واندثرت مدن واستمرت أخرى حتى العصور الحاضرة.

وفي البحث عن بداية ظهور المدن والتجمعات الحضرية في العالم، يذكر التاريخ أرض الجزيرة العربية

وما حولها، وظروف التفاعل الاجتماعي من قديم بين الإنسان والبيئة المحيطة به وأفراد مجتمعة، ثم الاستغلال الفعلي للموارد البيئية وتطويرها. ويمكن القول إن الإنسان اهتدى إلى العيش في المدينة منذ اهتدى إلى الكتابة وحدوث تحولات كثيرة في حَيَواته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وحين انتقل إلى النشاط الزراعي في شمال الجزيرة العربية، وبالذات في سفوح جبال زجوراس، قبل سبعة آلاف سنة، قام بإنشاء مدينة ((جرمو)) أولى المدن المتطورة، حيث تجمعت فيها الدور السكنية وأحيطت بالمزارع الواسعة والمراعي المترامية.

وعلى الرغم من أن عمر المدينة في ظاهرة حضرية يراوح بين سبعة آلاف وخمسة آلاف عام، فإن الحاضرة الكبرى في ظاهرة عامة أقرب إلى الحداثة منها إلى القدم.

ويذهب بعض العلماء إلى أن اتساع المدينة هو الذي يميزها عن أي استيطان حضري سابق. وحتى مدينة روما القديمة- ذات المليون نسمة- كانت على علاقة مرئية بضواحيها الريفية، إذ كان باستطاعة سكانها قطع المسافة بين أي منطقة وأخرى في المدينة، أو من مركز المدينة إلى أطرافها الريفية سيراً على الأقدام.

أما في الحاضرة الحديثة فيستغرق الانتقال من مركزها إلى أطرافها حتى بالسيارة ساعات، وهكذا اتسعت الحاضرة الكبرى لتصبح نطاقاً يتعدى هيمنة الفرد بكثير.

إن ظاهرة اتساع المراكز الحضرية ظاهرة عالمية نشأت بتأثير ارتفاع درجة التحضر، وقد شغلت- ولا تزال- أفكار الباحثين الجغرافيين والديموغرافيين وعلماء الاجتماع والاقتصاد الحضري والمخططين، فقد حاولوا التوصل بدراساتهم إلى صيغة ((المدينة النموذج)) التي تستغل ظروفها الطبيعية والبشرية الاستغلال الكفء وتستعين بها في تحديد صيغة الوظيفة التي يمكن تأديتها والمساحة التي تستثمرها، ولا تزال الدراسات الحضرية قاصرة عن الوصول إلى الصيغة المثلى بسبب اختلاف مقومات نشأة وتطور المدن من جهة، وتباين معدلات الزيادة السكانية والوظيفية من جهة أخرى، ولكن تظل المدن الكبرى مشتركة في صيغة واحدة هي النمو المساحي على حساب الأراضي المحيطة بها في محاولة منها لسد متطلباتها الوظيفية والسكانية.

ولكن التطور التقني للحاضرة أدى إلى أن المدن قد تأخذ في نموها وامتدادها بعداً جديداً، واختفى المسطح في كونه دلالة وحيدة على النمو والامتداد، حيث لم يعد المنزل المكون من طابق واحد أو طابقين هو أساس بناء المدينة، فقد ظهرت العمائر الضخمة متعددة الطوابق والوحدات السكنية، وارتفعت ناطحات السحاب في أكثر مدن العالم الرئيسة، ولم يعد الانتقال قاصراً على الطرق والشوارع المعروفة، بل شقت الأنفاق تحت سطح الأرض لتتحرك وسائل نقل أضخم وأسرع، وظهرت وسائل النقل المعلقة، وأصبح مفهوم المدن أن لها حجماً وليست محض مساحة، وأن نموها لم يعد وقفاً على المحاور الأفقية، بل انتشرت ظاهرة النمو الرأسي.

وازدادت بعض المدن في أحجامها حتى أطلق عليها ((المدن المليونية)) متجاوزة ما عرف في أطوار نمو المدن، بالمدينة الرئيسة أو المدينة الأم التي قد تكون عاصمة لإقليم أو ((المدينة العظمى)) التي تضم في محيطها عدداً من المدن الصغرى والأحياء وتتركز فيها الأنشطة والخدمات، وقد تكون عاصمة الدولة.

ثم شهدنا ما يسمى بـ ((المجمعات المدنية)) تعبيراً عن امتداد النمو العمراني والمناطق المبنية لتشمل أكثر من مدينة أو وحدة حضرية معاً، ولعل أكبر مجمع حضري عرف بالضخامة- سواء في المساحة أو عدد السكان- هو مجمع لندن الكبرى الذي ابتلع حوالي 12 مدينة.. ومجمع مدينة عمان الكبرى الذي ابتلع حوالي 13 مدينة أو تجمعاً سكانياً كان مستقلاً؛ أو إقامة

مجمعات سكنية قريبة من المدن الكبرى كما هي حال القاهرة حيث أقيمت مدن تابعة مثل 6 أكتوبر و ١٠ رمضان والعبور ومدينتي وغيرها، ومدينة مراكش المغربية حيث أقيمت مجمعات سكنية فاخرة في أطراف المدينة، وكذلك مدينة تامنصور التي تبعد حوالي ١٥ كيلومتراً من المدينة الأم.

ومن مجموعة الظواهر- التي تنشأ في منطقة معينة، تتمتع بمميزات جغرافية، واقتصادية، واجتماعية، وإدارية- عرفت المدينة ذات ((الاستقطاب الحضري))؛ لأن مميزاتها هذه تعطيها خاصية الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها (القابلة للاستقطاب). وتعاني مثل هذه الحاضرة من زيادة في السكان وتكدس في الأنشطة الإنتاجية وتمركز في الخدمات، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وإدارية في هذا المركز وما حوله من مناطق.

وفي العواصم العربية ((المتروبوليس)) (أو المدن الرئيسة) ظهرت للوجود مناطق حديثة خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، فتضاعف حجم معظم المدن الكبرى بضم المدن والمناطق المجاورة إلى نطاقها، وترددت مسميات ((القاهرة الكبرى)) و((الرياض الكبرى)) و((عمان الكبرى)) و((الدار البيضاء الكبرى)) متجاوزة مساحاتها حدود المدن الأصلية ومخترقة حدود المدينة القديمة بأضعاف أضعاف مساحتها الأولى.

تصنيفات المدن

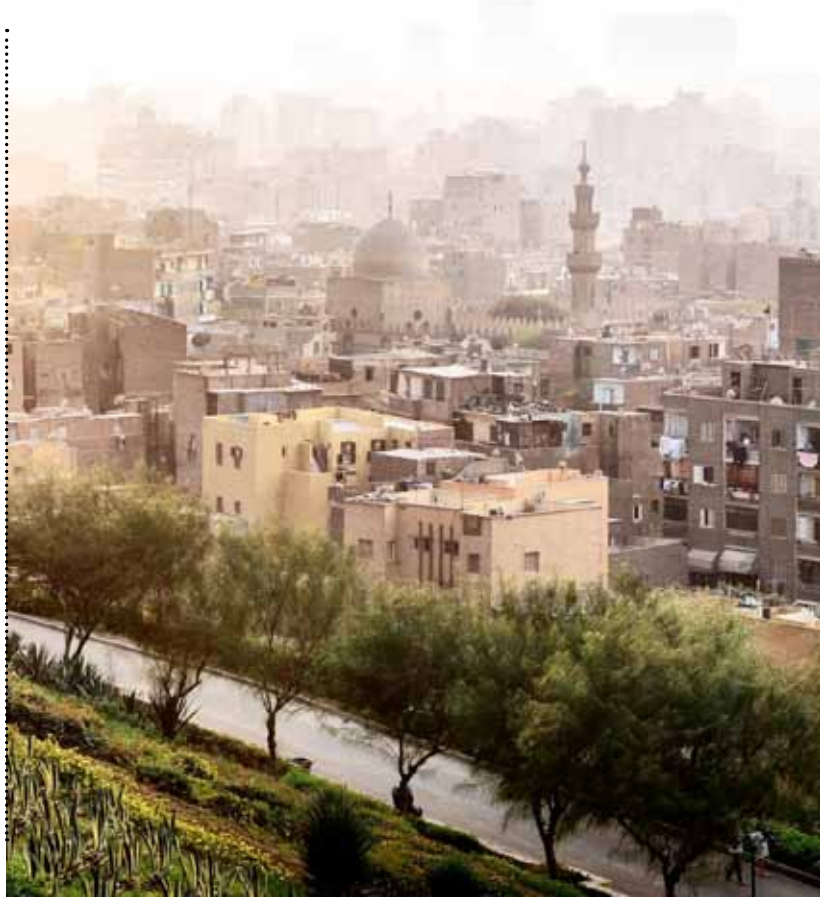

تشير بعض التحليلات العلمية إلى الحاضرة بوصفها مجموعة السكان المقيمة في تجمعات بشرية تنامت لتحتل موقعها في مقدمة تصنيفات المدن. وكذلك أشارت أخرى إلى عنصرين يتضمنهما مفهوم التحضر: أولهما عدد محاور التمركز والآخر زيادة حجم الكثافة السكانية. وكذلك تخضع تصنيفات التجمعات السكانية إلى اعتبارات عدة: سياسية، إدارية، تاريخية، ثقافية، وتتفاوت التصنيفات من دولة إلى أخرى. وهناك تصنيف اعتمدته الأمم المتحدة تضمن ثلاثة أنماط رئيسة هي:

1- التنظيمات المدنية التي تشمل نوع الحكومة المحلية، وعدد الأشخاص، ونسبة السكان العاملين في المجالات المختلفة: الزراعية، الصناعية، التجارية.

2- الأسلوب الإداري، واعتبار المركز الإداري - الذي يخدم عدداً من القرى- منطقة حضرية، وما عداه منطقة ريفية.

3- اعتبار حجم السكان في التجمعات البشرية معيار التصنيف الحضري بصرف النظر عن العوامل الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية هذه التصنيفات وجدواها في تحليل التركيب الاجتماعي والوظائف الاجتماعية وخصائص النظم السياسية والإدارية والاقتصادية، فإن العوامل التاريخية والدينية، والظروف الجغرافية والبيئية، والعادات والتقاليد والتراث، وتفاوتها بين المجتمعات المختلفة، تلقي بظلالها على اتجاهات التصنيف.

وقد شهدت المجتمعات الحضرية تغيراً ملموساً في البناء الوظيفي الذي تأثر بتحركات التحضر والتصنيع، وأخذت المفاهيم القديمة تتوارى، والمهن الحرفية واليدوية تختفي، مع التطور التكنولوجي واستعمال الآلة والتقدم العلمي الحديث.

إن المدن الكبرى تمثل- كما قدمنا- بؤرة النشاط والحركة في مختلف الاتجاهات، ومن الصعب أن نتناول الحديث عن جميع عناصرها وتفاعلها فيما بينها والسيطرة عليها وتوجيهها، وقد نتخيّر منها بعض ما تصورنا أوّلياته لنعرض لها لاحقاً.

النمو السكاني

يتطلع الناس إلى الحواضر أملاً في حياة آمنة مستقرة، في مجتمع حضري تتام للفرد فيه حرية اختيار أسلوب الحياة الذي يناسبه أو يطمح إليه، والنمط الحضاري الذي تسوده التقنية الحديثة، والتمتع بكل مميزات المدن الكبرى التي يفتقدها في غيرها أو في مناطق الريف والبادية.

وبتأثير البريق الذي يغلّف هذه الحواضر، وعوامل الجذب فيها، فضلاً على عوامل الطرد في غيرها، أتخمت هذه المدن بالسكان المهاجرين إليها من المناطق المجاورة وغير المجاورة، إضافة إلى الزيادة الطبيعية المتنامية بين سكانها (زيادة عدد المواليد وانخفاض نسبة الوفيات).

وأصبح النمو السكاني تضخماً سكانياً أو انفجاراً سكانياً، يمثل القضية الأولى، والمشكلة الملحّة، ومحور التفكير ومجال الدراسات العلمية والإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، وموضوع المؤتمرات العالمية والإقليمية والوطنية المعنية بحاضر المدن ومستقبلها.

يؤكد شريداثرامفال أمين عام منظمة الكومنولث السابق أهميةَ الموضوع في كلمته التي ألقاها في مؤتمر عواصم العالم

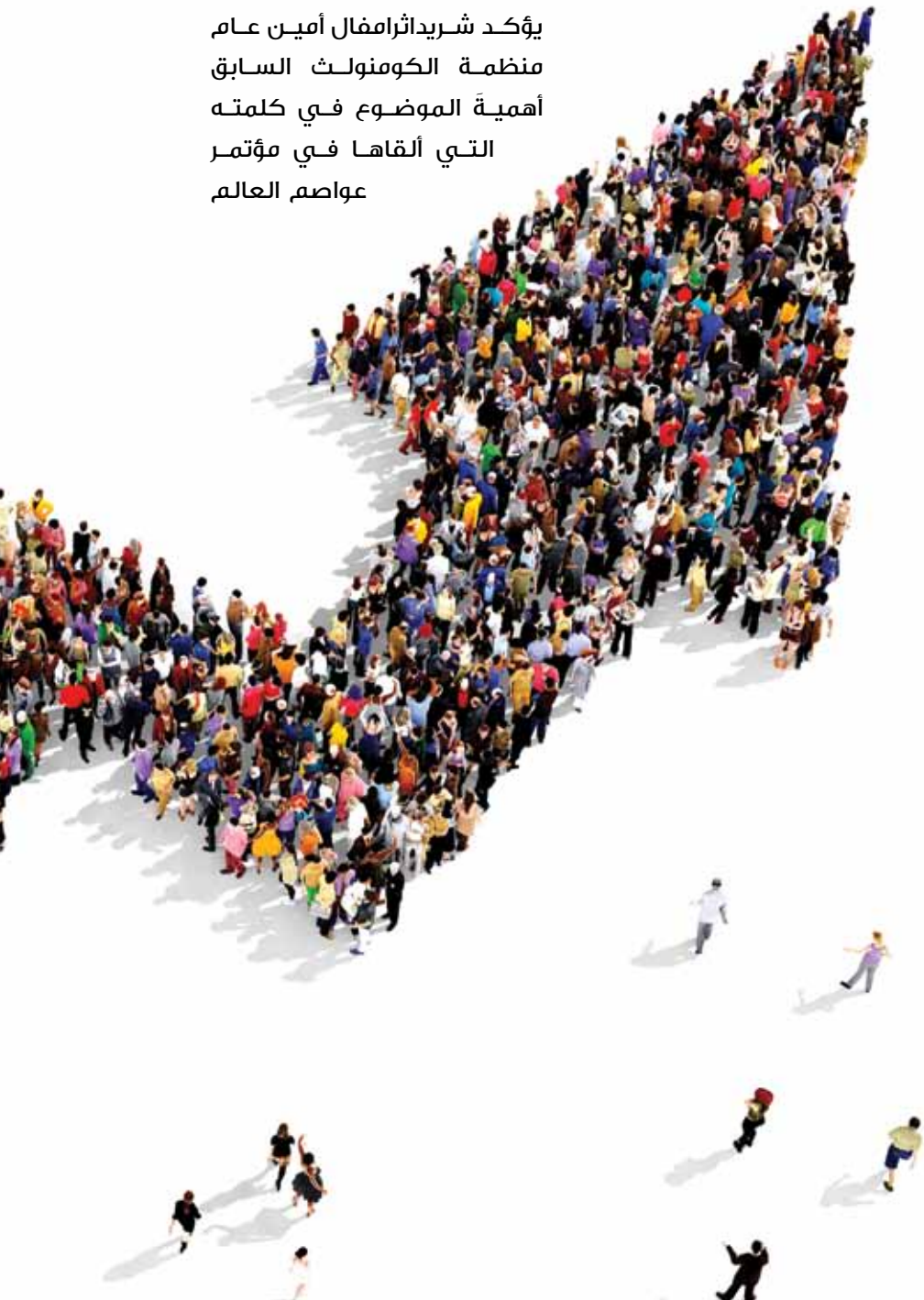

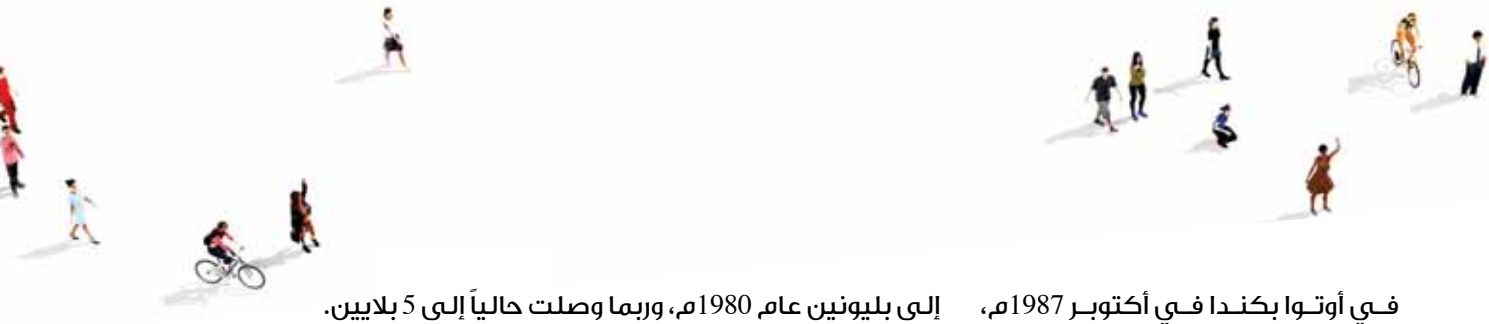

في أوتوا بكندا في أكتوبر 1987م، ويتساءل عن المستقبل وعن التحديات التي سوف يرثها أبناؤنا! وكيف نفرط في مصادر الطبيعة وينابيع كوكبنا! وكيف نتسبب في تلوث البيئة! ونقضي على الغابات والأشجار! ونستنزف خيرات التربة! ولا نفكر في أساليب الاستفادة من الفيضانات أو مقاومة الجفاف. واستطرد إلى القول: إن المحافظة على الاقتصاد العالمي ليست بأهم من القضاء على الفقر، الذي يردد بعضهم أنه جارِ القضاء عليه، على حين أن العكس هو الواقع، ففي أفريقيا السوداء أبلغ مثال، حيث انخفضت مستويات المعيشة إلى الثلث مما كانت عليه في عام 1970م، وتسير القارة نحو مزيد من الفقر والجوع. وأهم التحديات للإنسان ستكون في المدن وفي الغالب في العواصم، فقبل نهاية القرن العشرين سيعيش أكثر سكان العالم في المدن، وهو عكس ما كان عليه العالم في بداية ذاك القرن، حيث كان سكان الحضر يمثلون نسبة 15% فقط ثم ارتفعت إلى 30%. وبتعبير أدق فإن الزيادة في عدد سكان المدن مذهلة إذ ارتفعت من 730 مليوناً في عام 1950م إلى بليونين عام 1980م، وربما وصلت حالياً إلى 5 بلايين.

وعودة إلى ضغوط النمو السكاني على المدن الكبرى في مثال واقعي، ورد على لسان عمدة مدينة دلهي أن التحضر يعدّ من أهم الظواهر في عالمنا حاضراً ومستقبلاً، وأنه إلى عام 2000م يعيش 48% من الجنس البشري في المناطق الحضرية، وسترتفع النسبة في عام 2025م إلى 67 %، وأن التحضر والتصنيع وحركة المركبات في الطرق أوجدت وضعاً مربكاً للعقل في المدن الكبيرة، وبخاصة تلك الكائنة في الأقطار النامية، وأن النمو الحضري السريع يأتي بنتائج سلبية وإيجاد ضغط لا يطاق على البنيتين الاقتصادية والإدارية.

وعن ((المدن المليونية)) تشير الإحصاءات السكانية وتوقعات منظمة هيئة الأمم إلى أنه في عام 1950م كانت المدن المليونية تقدر بحوالي 80 مدينة زادت في عام 1960م إلى 120 مدينة، وحالياً قاربت الـ 200 مدينة.

وأما الحواضر الكبرى (العملاقة) فقد كانت المدن العشر الأولى عام 1950م على مستوى العالم، التي يزيد سكانها على أربعة أو خمسة ملايين، من بينها ست مدن في البلاد الصناعية، والأربع الباقية في الصين والهند، إضافة إلى بيونس أيرس. وبناءً على تقديرات الأمم المتحدة ومع حساب معدل الزيادة في النمو لكل مدينة، فإن المتوقع أن يكون هناك خمسون مدينة يزيد عدد سكان الواحدة منها على خمسة ملايين نسمة، منها تسع مدن فقط في الأقطار الغربية.

الإسكان والتوطين

يفضل الناس العيش في المدن الكبرى، ويتوافدون عليها، ويسعون للإقامة فيها؛ لأنهم يجدون فيها المجال الفسيح لتحقيق رغباتهم في حياة عصرية متقدمة وإرضاء طموحاتهم في التطلع إلى مستقبل أكثر تقدماً وإشراقاً، وينظرون إلى الحاضرة الكبرى لقيَمها ومزاياها المتعددة، وحيث يجدون مجالاً للاختيار لا يتاح لهم في مكان آخر ضمن إمكاناتهم الفردية، وقد يعني هذا أن تهيئ كل حاضرة للقاطنين فيها حرية أكثر لمجال واسع من الاختيارات. وكذلك يعني جهداً مضاعفاً في حل مشكلات هؤلاء القاطنين، وفي مقدَّمها تيسير التوطين وإتاحة السكن المناسب الذي عد من مجالات الإدراك الحسي للبيئة الحضرية.

وتتعدد مشكلات الإسكان وتتنوع، وتخف أو تتفاقم، وفقاً لطبيعة كل حاضرة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وطاقتها الاستيعابية، وإمكانات التوسع وتنويع استعمالات الأراضي، وضخامة الأعداد الوافدة من السكان، وحتى بريق النجاح الذي تحققه يجذب إليها البشر من كل حدب وصوب. وفي كل الأحوال نتيجة الجهود في دراسة التفاعل بين النظريات وتطبيقاتها إلى ما يحدث التطوير الفاعل في المحيط الحضري وما يحقق مطالب السكان ورفاهَتهم.

ومنذ أواخر الثمانينيات اتجه المخططون إلى محاولة استيعاب الظاهرة الحضرية بكل تعقيداتها، ومن بينها إنعاش أحياء بكاملها فوجدت مناطق الأعمال التي يغلب عليها النشاط الاقتصادي، وإنشاء تجمعات من حجم وسطي، ومجمعات علمية، ومستوطنات مختصة في البحث العلمي والتقنية المتقدمة، وهذا مدخل جغرافي أكثر توازناً بين الامتدادات على أطراف المدينة والنسيج الحضري القائم، وبعد التوسعات السريعة في رقعة المدينة الكبرى ينبغي التنبيه إلى تصحيح الأخطاء الناتجة عن النمو المضطرب الذي تجاوز توقعات التخطيط؛ وأما معظم المدن الكبرى العربية فتعاني من أزمة الإسكان ويتجه الوضع الإسكاني فيها إلى التدهور المستمر، وتأخذ المشكلة أبعاداً عدة يؤثر كل بعد في الآخر ويتأثر في الوقت نفسه بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والوطني.

حقائق حول الرياض

سنلقي الضوء في هذا الجزء على مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.. التي شهدت نمواً متسارعاً خلال العقود الثلاثة الماضية وقارب عدد سكانها الستة ملايين نسمة ويتعدى معدل النمو السكاني فيها نسبة 3,6 %، وأصبحت تعاني مشكلات الازدحام المروري الكبير لتوسعها افقياً على نحو مذهل..

تغيرت الرياض على نحو سريع خلال حياة الجيلين السابقين، ولعل من المهم أن نسلط الضوء قبل عرض الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض على الحقائق الأكثر لفتاً للنظر التي لوحظت أخيراً، وهي:

• ان ارتفاع معدل المواليد لسكان مدينة الرياض مع كون العدد الأكبر من السكان ضمن المجموعة العمرية الأصغر سناً سيبقى الزيادة الطبيعية بالرياض عند نسبة 31 بالألف (للسعوديين) أو أكثر من ذلك لعقود قادمة، ما يعني أن هذه النسبة- بمفردها- ستضاعف عدد سكان السعوديين خلال 20 سنة تقريباً.

• ستظل الرياض- كونها العاصمة ومقراً للمؤسسات الحكومية المركزية ومكاناً للجامعات الرئيسة والمستشفيات المركزية- تجتذب الهجرة الداخلية وعدداً آخر من المهاجرين غير السعوديين.

• تضاعف النتائج المشتركة لتلك العوامل العدد المجمل للسكان في المدينة من 6 إلى 8 ملايين نسمة بحلول العام 2020م.

• مع الاتجاه العام لتعليم السعوديين فإنه يستلزم توافر ما مجموعه 1,4 مليون وظيفة تقريباً بحلول عام 1440هـ/2020م.

• سيزداد الطلب على السكن في صورة مضاعفة. وإضافة إلى عدد الوحدات السكنية البالغ 455,000 وحدة في عام 1417هـ/1996م ستدعو الحاجة إلى إنشاء 847,000 وحدة سكنية جديدة تقريباً بحلول عام 1440هـ/2020م من بينها 627,000 وحدة للسعوديين فقط.

• سيؤدي حجم المدينة إلى مضاعفة الطلب على وسائط النقل، ومن ثم سيستلزم ذلك إنشاء شبكة نقل ذات فعالية أكبر.

• ضرورة توافر مصادر جديدة للطاقة والمياه، وستحتاج خدمات المرافق العامة وأنظمة النقل إلى توسعتها وتطوير أنظمة جديدة تأخذ في الحسبان الطلب الجديد في منطقة تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة المنطقة الحضرية الحالية.

مدينة الرياض

• بناء على التعرفة الحالية والاعانات السنوية للمياه سوف ترتفع الحاجة لإمدادات المياه لأربعة أضعاف هذا إذا استمر معدل الاستهلاك للفرد بالتصاعد من دون التحكم فيه مستقبلاً. وربما تتضاعف النفقات على شبكة مياه الصرف الصحي على مدار الخمس والعشرين سنة بمقدار سبعة أضعاف- تقريباً- المبلغ المقرر للمدة 1415هـ - 1420هـ.

• ضرورة المحافظة على الموارد البيئية النادرة المعرضة للتوسع العمراني غير المنظم ولا سيما عند تمديد خطوط المرافق العامة وإنشاء شبكة الطرق.

• يتطلب النمو المتشعب والقوى المحركة لسيرورة التطوير إلى إدارة حصيفة لحماية القيم الثقافية وجودة الحياة، وهذه الحقائق لا بد من أن تأخذها مجموعة العمل الرئيسة في الحسبان عند صياغة مستقبل مدينة الرياض.

1 - مراحل التطور العمراني لمدينة الرياض

• نمو مدينة الرياض وتطورها عمرانياً:

لم يطرأ أي تغيير يذكر على مساحة مدينة الرياض، في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، وكانت البلدة دائرية الشكل تقريباً لا تزيد مساحتها على ثلاثة أرباع الكيلو متر المربع، وفي العقد الثاني من ذاك القرن عُدل شكل البلدة إلى شبه مستطيل بلغت مساحته 00.9 كم2. ونتيجة للتوسع العمراني في العقد الخامس بلغت مساحتها 8,5 كم2، وفي العقد السابع تضاعفت مساحة المدينة لتصل إلى 85 كم2، وفي أزمنة سريعة وصلت المساحة الكلية للمدينة وضواحيها حالياً إلى 1800 كم2، وإن كانت المباني السكنية لا تحتل إلا 850 كم2 والباقي مساحات بيضاء متخللة.

لقد تواصل النمو والتطور الديموغرافيين لسكان مدينة الرياض حتى قارب عدد سكان مدينة الرياض 6 ملايين نسمة بحسب بيانات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

• مراحل نمو مدينة الرياض وتطورها:

يمكن أن نميز خمس مراحل رئيسة مرت بها المدينة، وتتمثل تلك المراحل في:

المرحلة الأولى: حتى عام 1349هـ/ 1929م وكانت مرحلة نشوء وتكوين.

المرحلة الثانية: في ما بين عامي 1349هـ و1375هـ/ 1955م وفيها بدأت المدينة نموها التدريجي للاستقرار الذي نعمت به البلاد بعد توحيدها على يد الملك المغفور له عبد العزيز آل سعود.

المرحلة الثالثة: في ما بين عامي 1375هـ و1388هـ/ 1968م وتعدّ البداية الحقيقية لنمو واتساع ونشوء بعض الأحياء الحديثة بالمدينة.

المرحلة الرابعة: فيما بين عامي 1388هـ و1396هـ/ 1976م، وفيها بدئ بوضع مخطط عام لترشيد نمو المدينة واتجاهاته مع التوقعات حتى عام 1410هـ/ 1990م.

المرحلة الخامسة: من عام 1396هـ إلى الآن، وقد قفزت المدينة خلالها في حركة الإنشاء

والتطـور الحضري والعمراني قفزاتهـا الهائلة ونمت النمـو المذهـل وبلغـت مسـاحة التنميـة العمرانيـة 3000 كم2 منها 1,300 كم2 مساحة مطورة.

- والمدينـة فـي نمـو وتطـور مسـتمر علـى جميـع المحـاور. وقـد شـهدت المنطقـة المركزيـة الحديثـة في منطقة العليا المبانـي العالية والأبراج والمراكز التجارية (العصب التجاري).

ونشـير إلـى أنـه كان نتيجـة لحصـول المملكة على عوائد كبيرة- بعد أن بدأت أسعار البترول تأخذ قيمتها الطبيعيـة بالتدريج ابتداءً من عـام 1394هـ/ 1974م- أن غيـرت مـن الأوضـاع السـائدة فـي ذلـك الوقـت. وكذلك أدى النمو السـريع في عدد السكان والارتفاع الملحـوظ فـي الداخل إلـى زيادة كبيرة فـي الطلب على المساكن وعلى الخدمات العامة المرتبطة بها.

- ولارتفاع أسـعار البترول خلال عامي 1426 - 1427هـ (2006م) وزيـادة عائدات الدولة، حدثـت طفرة جديدة في مجال الإعمار والتوسع في المناطق السكنية.

2 - الرؤيـة المسـتقبليـة للمخطـط الاسـتراتيجي الشـامل لمدينـة الريـاض الـذي تبنتـه الهيئـة العليا لتطويـر مدينة الرياض

لتحقيـق مبـدأ الاسـتدامة فـي التخطيـط وبنـاء مدينة جميلـة فعالـة للمسـتقبل ولجعلهـا واحـة في وسـط الصحراء توافُر لأجيال الحاضر والمستقبل مستوى حياة جيداً...

سيجسـد تطويـر مدينـة الريـاض العلاقـة بين الإنسـان بالإنسان والبشر بالطبيعة في مدينة:

• تعكـس دورها عاصمةً للمملكة العربية السـعودية أرض الرسـالة المحمديـة والحرميـن الشـريفين ومركزاً للأنشـطة السياسـية والثقافية والاقتصادية والتاريخية عالميا وإقليميا ووطنيا.

• توافـر الاحتياجات الإنسـانية اللازمة والحيـاة الكريمة في بيئة تعطي الأوْلية للسكان وتوافر لهم الطمأنينة والأمن والحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية الوطيدة.

• تكـون ((مدينـة واحـة)) معاصـرة تنسـجم مـع البيئة الصحراويـة بالاسـتعمال الأمثـل للتقنيـة والتخطيـط الحضري الهادف لإيجاد نموذج يتلاءم مع البيئة.

• تكـون مركزا تجاريا وماليا مزدهرا فعالا منافسـاً على النطـاق العالمـي، ويندمـج اقتصاديـاً وسياسـياً علـى المستويين الوطني والإقليمي.

• تكـون جميلـة فـي شـكلها العمرانـي الخـاص بهـا ومندمجـة بالحيـاة الاجتماعيـة والثقافيـة ومركـزاً يبـرز القيم الثقافية والفنية الإسلامية.

• تكون مدينة رائدة فـي الخدمات التعليمية والصحية ومركـزاً للمعرفـة تقود البحـث والتطويـر العلمي في مجالات تقنية الطاقة والمناطق الصحراوية.

3 - الاستراتيجية العمرانية الوطنية

تعـدّ المملكـة العربية السـعودية في الوقـت الحاضر واحـداً مـن البلـدان الأكثـر تحـولاً حضريـاً فـي العالـم.

وتشمل القوى التي تسهم في هذه الظاهرة النمو الاقتصادي المفاجئ والزيادة السريعة للسكان السعوديين والهجرة الداخلية والهجرة العالمية والزيادة السريعة في تطوير البنية التحتية الاجتماعية الاقتصادية، وتحسن الانتقال والتباين الإقليمي، وأخيراً التحول الاجتماعي للمجتمع السعودي من مجتمع قروي إلى حضري في طبيعته.

ومع أن المملكة العربية السعودية لا تتميز بوجود المدن الضخمة كما هي الحال في أماكن أخرى بالعالم، فإنه يمكن اعتبار التوطين الحضري بالمملكة مرتفعاً. ومع ذلك يبدو أن المملكة العربية السعودية ظلت قادرة على تجنب بعض الأحوال المعاكسة التي ترافق عادة التوسع العمراني السريع مثل وجود الأحياء المزدحمة بالسكان والأحياء غير النظامية.

إن أهم خصائص نمط المستوطنات الحضرية ضمن الإطار الوطني هي توزيعها السكاني المتركز في مدن محددة، إذ ان ثمانين بالمئة (حوالي 20 مليون نسمة) من مجمل عدد سكان المملكة يتمركزون في عشرين مركزاً حضرياً بأحجام مختلفة. وفي عام 1431هـ/ 2011م كان حوالي 42 بالمئة من سكان المدن يعيشون في ثلاثة مراكز حضرية رئيسة هي: الرياض، جدة ومكة المكرمة، الدمام.

وقد قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بإعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية وتم اعتمادها من مجلس الوزراء، وركزت أهدافها الرئيسة على أهمية تعزيز نمط المستوطنات المتعددة الأقطاب، وكان من أهم ملامحها الرئيسة:

- استغلال المزايا القوية للمناطق الحضرية الرئيسة.
- تحقيق الإمكانات الاقتصادية للمراكز الإقليمية المختارة.
- تعزيز التنمية المتوازنة للوظائف الأعلى في الترتيب.
- تعزيز المناطق ذات التجمعات السكنية الخفيفة والمبعثرة بين المراكز الحضرية الرئيسة.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- تماسك سيرورة التنمية في جميع أنحاء المملكة.

ولقد تضمنت الاستراتيجية العمرانية الوطنية سياسات وطنية وإقليمية محددة سيكون لها تأثير على التطور المستقبلي للرياض. ولهذا تعد تلك الاستراتيجية وثيقة تضع إطاراً تخطيطياً يستعمل في توجيه التنمية الطويلة الأمد.

وفي ما يأتي العناصر الرئيسة للاستراتيجية العمرانية الوطنية:

أ) تحقيق الاستعمال الأمثل لشبكات الخدمات والمرافق العامة الأساس الحالية، وبخاصة في المراكز الحضرية الرئيسة التي تم تزويدها بشبكات الخدمات والمرافق العامة المذكورة، عن طريق:

- ضبط سيرورة النمو العمراني وإعداد مخططات هيكلية لتحديد المناطق التي سيتم بها التطوير العمراني في المستقبل.
- تبني سياسات موجهة نحو زيادة الطاقات الاستيعابية للمراكز الحضرية الكبيرة عن طريق الإسراع في الاستعمال المناسب للأراضي البيض الموصولة بالخدمات.
- إدخال أنظمة جديدة لتقسيمات الأراضي والبناء للتأثير على تحسين البنية العمرانية في المراكز الحضرية.

ب) استعمال القوى الاقتصادية لمركز النمو لتعديل اختلال التوازن في التنمية الإقليمية:

تقترح الاستراتيجية العمرانية الوطنية إعطاء الأوّلية لدعم تنمية مراكز حضرية معينة تقع في مناطق ذات كثافات سكانية منخفضة بهدف تحقيق التنمية لتلك المناطق، ما سيؤدي إلى توافر فرص العمالة لكوادر المهنيين والفنيين ومن ثم ستساعد على تخفيض معدلات الهجرة من الريف إلى المدن.

ج) تعزيز الروابط الوظيفية والإنتاجية بين مختلف أجزاء المملكة:

تقترح الاستراتيجية العمرانية الوطنية الاستغلال الأمثل للفرص لتحقيق التنمية في المناطق المجاورة الأقل تطوراً وتقع ضمن تأثير المراكز الحضرية الرئيسة. وسيتم تحقيق ذلك بتشجيع تطوير المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة على امتداد المحاور الحالية بين المراكز الحضرية الرئيسة، اذ حددت الاستراتيجية مراكز التنمية ضمن محاور التنمية التي ستكون لها الأوّلية في الحصول على الدعم اللازم وتخصيص الموارد التي تحتاج اليها. وفي ما يأتي السياسات التي تمت التوصية بها ضمن هذا الإطار:

• إعداد مخططات هيكلية للمدن المتوسطة والصغيرة الواقعة ضمن محاور التنمية المحددة.

• الاستعمال الفعال لشبكات الخدمات والمرافق العامة الأساس المتوافرة بالمراكز الحضرية الكبيرة الواقعة ضمن محاور التنمية الحالية.

• بذل الجهود اللازمة لتحقيق توزيع سكاني متوازن ضمن محاور التنمية لضمان الانتشار التدريجي للتنمية خارج مراكز الجذب الحالية.

وتحقيقاً لهذه الاستراتيجية فقد تم إعداد المخطط الإقليمي الشامل لمنطقة الرياض من طرف الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.. ويتبنى المخطط إيجاد هرمية للتجمعات السكانية لتحقيق التوازن في التنمية من دون تشتيت وذلك بإيجاد مراكز نمو وطنية ومراكز نمو إقليمية ومحلية تغطي كافة محاور التنمية في المنطقة.. ومن أهمها محور التنمية الممتد من الرياض إلى الخرج جنوباً وإلى المجمعة والقصيم شمالاً.

وليس من أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية تخفيض دور الرياض، بل إنها تهدف إلى تعزيزه بتوافر الخدمات الأساس والفرص الوظيفية للسكان في مواطنهم الأصلية. ونتيجة لذلك يمكن التوقع أن يكون للرياض طلب أقل على الخدمات المنخفضة المستوى مع تخفيض متناسب في الاعتمادات المالية كلما تقدم تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية.

ولعل من أهم نواتج هذه الاستراتيجية في منطقة الرياض إنشاء ثلاث جامعات في المحافظات (الخرج، المجمعة، شقراء).. وكذلك اعتماد خمس مدن صناعية كبيرة (سدير، الخرج، القويعية، الدوادمي، ضرما)، وقد اسهمت هذه الجامعات والمدن الصناعية في خلق فرص عمل جديدة لسكان المحافظات.. ما أدى إلى تخفيض الهجرة إلى مدينة الرياض.

وكذلك تم الانتهاء من إنشاء خط سكة الحديد (الرياض، المجمعة، القصيم إلى شمال المملكة) وسيساعد على نقل البضائع والمسافرين.

ومن أبرز التحديات التي تواجهها مدينة الرياض حالياً ازدياد حجم الحركة المرورية التي تجوب طرقها وشوارعها الداخلية بما يتجاوز 1,500,000 رحلة يومياً على الرغم من وجود شبكة ضخمة من الطرق الرئيسة والأنفاق والجسور والتقاطعات حرة الحركة، ولكن الاختناقات المرورية تزداد على نحو مذهل للتوسع الأفقي في المدينة.

وكان هذا الموضوع هاجساً يؤرق القائمين على إدارة المدينة (الهيئة العليا، أمانة المدينة، المرور).. ومعالجة لهذه المشكلة فقد تم أخيراً اعتماد مشروع النقل العام باستعمال القطارات الكهربائية والحافلات واعتماد الحكومة السعودية مشروعاً عملاقاً وصلت تكاليفه إلى مبلغ 84 مليار ريال سعودي، وقد بدأ تنفيذه العام الماضي وسينتهي بإذن الله خلال السنوات القليلة القادمة.

وختاماً.. فما ذكرته ليس سوى لمحات عن تحديات التنمية في المدن الكبرى وهي كثيرة ومتشعبة وتتطلب استراتيجية ورؤية واضحة يمكن تنفيذها.. مع المسارعة في اتخاذ القرارات لمعالجة المشكلات قبل استفحالها.. أعان الله القائمين على إدارة المدن الكبرى ورزقهم الصبر والتحمل وتقبل معاناة سكانها بصدر رحب.

تجربة تطبيق الأجهزة المحمولة في التفتيش بوزارة البلديات بسلطنة عمان

المهندس معاذ بن سالم الهنائي
رئيس قسم التفتيش وسلامة الغذاء - دائرة الرقابة الغذائية
سلطنة عمان - مسقط

تعدّ وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه من الجهات الحكومية التي تعنى بالرقابة الصحية على المنشآت التجارية وإصدار التراخيص البلدية لمزاولة الأنشطة في المناطق الإقليمية بعد استكمال الاشتراطات الصحية لكل نوع من الأنشطة وفق اللوائح المعمول بها في هذا الشأن، ويناط بموظفيها أعمال التفتيش والرقابة الميدانية على هذه المنشآت. وبطبيعة الحال فإن العمل الميداني يتطلب وجود معلومات أولية عن المنشآت المراد زيارتها وتفتيشها صحياً وجمع المعلومات والبيانات واتخاذ الإجراءات اللازمة ميدانياً وفق القرارات المنظمة لهذا الجانب. ويتبع الوزارة 44 بلدية موزعة على 9 مناطق ومحافظات إقليمية هي:

1. منطقة جنوب الباطنة. 2. منطقة شمال الباطنة. 3. منطقة جنوب الشرقية. 4. منطقة شمال الشرقية. 5. المنطقة الداخلية. 6. المنطقة الوسطى. 7. منطقة الظاهرة. 8. محافظة مسندم. 9. محافظة البريمي.

حيث توجد في كل منطقة ومحافظة مديرية عامة يناط بها أعمال عدة، منها أعمال الرقابة الصحية الميدانية، يتم فيما بعد جمع نتائج هذه الأعمال الميدانية بجميع المديريات وتحليلها ووضعها في تقارير فنية وإحصائية، يتم الاستعانة بها في تقويم الوضع العام لعمل المناطق ورسم الخطط وآليات العمل المستقبلية من الوزارة. وبناء على ذلك فإن وجود نظام إلكتروني لإدارة هذه الأعمال سيجعل سير العمل أكثر سهولة ودقة بسبب تقليل الأخطاء البشرية للنظام اليدوي إضافة إلى سرعة الحصول على التقارير اللازمة.

ومن هذا المنطلق فإن إدخال تقنية المعلومات والاستفادة من القدرات الهائلة لأنظمة وبرامج الحاسوب لإنجاز الأعمال الإدارية والفنية التي تقوم بها الوزارة يعدّ من أهم مقومات النجاح والتقدم والقدرة على تقديم أفضل الخدمات لمختلف فئات المجتمع. وكذلك يعدّ ذلك من التوجهات العالمية التي يسعى إلى تحقيقها جميع الأفراد والهيئات والجماعات على مختلف المستويات.

ولأهمية المحافظة على الصحة العامة للمواطنين والمقيمين ومن منطلق الحرص على جودة وسلامة الأغذية.. كونها احدى ركائز الصحة العامة، وحرصاً على تطوير أنظمة وطرق الرقابة عليها، فقد كانت الوزارة سباقة لاستعمال تقنية المعلومات في

هذا المجال الحيوي بإدخال نظام الأجهزة المحمولة (الكفية) لإنجاز أعمال التفتيش الميدانية والرقابة الصحية على المنشآت التجارية والمصانع ذات العلاقة بالأغذية بمختلف مناطق وولايات سلطنة عمان في مرحلة أولى لتعميم استعمالها على بقية الأنشطة التجارية مستقبلاً.

الوضع الحالي للتفتيش الصحي

إن النظام الحالي للتفتيش نظام يدوي يعتمد على تقسيم المنشآت إلى ثلاث فئات (وفقاً للقرار الوزاري برقم 219/ 99) وهي:

1. المحلات الغذائية عالية الخطورة:

وتشمل هذه المجموعة أنشطة المطاعم والمطابخ العمومية ومطابخ معسكرات العمال والمقاهي والمقاصف المدرسية ومصانع الأغذية بأنواعها. ويتم التفتيش على هذه المنشآت على نحو مكثف (بمعدل 1 - 3 مرات اسبوعياً) اعتماداً على عدد المنشآت وعدد الكادر الفني الموجود، لما لها من خطورة مباشرة على صحة وسلامة المستهلك ولكثرة التعامل مع الأغذية من العاملين بهذه الأنشطة.

2. المحلات الغذائية متوسطة الخطورة:

وتشمل هذه المجموعة المخابز ومحلات بيع اللحوم والدواجن والأسماك ومحلات إعادة التعبئة والمحلات الشاملة (السوبر ماركت) والبرادات ومخازن الأغذية. وتتم زيارة هذه المجموعة من المنشآت في مدد متباعدة نوعاً ما (زيارة كل اسبوع).

3. المحلات الغذائية ذات الخطورة الأقل:

وتشمل هذه المجموعة بيع الخضراوات والفواكه والمرطبات والعصائر ومحلات بيع المواد الغذائية ومحلات بيع وتحميص البن والمكسرات. وتتم زيارتها على نحو دوري وفي مدد أكثر تباعداً (بمعدل زيارة كل اسبوعين).

ويقوم المفتشون الصحيون أثناء عمليات التفتيش بحمل جميع الاستمارات والملفات المطلوبة والخاصة بالمنشآت وبالإجراءات المتخذة يدوياً (كاستمارات الإنذارات والمخالفات وسحب العينات، وغيرها)، وفق برامج الزيارات المعدة مسبقاً، ما يشكل عبئاً إضافياً ويزيد من إمكان فقد الاستمارات والبيانات. ومع نهاية العمل اليومي يجب عليهم إعادة تنظيم الأوراق والاستمارات في ملفات الحفظ والمتابعة.

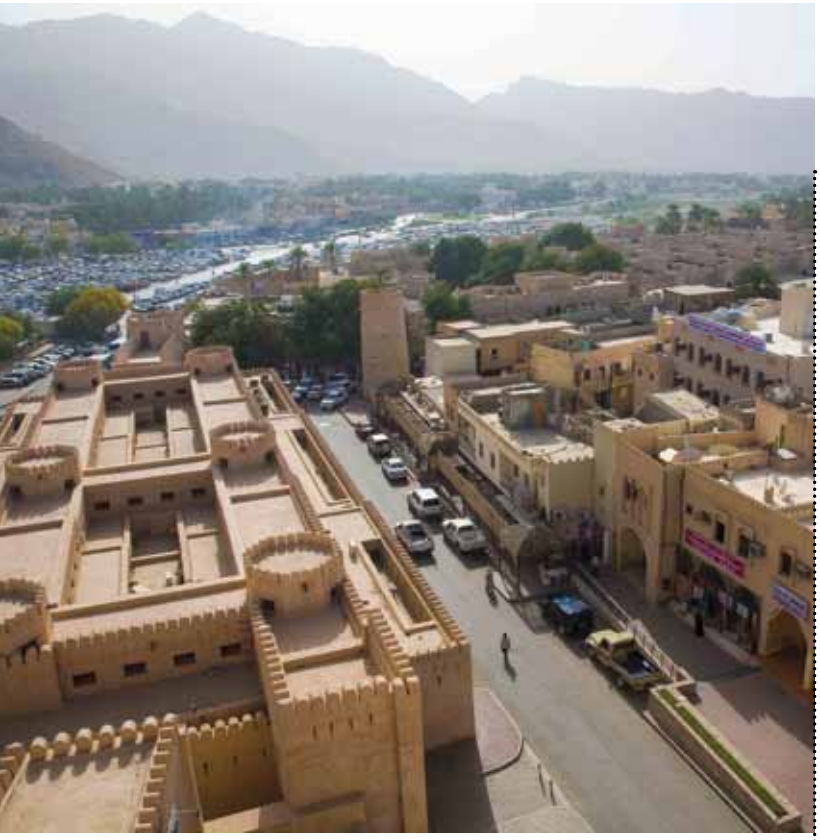

الهدف من مشروع الأجهزة المحمولة في التفتيش الصحي

إن اتساع المساحة الجغرافية للسلطنة ولولايات السلطنة وتزايد أعداد المنشآت والمحلات التجارية- ومن ثم تزايد أعمال التفتيش الدوري على هذه المنشآت- جعلا نظام التفتيش اليدوي أقل كفاءة كماً وكيفاً من النظام التقني ولا يحقق الرقابة الغذائية المنشودة ولا يواكب التطور التقني في هذا المجال.

ويهدف المشروع التقني إلى:

1. تنظيم عملية التفتيش ونقلها إلى الصورة ((الإلكترونية)) لتحل محل الطريقة اليدوية التي تستنزف الوقت وقد تؤدي إلى قلة الدقة في البيانات.

2. تمكين المفتشين الصحيين من إنجاز الأعمال بطريقة علمية عملية دقيقة تتوافر بها قواعد بيانات وإحصاءات حول عدد المحلات والتراخيص البلدية والإجراءات التي يتم اتخاذها ميدانياً وغيرها من المعلومات والإحصاءات المهمة بصفة دورية، إضافة إلى إمكان الرجوع إلى التواريخ الصحية لكل منشأة على حدة.

3. تسهيل الأعمال الإدارية والمكتبية المرافقة لعمليات التفتيش الميداني- مثل إصدار الإنذارات والمخالفات والحفظ في الملفات- بوساطة جمع المعلومات ميدانياً مباشرةً من المواقع المختلفة عن طريق الأجهزة واتخاذ الإجراءات المناسبة على نحو مباشر وهو ما يضمن سهولة ومرونة نقل المعلومات والبيانات وحفظها في أجهزة الحاسوب عوضاً عن الملفات والاستمارات الورقية.

4. تسهيل الحصول على التقارير الدورية والإحصاءات في وقت قياسي جداً وبدقة عالية.

5. مواكبة التطور الحاصل في هذا المجال على مستوى دول العالم.

6. التماشي مع مشروع حوسبة العمل البلدي وتوجهات السلطنة نحو حكومة إلكترونية.

الفكرة العامة للمشروع وطريقة العمل

تعتمد فكرة عمل هذا المشروع على خطوات عدة:

1. وضع رقم تشغيأتي (BARCODE) لكل منشأة على شريط لاصق من المعدن، يتم فيه تخزين البيانات الخاصة بالمنشأة ثم إلصاقه على الواجهة الأمامية للمنشأة أو في الترخيص البلدي الخاص بالمنشأة.

2. تصميم برنامج يومي لعمليات التفتيش من المختصين بكل بلدية، يحدد فيه المنشآت التي يجب زيارتها.

3. نقل أو ترحيل هذه البرامج آلياً من أجهزة الحاسوب بالبلدية إلى الأجهزة المحمولة الخاصة بالمفتشين.

4. البدء- بعدها- بعملية التفتيش الميداني. وفي حال وجود أي مخالفات من المنشآت، تتم طباعة المخالفات والإنذارات- وغيرها من الإجراءات التحريرية اللازمة- مباشرة بوساطة إرسال الأوامر إلى الطابعات المحمولة المرافقة للأجهزة.

5. إعادة البيانات الميدانية- بعد الانتهاء من عملية التفتيش- من الأجهزة المحمولة إلى أجهزة الحاسوب بالبلدية، ما يسهل استخراج التقارير والإحصاءات الفنية اللازمة ونقلها بعد ذلك آلياً إلى قاعدة البيانات الخاصة بالوزارة على نحو يومي أو دوري بوساطة شبكة خاصة أعدت لهذا الغرض.

ملحقات الجهاز المحمول والشاشات الخاصة بالنظام

تعدّ الأجهزة المحمولة أجهزة حاسوبية مصغّرة يرافق عملها في هذا المشروع طابعات متحركة وهي طابعات صغيرة الحجم وسهلة الحمل تعمل على طباعة المخالفات الصحية والإنذارات وغيرها من الإجراءات التحريرية المباشرة التي يقوم بها المفتشون الصحيون ميدانياً بوساطة إرسال الأوامر إليها من الأجهزة المحمولة.

وتم تصميم البرنامج الخاص بالتفتيش على الأجهزة المحمولة ليتوافق مع متطلبات العمل والتفتيش الصحي الميداني، وفيما يأتي استعراض مختصر لأهم شاشات البرنامج:

1. شاشة الدخول:

تظهر هذه الشاشة عند بدء تشغيل البرنامج، ويجب إدخال اسم المستخدم والرمز السري:

شاشة الدخول إلى نظام التفتيش

2. شاشة القائمة الرئيسة:

وهي شاشة رئيسة يتم التحكم بها بالمعلومات المدخلة إلى النظام وتحتوي على مدخلات البيانات الاساس: تفاصيل الزيارة، نقل المعلومات من وإلى الأجهزة المحمولة، تقرير الفحص، زر الخروج، .

شاشة القائمة الرئيسة

3.شاشة المخالفات:

بهذه الشاشة تنتقل نماذج استمارات المخالفات الصحية اليدوية المستخدمة سابقاً إلى الصورة الإلكترونية بحيث لا يمكن إجراء أي تغيير عليها إلا من المستخدم الرئيس، الذي يكون عادةً من أصحاب القرار وتعطى له الصلاحية بناء على ذلك.

شاشة المخالفات الصحية

4.الشاشة الخاصة ببيانات القائم بالتفتيش:

هذه الشاشة تبين معلومات المفتش الصحي الذي يقوم بعملية التفتيش، وتشتمل على:

- رقم القائم بالتفتيش: وهو الرمز الذي يستعمله المفتش في الجهاز المحمول للدخول إلى البرنامج.
- المنطقة: وهي المنطقة الإقليمية التي تتبعها البلدية.
- البلدية: اسم البلدية التي يعمل بها.
- اسم المفتش: اسم الشخص المستخدم.
- الوظيفة: المنصب الذي يشغله الموظف.
- رقم المركبة: رقم السيارة التي يستخدمها المفتش.
- مجموعة المستخدمين: مجموعة المستخدمين التي ينتمي لها الموظف (المفتش).

5.الشاشة الخاصة بموقع المنشأة:

تضم بيانات موقع المنشأة التي يقوم المفتش الصحي بزيارتها وفقاً لجداول الزيارات المعدة مسبقا.

6.الشاشة الخاصة بنوع النشاط:

هي الشاشة التي يتم بها تحديد نوع النشاط الذي تتم زيارته.

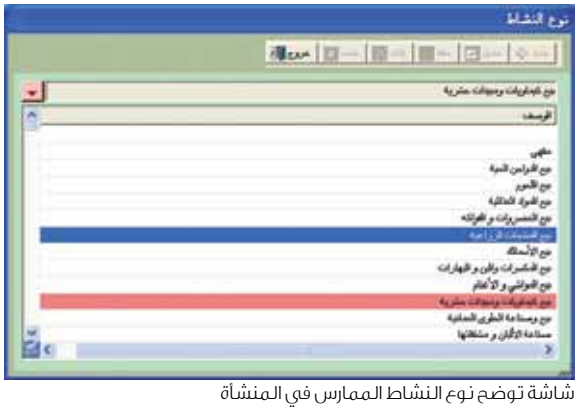

شاشة توضح نوع النشاط الممارس في المنشأة

7.الشاشة الخاصة بأسباب المخالفات:

تضم قائمة بالأسباب التي يتم على أساسها تحرير مخالفة للمنشأة.

شاشة توضح أسباب المخالفات الصحية

8. الشاشة الخاصة بتفاصيل الزيارات الميدانية:

تعـدّ هذه الشاشـة من الشاشـات المهمة فـي البرنامج، إذ يمكن للمسـتخدم تحديـد جدول الزيارات وتكرارها بحسـب متطلبات وظروف العمل، وبتحديد مواعيد الزيارة عن طريق قائمة تكرار (يومية، اسـبوعية، شهرية) ثم إضافة المنشآت المراد زيارتها ليكتمل جدول الزيارات بحسب الرغبة.

شاشة توضح تفاصيل الزيارات الميدانية

شاشة توضح تقرير الزيارات الميدانية

9. الشاشـات الخاصـة بتحويـل البيانـات من وإلـى الأجهزة المحمولة:

تتـم عمليـة تحويـل البيانـات مـن الحاسـوب فـي البلدية المختصـة إلـى الأجهـزة المحمولـة والعكـس صحيـح، بوسـاطـة هـذه الشاشـات، إذ يتـم تحديـد رقـم القائـم بالتفتيش ورقم الجهاز المحمول.

شاشة توضح عملية تحويل البيانات من وإلى الجهاز المحمول

10. الشاشات الخاصة بتقارير الأعمال المنجزة:

تحتوي هـذه الشاشات على تقارير الأعمال المنجزة (يومية أو أسبوعية أو شـهرية) بحسب الاختيار، بعد تحديد رقـم المفتـش والمـدة الزمنيـة المطلوبة.

شاشة توضح التقرير النهائي لأعمال التفتيش اليومية

الخلاصـــة

يعـدّ تنفيذ هذا المشـروع نقلة نوعية في مجـال الرقابة الصحيـة، إذ انـه يضـع الوزارة فـي الصدارة بيـن الجهات الحكوميـة فـي السـلطنة، مـن جهـة اسـتعمال تقنية المعلومـات والاسـتفادة مـن برامـج الحاسـوب لإنجـاز الأعمـال الإداريـة والفنيـة والأنشـطة الميدانيـة التـي تقدمهـا للمواطنيـن والمقيميـن في مختلـف مناطق وولايـات السـلطنة. وكذلـك يسـاعد اسـتعمال هـذه التقنية على:

- سرعة إنجاز المعاملات المطلوبة.
- زيارة عدد أكبر من المنشآت في اليوم أو الشهر أو السنة.
- سهولة المتابعة للمنشآت المخالفة.
- متابعـة إصـدار وتجديـد التراخيـص البلديـة المنتهيـة بجميع أنواعها.
- دقـة ومتابعة الإيـرادات المالية المتعلقـة بالتراخيص البلدية والغرامات البلدية.
- يعطي مؤشرات وإحصاءات حول المنشآت العاملة والمغلقة.
- تقليـل التكاليـف وعـدد الـكادر الفنـي المطلـوب للتفتيش الصحي.

الإرتقاء بالبيئة التعليمية للأطفال والشباب ضمن المنظومة العمرانية الشاملة للمدن

د/ أحمد كمال الدين عفيفي
أستاذ ورئيس قسم التخطيط العمراني - كلية الهندسة - جامعة الأزهر
Prof_Afifi @ Yahoo.com

الملخص :

إن أهمية التعليم في حياة الشعوب مثل أهمية الهواء لحياة الناس ، وبمقدار الأخذ بمبدأ التعليم والإرتقاء به تصنف الشعوب ويكون لها مكان تحت الشمس .

من هذا المنطلق أولت الدول ممثلة في أجهزتها ومؤسساتها قضية التعليم أهمية كبرى ، في محاولة للتصدي بصدق للتحديات التي تواجه عملية التعليم .

ويلقي هذا البحث الضوء على أحد هذه التحديات من خلال نظرة أو رؤية عمرانية يمكن من خلالها الارتقاء بالعملية التعليمية ومؤسساتها المختلفة باعتبارها إحدى مكونات المنظومة الشاملة للعمران في المدينة ، وأحد أهم الخدمات التي تشكل العمران بالمدن . ويتكون هذا البحث من محورين أساسيين :

المحور الأول : المشكلات العمرانية التي تواجه عملية التعليم عامة والأطفال والشباب خاصة والتي من أهمها :

إفتقار بعض المدارس إلى المكونات العمرانية الأساسية التي تشكل البيئة التعليمية مثل التصميم المعماري المستمد من البيئة بكل عناصرها ومقوماتها ، والتصميم العمراني الذي يشكل الملاعب والأفنية المفتوحة الساحات والمكتبات والأنشطة الترفيهية الخارجية والداخلية : بما يجسد البيئة العمرانية التي تتكامل مع البيئة التعليمية .

من هذا المنطلق كانت توجهات البحث هو إلقاء الضوء على مثل هذه المشكلات وبالتالي إعداد رؤية عمرانية يمكن من خلالها الارتقاء بالبيئة التعليمية للأطفال وللشباب .

المحور الثاني : ويحدد الخطوط العريضة لصياغة استراتيجية نحو مستقبل أفضل من خلال تحديد معالم واضحة تصلح أساسا لرؤية مستقبلية للارتقاء بتعليم الأطفال والشباب لضمان تحقيق واقع أفضل للطفل العربي من خلال الأسس والمعايير العمرانية والتصميمية الواجب مراعاتها في المؤسسات والخدمات التعليمية ، سواء على مستوى التخطيط العمراني أو التصميم العمراني أو التصميم المعماري .

1 - مقدمة :

تقاس حضارة الأمم وثقافتها بما تقدمه للأطفال والشباب باعتبارهما مستقبل الإنسانية .

ومع أن المدينة تعتبر قاسما مشتركا لكافة الأعمار والأجناس إلا أنه قلما تحظى شريحة من الشرائح الاجتماعية في الهرم السكاني السفلي أو العليا (الأطفال والمسنون) الاهتمام اللائق في الدراسات العمرانية سواء على مستوى التخطيط العمراني أو التصميم الحضري أو التصميم المعماري ورغم كل المحاولات التي تبذل نظريا في هذا المجال من أجل الارتقاء بالبيئة العمرانية لتلك الشرائح الاجتماعية ، إلا أنها تظل دائما دون المستوى المستهدف ، والذي تتطلع إليه تلك الشرائح فبرغم

ما توليه الندوات والمؤتمرات وما تتضمنه الدراسات الأكاديمية من أجل تطوير واقع المدينة بما يحقق تطلعات ومتطلبات الأطفال والشباب ، إلا أن تلك المجهودات لا تجد إنعكاسا واضحا في المنظومة العمرانية المتكاملة للمدينة العربية .

ومن هذا المنطلق يمثل هذا البحث خطوة عملية نحو تقريب المفاهيم النظرية من الواقع العمراني ، ويتجسد ذلك في شكل سياسات واستراتيجيات عمرانية تصلح للاسترشاد بها في تحقيق متطلبات تلك الشريحة الهائلة من الهرم السكاني (الأطفال والشباب) .

2 - أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث من خلال استعراض عدة نقاط أساسية يتبناها البحث ويركز عليها وهي :

يمثل البحث أهمية خاصة في مجال التنمية البشرية والتي يعتبر الأطفال والشباب من أهم ركائزها ، ولذلك يفسح البحث المجال أمام أهم عناصر تلك التنمية البشرية من خلال الارتقاء بالمؤسسات التعليمية تصميما وتخطيطا سواء في المباني والفراغات المعمارية ، وكذلك العناصر العمرانية والعلاقة بين الكتل البنائية والفراغات .

نسبة الأطفال والشباب في التركيب الاجتماعي للسكان ، وهي نسبة لا يستهان بها إطلاقا فهي تمثل حوالي 54% من مجموع السكان في المجتمع المصري (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – 2004م) ويمثل الأطفال والشباب حتى سن 15 عاما 40% من جملة السكان الحضري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

علما بأن سكان الحضر أولئك يمثلون 60 % من مجموع السكان في تلك لبلدان (Children And The City Amman 2002) من هنا يجب أن تحظى تلك الشريحة بالاهتمام اللازم الذي يتناسب وحجمها وثقلها في المجتمع .

يبلغ عدد سكان منطقة الشرق الأوسط حوالي 330 مليون نسمة عام 2001م يمثل الأطفال والشباب منهم نسبة 50% من بين حديثي الولادة إلى سن 24 سنة ، يعيش أكثر من 60 % من أولئك السكان في المدن ، وبالتالي فإن نسبة الأطفال والشباب في المدن تقترب من ذلك كثيرا (60 %) .

إضافة إلى ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط من صراعات وتقلبات انعكست على مستوى الدخول ، كما انعكست على الاستقرار السياسي والاجتماعي ، ووقوع كثير من الأسر في دائرة الفقر والعوز . وانعكس هذا بدوره على الأطفال والشباب في شكل تفشي الأمراض والأوبئة بل أحيانا يصل الأمر إلى إنعدام المسكن وإن وجد فهو بصورة غير لائقة آدميا .

أن تطور المؤسسات التعليمية للأطفال والشباب ، إنما يمثل في الحقيقة تنمية إجتماعية وبشرية لتلك الشريحة الغالية والمؤثرة في المستقبل ، والقادرة على اتخاذ القرار وصناعة الغد .

إن محاولة الارتقاء بالمؤسسات التعليمية للأطفال والشباب يضاف إلى الرصيد العمراني للمدينة ككل ، مما يحقق معدلات أفضل في الخدمات والمرافق واستعمالات الأراضي في المدينة وخاصة الاستعمالات الترفيهية والرياضة . كما يوضح الشكل رقم (1)

مع أن المدينة تضم العديد من المناطق المفتوحة Open Areas متعددة الوظائف والأحجام والاستعمال إلا أنه غالبا ما يهدر نصيب الطفل فيها. من هنا فإن البحث يؤكد على أهمية استثمار هذه المناطق الخضراء وتوظيفها نحو الارتقاء بمتطلبات الأطفال والشاب على حد سواء . ومن هذه المناطق على سبيل المثال ، الحدائق العامة ، الحدائق النباتية ، حدائق الحيوان ، حديقة المسكن ، حديقة الشارع ، حدائق الأسطح ... ، الساحات والأفنية ، الأحواش والأفنية ، الأحواش المدرسية ، الملاعب ، ممرات المشاة .

لا يقتصر الارتقاء بالمؤسسات التعليمية للأطفال والشباب على المدارس والجامعات باعتبارها معاهد تعليمية ، وإنما يتضمن البحث مجالات عمرانية أخرى تتكامل مع العملية التعليمية مثل المسارات الآمنة للأطفال إلى مدارسهم ، والفراغات العمرانية الخاصة بهم والمناطق الترفيهية والرياضية وغير ذلك من مفردات التصميم الحضري التي تتعامل مع الأطفال والشباب .

ولذا لا يقتصر البحث على الارتقاء بالمؤسسات التعليمية كوحدات بنائية فقط Buildings ، وإنما يتعرض البحث لكثير من الملحقات وعناصر العمران التي تساهم مساهمة فعالة في الارتقاء بالبيئة التعليمية خاصة وبالبيئة العمرانية عامة مثل :

- التصميم الحضري للكتل والفراغات
- التشكيل البصري للعناصر العمرانية
- المسارات الآمنة
- عناصر التنسيق والتجميل
- الفراغات العمرانية
- الفراغات المعمارية

شكل (1) انعكاس تطوير المؤسسات التعليمية للأطفال والشباب على المنظومة العمرانية

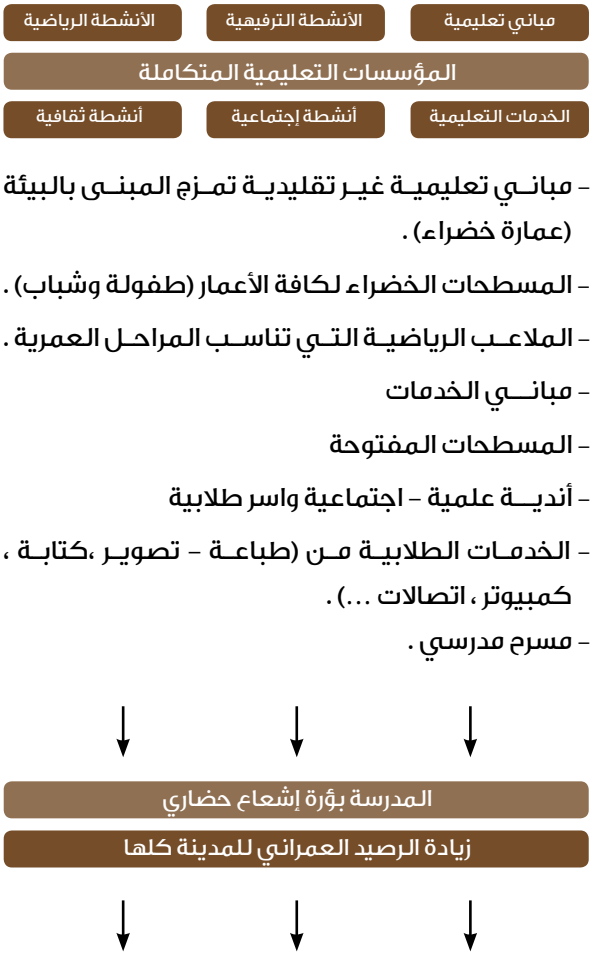

- مباني تعليمية غير تقليدية تمزج المبنى بالبيئة (عمارة خضراء) .
- المسطحات الخضراء لكافة الأعمار (طفولة وشباب) .
- الملاعب الرياضية التي تناسب المراحل العمرية .
- مباني الخدمات
- المسطحات المفتوحة
- أندية علمية - اجتماعية واسر طلابية
- الخدمات الطلابية من (طباعة - تصوير ،كتابة ، كمبيوتر ، اتصالات ...) .
- مسرح مدرسي .

- معدلات المناطق الخضراء والمفتوحة والملاعب الرياضية .
- معدلات الخدمات الاجتماعية العامة والثقافية .
- التشكيل العمراني والبصري للمدينة (المباني) .

3 - منهجية البحث :

تعتمد المنهجية المتبعة في هذا البحث على أكثر من أسلوب وذلك تبعا لنوعية التعامل مع مفردات البحث وعناصره الأساسية ويمكن إلقاء الضوء على هذه المنهجية ودورها في توجيه عملية البحث .

كما يلي :-

- المنهج التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة من خلال تحليل عناصرها الأولية مثل تحليل الفراغات المعمارية والعمرانية لمعرفة وظائفها ، وعناصرها وما توفره للأطفال والشباب وتحليل معدلاتها ونسبها .
- المنهج المقارن حيث يتم الحكم عادة على ظاهرة ما من خلال مقارنتها بمثيلها في مجتمع آخر أو في مدينة أخرى تشترك معها في بعض أو في كل خصائصها .

ويتطلب كل من المنهجين السابقين الارتكاز على عنصرين هامين :

- الدراسات والمسوحات الحقلية والعينات الدراسية .
- الأدبيات التي تناولت المجال بشكل أو بآخر .

أولا : قراءة الوضع الراهن

البيئة والمؤسسات التعليمية

ولقد أدى غياب البعد البيئي في تصميم المؤسسات التعليمية إلى ظهور نماذج نمطية من المدارس لا تحقق التفاعل مع البيئة في محاولة للتكامل معها أو الإنسجام مع المكونات البيئية بحيث تصبح المدرسة جزءا من التشكيل البيئي مما يحبب التعامل معها سواء من العاملين أو من الطلاب .

ورغم أنه تبذل محاولات عديدة في هذا الاتجاه في العالم العربي عامة وفي مصر خاصة إلا أنها تظل دون المستوى من جهة ولا تصل إلى حيز التنفيذ من جهة أخرى (الهيئة العامة للأبنية التعليمية ،2001م) . ولذا كان الاتجاه إلى تصاميم المؤسسات التعليمية والثقافية للأطفال والشباب البعد عن النمطية ، ومحاولة الاقتراب من الطبيعة والوصول إلى نوع من التزاوج بين البيئة والمبنى .

حيث يميل كثير من المصممين إلى تحاشي الأنواع التقليدية وتصميم فراغات أكثر مرونة لتحقيق نوع من الحرية للطفل من خلال التعامل مع هذا الفراغ المفتوح بكل مكوناته وعناصره وتعدد استعمالاته في أنشطة كثيرة (حازم حسام الدين مصر ،١٩٩٠م) ويمثل هذا الاتجاه ما يعرف حاليا بالعمارة البيئية أو العمارة الخضراء . (عادل ياسين 2000م)

ويتحدد ذلك من خلال دراسة العلاقة بين المبنى واللامبنى ، الأمر الذي حدى ببعض المصممين أن يجعل تصميم الفصل الدراسي لا يخضع للأشكال الهندسية التقليدية (المربع أو المثل ، بل يميل إلى التلقائية) . وأن يعكس تصميم المدرسة الخصائص التي تحقق تناسقا كاملا مع الموقع الطبيعي من حيث الخصائص

الأيكولوجية والفراغية والطوبوغرافية . ولذلك كان من الأهمية بمكان تحديد مفهوم Kinder Garten . باعتبارها من التعاريف التي يجب الوقوف عندها والتي تشير إلى ما يهدف إليه البحث هو من محاولة المزج بين المبنى والطبيعة في تجسيد لعالم الطفولة Kinder أطفال و Garten حدائق مع أنها تعبير ألماني أصلا إلا أنه لدلالته البيئية استعيرت واستعملت في اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات . القاموس الألماني .

4- الفراغات العمرانية وأهميتها للأطفال والشباب :

تلعب الفراغات العمراية دورا بارزا ينعكس على تنشئة الأطفال وعلى توجيه سلوكيات الشباب . الأمر الذي يدعو إلى الإبداع في تخطيطها وتصميمها بالأسلوب الذي يحقق الهدف منها ، فمن خلال الفراغات يمكن تحقيق المبادئ التالية .

- بث العادات والتقاليد بين الأطفال في تعاملهم مع الآخرين ضمن هذا الحيز العمراني المحدود .
- تدريب الطفل وتعويده على التفاعل مع الآخرين ، وخاصة في أسلوب العمل الجماعي في مرحلة مبكرة من العمر .
- تنمية المهارات التي يمكن اكتشافها مبكرا في الأطفال أثناء سلوكهم في الفراغات العمرانية .
- تدريب الطفل على التفاعل مع المكونات الطبيعية والبيئية من حوله مثل الشجيرات وأحواض الزهور ومكونات الفراغ العمراني .
- انطلاقة الطفل في الفراغات العمرانية وإحساسه بنوع من الخصوصية بعيدا عن تعليمات المشرفين والموجهين .

أمثلة تحليلية لبعض الفراغات العمرانية

تعمد البحث – كما أسلفنا – على تحليل لبعض العناصر العمرانية مثل الفراغات التعليمية للتدليل على خصائصها واستعمالاتها وعناصرها باعتبارها أحد المكونات العمرانية للشباب في مرحلة الجامعة .

لاستكمال الجوانب البحثية كان لابد من دراسة تحليلية لبعض الفراغات العمرانية بإحدى المؤسسات التعليمية على النحو التالي :

أ) فراغ عمراني بجامعة القاهرة

أسفرت الدراسة التحليلية لعدة فراغات عمرانية تتخلل مباني جامعة القاهرة عن عدة نتائج :

1- تداخل حركة المشاة (من الطلاب) مع حركة السيارات .

2- عدم استعمال عناصر تجميل أو تنسيق مطلقا .

3- أرضيات إسفلتية لها العديد من المشاكل البيئية .

4- استخدام السيارات المنتظرة لوضع الأغراض أو الجلوس لعدم توفير أماكن لهذا الغرض .

5- عدم قدرة الفراغ على استيعاب حركة الطلاب أو انتظارهم قبل المحاضرات .

6- الضوضاء كأحد أشكال التلوث البيئي المرفوض في هذا الصرح الأكاديمي . (أحمد عوف ، 2002م)

وأفرزت الدراسة التحليلية تحديد الفراغ وإعادة توظيفه بما يحقق الانسجام مع العملية التعليمية.

ولذلك فإن من أهم مؤشرات تقييم المؤسسات التعليمية وخاصة في المراحل الأولى مثل الحضانات ، ورياض الأطفال ، المدارس الابتدائية نسبة مساحة المبنى Built Up Area إلى المساحة الكلية ، أو إلى المساحة غير المبنية .

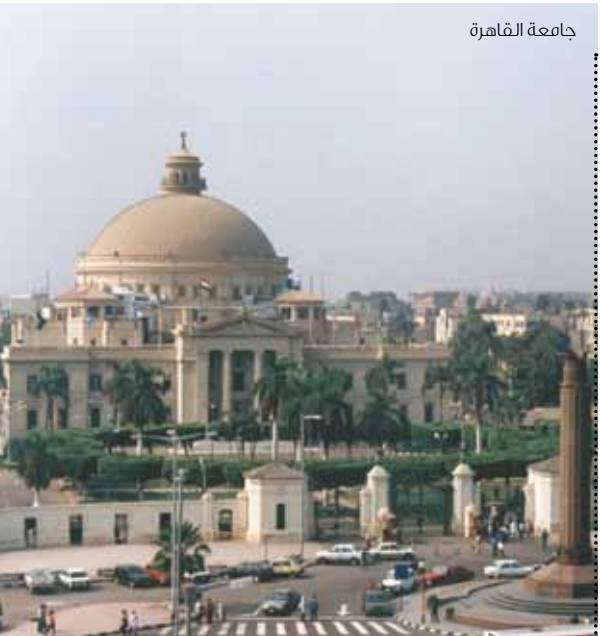

جامعة القاهرة

ب) دراسة عينة

مـن منطلق الاقتراب من الوضع الراهن للمؤسسـات التعليمية وتقييمها من منظور علمي من خلال عدة معايير ، ثم اختيار عينة تمثل حوالي 20% من جملة المدارس الأساسـية في مصر وعددها 800 مدرسة بهدف التعرف على المعـدلات التصميمية والتخطيطية ومدى رضاء المسـتعملين لها طلابا وأسـاتذة وغيرهم ، وتتوزع هذه المـدارس (العينة) على جميع أنحاء مصـر تقريبـا . (الهيئة العامـة للأبنيـة التعليمية 2000م) . وقـد تمت هذه الدراسـة عن طريق اسـتبيانات وعـن طريق مقابلات شـخصية وتم تدوين الإجابات وتحليلها.

وأسفرت نتائج هذا الاستبيان عن :

- ارتفاع نسبة الضوضاء بالمدرسة 45%
- عدم وجود أماكن مخصصة للأنشطة المختلفة 33%
- ارتفاع كثافة الفصل 60%
- نقص في عدد الحجرات والمكاتب 68%
- نقص المعامل 66%
- نقص في مساحات الملاعب 54%
- نقص في غرف أعضاء هيئة التدريس 59%
- نقص الإضاءة الطبيعية 45%
- نقص في دورات المياه 58%

تدنـي نصيـب الطفـل مـن المناطـق الخضـراء والمناطـق المفتوحـة بالمدرسة إلى حوالي 0.9 م2/طفل.

إلا أن مـن أهـم النتائج التي أسـفر عنها الاسـتبيان هـي : « الهيئة العامة للأبنية التعليمية ، القاهرة ،2001م»

- وجـود بعـض المـدارس في مناطـق متطرفة عـن المدينـة ، الأمر الذي يجعل من الوصول إليها مشكلة بالغة خاصة للأطفال .وتمثل 41%.
- عـدم وجـود وسـائل مواصـلات خاصـة بالمدرسـة أو مواصـلات عامـة مباشرة 53% ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع زمن رحلة المدرسة يوميا ذهابا وإيابـا ناهيـك عن الإرهاق الناشـئ عن تلك الرحلة والـذي ينعكس على مستوى التحصيل المدرسي .
- وجود بعض المدارس على طرق رئيسـية وسـريعة ، أو على مقاطعات خطرة للطرق 46%.

جـ) دراسة مقارنة :

حيـث تـم إجـراء دراسـة حقليـة لتحليل بعـض الفراغات العمرانية فـي خمس مـدن مصريـة ، لمعرفة نصيـب الطفـل مـن المناطـق الخضـراء في هـذه المـدن ، والتي أسـفرت بوضـوح عنـد تدنـي هـذا المعـدل بصـورة كبيـرة خاصة عند مقارنتها بمثيلتها في دول أوروبية ، كما يوضح الجدول رقم (1)

جدول (1) مقارنة بين نصيب الطفل من المناطق المفتوحة في خمس مدن مصرية

« سامية فاضل ، مصر 2002م .

	دمياط	المنصورة	كفر الشيخ	طنطا	شبين الكوم
مساحة المدينة (كم2)	983	4200	1285	3010	1256
عدد السكان (بالألف)	110	370	125	373	165
عدد الأطفال (بالألف)	41	170	57	76	70
نسبة الأطفال %	37,6	46	45,8	47,3	41,9
نسبة الفراغات المفتوحة %	1.8	1,1	3.1	1.45	2.77
معدل نصيب الفرد (م2)	0.67	0.52	1.34	0.49	0.95
نسبة الفراغات المفتوحة للأطفال بين الفراغات المفتوحة الكلية %	3.7	8.1	4.6	5.4	4.3
معدل نصيب الطفل (م2)	0.068	0.093	0.135	0.081	0.011

ويشير تقرير الأمم المتحدة United Nation لسنة 1990م إلى تدني معدل المناطق الخضراء والمفتوحة والمناطق الترفيهية في مصر إلى 2 سم/شخص ، في حين يبلغ هذا المعدل في دولة مثل إنجلترا إلى حوالي 24م2/5رد ، وفي بلدان أوروبية أخرى إلى حوالي 31م2/فرد ، ولا يخفي ما لهذه المناطق الترفيهية من أهمية لا تقل عن أهمية التعليم والصحة خاصة في ظل الإرهاق اليومي من العمل أو التحصيل الدراسي للطلاب .

وينعكس هذا التدني في نصيب الفرد من المناطق الخضراء أو المفتوحة على نصيب الطفل منها ، حتى في حالة ارتفاع هذا المعدل إلى فدان لكل 1000 من السكان ، بما يحقق 4.2 م2/فرد « هيئة التخطيط العمراني ، مسر 2000م « فإنه يظل دون المستوى .

ولقد أسفرت التجارب عن أنه يمكن الجزم بأن الحصول على فراغ دراسي مثالي يحقق كافة الاحتياجات المطلوبة يعتبر ضربا من الوهم ، كما أن حجم المدرسة كلما كان كبيرا كلما أدى ذلك إلى نوع من عدم الارتباط النفسي بين الطفل والمدرسة ، ولقد لجأ بعضهم (المسابقة المعمارية للمباني التعليمية 2001م) إلى نموذج المدرسة التي تحقق فلسفة التعليم الحر حيث يمكن أن تكفل الفراغات تحقيق أنشطة مختلفة بشئ من المرونة شكل رقم (2) .(حازم محمد 1990م)

شكل رقم (2 - 1) نموذج لمدرسة تحقق فلسفة التعليم الحر (المسابقة المعمارية لتصميم المباني التعليمية) – القاهرة 2001

ثانيا : تخطيط المدينة وعالم الطفولة والشباب

ليس من المبالغة القول بأن عالم الطفولة والشباب يبدأ من تخطيط المدينة . فالمخطط الواعي الذي يضع نصب عينيه متطلبات وطموحات تلك الشريحة الغالية والتي يجب أن يكون لها نصيب الأسد في التنمية العمرانية الشاملة ، ولا عجب أن تكون استراتيجية تنمية المدينة نحو تحقيق عالم أفضل للطفولة والشباب ولذا لابد من إبراز الجوانب والمجالات التي يمكن أن يقدمها مخططو المدينة والمصممون الحضريون The City Planners and Urban Designer لصياغة مستقبل افضل للطفولة والشباب على حد سواء ، إن هذا يعني أبعادا بيئية واجتماعية وأمنية تعتبر نتاجا ومحصلة لأعمال عمرانية ، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

- أن تكون الحضانة (رياض الأطفال) هي بؤرة تشكيل وتكوين وحدة تخطيطية Kindergarten Community Unit كأساس لتركيب المدينة The City Structure من وحدات متدرجة ، تبدأ من المسكن ثم المجموعة السكنية Cluster ثم وحدة الحضانة K.C.U ثم وحدة المدرسة الأساسية للتجمع الأعلى B.S.U ثم وحدة المدرسة الثانوية وهكذا (مهران ، علي الرياض 1999م) وبذلك يكون الأساس في تشكيل وتركيب المدينة من وحدات تخطيطية تعتمد على مؤسسات تربوية وتعليمية للأطفال والشباب تتدرج هرميا مع أعمارهم .

- موقع الحضانة والمدرسة الابتدائية - بناء على ما سبق يكون ضمن مسافة سير معقولة لكافة الأعمار والتي يجب ألا تتعدى 500 م لأطفال الحضانات إلى 750 مترا لأطفال المدرسة الإبتدائية ثم إلى حوالي 1.25 كم لتلاميذ المدرسة الإعدادية ثم تزيد إلى حوالي ١.٥ كم للشباب في المرحلة الثانوية . (أحمد عفيفي القاهرة 2000م).

وهذه معدلات تلعب عوامل أخرى دورا في تحديدها مثل المناخ ، التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، ...

- تخطيط وتصميم مسارات آمنة للسير بين المسكن والحضانات والمدارس الابتدائية يمنع فيها المرور الآلي تماما وتعالج بيئيا وبصريا من منظور تجميل وتنسيق الموقع Landscape ، ومع أن هذا العنصر يمكن تطبيقه بنجاح على المستويات الدنيا في الوحدات التخطيطية التي تعتمد على الحضانات والمدارس الابتدائية ، إلا أنه لا يرد كثيرا في ذهن المخطط كأحد أهم العوامل التي توجه عملية التخطيط بعدما أصبحت السيارة هي العنصر الأساسي في دراسة الحركة في المدينة على كافة المستويات التخطيطية كما يوضح الشكل (3 -أ) (أحمد عفيفي ، مرجع سابق)

شكل رقم (3 – أ) مسارات آمنة للأطفال والشباب

شكل رقم (3 – ب) مسارات آمنة للأطفال والشباب

5- الشوارع السكنية للأطفال والشباب

إن الارتقاء بالمؤسسات التعليمية يجب أن يتضمن الطرق والممرات الموصلة إليها ، علاوة على اختيار مواقعها بما يمكنها من أداء وظيفتها على الوجه الأكمل.

من هذا المنطلق كان الاهتمام بتطوير الشوارع السكنية من أجل الأطفال والشباب كما يوضح الشكل رقم (4) وذلك لتحقيق عدة أهداف من أهمها :

قيادة الدرجات براحة وآمان

- تقييد سرعة السيارة .
- التنزه والتجوال للمسنين .
- اللعب ...
- التسلية والدردشة .
- الذهاب إلى المدرسة سيرا على الأقدام .
- الذهاب إلى العمل سيرا على الأقدام .
- مشاهدة ما يفعله الآخرون .
- رعاية الأشجار والأزهار .

• تأسيسا على العوامل السابقة يجب أن يكون موقع المدرسة Location بعيدا عن تقاطعات الطرق الرئيسية بالنسبة للمدارس الإبتدائية والثانوية ، وبذلك يمكن تفادي الكثير من المشاكل البيئية والمرورية والأمنية نتيجة لتكوين عقد مرورية Traffic Nodes ناشئة من المرور العابر Through Traffic في ساعات الذروة الصباحية والمسائية عند بداية ونهاية الدوام اليومي للطلاب ، وهناك العديد من المعالجات التخطيطية لمثل هذه الحالات في الوضع الراهن مثل تعديل مسارات الحركة ، ونظام الاتجاه الواحد والشوارع المقفلة ، وإعادة تخطيط وتصميم حركة دخول الطلاب من وإلى المدرسة ... إلخ.

شكل رقم (4) فراغات للأطفال

• العمل على زيادة نصيب الطفل والشاب من المسطحات الخضراء اللازمة للترفيه واللعب ضمن ميزانية استعمالات الأراضي للمدينة ، والعمل على تنويعها كعنصر جذب تتمثل في الحدائق والملاعب والفراغات العمرانية والمسارات الآمنة للمشاة ، حيث أفادت بعض الدراسات التي تم إجراؤها على خمس مدن مصرية في خمس محافظات بالوجه البحري عدم وجود مناطق خضراء أو ملاعب تتناسب وأعمار تلك الشريحة الهامة وإن كان هذا لا يمنع وجود بعض الحدائق العامة التي تهدر فيها متطلبات الأطفال . وأسفرت الدراسة المذكورة على أن متوسط نصيب الطفل من الفراغات المفتوحة في مصر 0.13 م2 للطفل بمدن الدلتا *، علما بأن المعدل العالمي يتراوح بين 15 – 20 م2 في بعض المدن الأوروبية .

• تصنيف الفراغات وظيفيا وعضويا في تركيب المدينة حسب الأعمار ، فهناك مرحلة الطفولة المبكرة (2-6 سنوات) التي تتطلب فراغات خالية من الألعاب التي يمكن أن تسبب أضرارا وتقتصر على أحواض الرمل ، أحواض الزهور مثلا . ومرحلة الطفولة الوسطى والمتأخرة (6 – 12 سنة) وهذه تتطلب ملاعب ذات أجهزة – وحدائق – مراكز ترفيهية – ملاعب تركيبة أما مرحلة الشبيبه والشباب فتتطلب ملاعب وأندية رياضية واجتماعية وثقافية تتناسب في أحجامها ومواقعها ومعدلاتها مع تلك الفئة العمرية .

• تكامـل المنظومـة العمرانية للمدن ، إذ أن توفير مثل هذه المتطلبـات لصناعة عالم الطفولة يحقق العديد من الأهداف البيئية والصحية والتربوية والنفسية لدى الأطفال من حيث التمتع بأنشطة الشمس شتاء والهواء الطلق صيفا وحب الانطلاق والتعامل مع الطبيعة ومفرداتها وعناصرها.

6 - استراتيجية عمرانية من أجل الطفولة :

تكون مهمتها :

• مواجهة التحديات المستقبلية لصناعة عالم الطفولة في مجال العمران .

• توجيـه تنميـة المـدن العربيـة بما يحقق طموحـات وتوقعات الطفـل متمثلة في كل عناصـر المدينة التي تتعامـل مع الطفل أو الشباب سواء في شكل مسكن أو حضانة أو مدرسة أو شارع .

وتوضح الأشـكال المرفقة تصورا ورؤية الفراغات الخاصة بالأطفال والشباب التي تؤكد توجهات الأبحاث ورؤيته المستقبلية لما يمكن أن يكون عليه عالم الطفولة والشباب في المدينة العربية (وسوف يتم عرض العديد منها من خلال Power Point)

عـلاوة على ما سـبق فهناك بعض الاعتبارات التخطيطية التي يمكن أن تسـاهم فـي الارتقاء بالفراغات الخاصة للأطفال والشـباب . منها :

- تطويـر الفراغـات البينيـة (بين الكتل البنائيـة وبعضها) كفراغـات حدائقية للأطفال في مرحلـة الطفولة المبكـرة ، خاصة وأن تلك الفراغات عادة ما تكون محمية من الأخطار المرورية .

- اسـتغلال الأرض البيضـاء ، وهي الجيوب العمرانيـة ، التي لم يتم تطويرهـا وتنميتها بعد ، حيث يمكن اسـتغلالها كملاعب وحدائق للأطفال أو الشباب لحين تطويرها ، ولو بالإيجار من ملاكها بدلا من تركها مصدرا مزعجا بيئيا .

- اسـتغلال الأرصفة Side Walk وتطويرها بما يحقق الاسـتغلال الأمثل لها من حيث معالجتها بيئيا وتنسيقها وتجميلها بعناصر التجميل المناسبة من تشجير وأحواض زهور وطبات ومقاعد ومظلات وأرضيات ومعالجة تباين مناسيبها من أجل الأطفال (والحوامل) .

وكذلك تخطيط مسارات الحركة للطفل خاصة من المسكن والحضانة أو المدرسة ومعالجتها (هدى الشيال ، الكويت 2004م) بعناصر التجميل والتنسيق مما يجعل منها بيئة محببة للطفل .

- يمكـن لمخططـي المدن تحديد الاشـتراطات البنائيـة التي تعمل على رفـع المبنى على أعمدة واسـتغلال الطابـق الأرضي كفراغ مفتوح للأطفال ولو على مستوى عدة عمارات متقاربة تشكل فيما بينها مجموعة سكنية Cluster .

- يمكـن تغطيـة التـرع والمصـارف المائيـة في المـدن الصغيـرة واسـتغلال المسـطحات الهائلة فوقها في شـكل مناطـق مفتوحة للأطفـال حتى ولو تطلب بعض الإنشـاءات الخفيفة Light Structure كما في مشـروع المخطط الهيكلـي لمدينة المنزلة . « أحمد عفيفي ، القاهرة 2002م » .

علاوة على أن ذلك يحل كثير من المشاكل البيئية والصحية الناتجة عن تلك المجاري المائية .

- اسـتغلال أفنية المدارس بكافة مسـتوياتها لتكون مكانا مفتوحا للأطفال أو الشـباب خاصة في الإجازات مما يعيد للمدرسة مكانتها كبؤرة إشعاع حضاري تعليمي وتثقيفي وترفيهي ، إن ذلك سوف يساعد كثيرا على تنمية العلاقات الاجتماعية وتنشيط الروابط بين السكان من خلال اصطحابهم للأطفال إلى تلك الماكن المفتوحة .

- الاتجـاه نحـو تطوير أسـطح المباني السـكنية واسـتغلالها كحدائق أسـطح Roof Gardens في محاولـة لرفع نصيب الفـرد عامة من المناطق الخضراء والترفيهية مما يمكن أن ينعكس بالتالي على نصيب الطفل من هذه الحدائق التي يمكن تطويرها بصفة خاصة بما يتناسـب ومتطلبات الأطفال مع مراعاة الاشـتراطات الأمنية من حيث صيانتها وريها وعمر المبنى وحالته الإنشائية ، أندية الشباب ، الساحات العامة ، الملاعب متعددة الأنماط ، التجربة الصينية ، التجربة الألمانية .. إلخ .

- عـدم توجيـه الهوائيـات في اتجـاه أبنية مدارس الأطفـال (أبـراج التليفزيون + محطـات البث الإذاعـي والتليفزيـون + محطات تقوية المحولات) . « المركز المصري لحقوق السكان ».

- استخدام عناصر التنسيق والتجميل المناسبة Landscape Element .

- مراعاة مقياس الأطفال Child Scale في كافة الفراغات والعناصر التصميمية الأخرى مثل السـلالم ، الحمامات ، المناسـك ، المقاعد ، الإعلانات الحائطية ، الرسومات المعلقة ، ,,, إلخ .

وأخيرا لا يجب تهميش الجهود المبذولة نحو الارتقاء بعالم الطفولة والشـباب ، رغم اعتبار عام 2002م عام الطفولة بالشـرق الأوسـط وشمال إفريقيا ورغم المنتديات والمؤتمرات والتوصيات إلا أنها تعتبر مجهودات متناثرة تنقصها الشمولية.

فوائد الأشجار في المدينة العربية

د. أيّوب أبو ديّة
الحاصل على جائزة داعية البيئة
لجائزة منظمة المدن العربية لعام 2015

في المعدل العام فإن كل شجرة ناضجة تستهلك سنوياً نحو 10 الى 20 كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون. وقيمة هذه الشجرة مهمة ومرتفعة للغاية لأن الإنسان خلال تنفسه فقط، أي بإطلاق الزفير من الرئتين، ينتج ضعف هذه الكمية. وذلك يعني أن من واجب كل إنسان أخلاقياً أن يسعى إلى زراعة شجرتين على الأقل في حياته لتعويض عما ينتجه من ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية الشهيق والزفير فقط، ناهيك بما ينتجه الإنسان من غازات تلوث البيئة خلال تنقله وسفره وبناء منزله والمواد الغذائية التي يستهلكها وما إلى ذلك. إذ إن استهلاك فنجان صغير من القهوة يحتاج إلى أربعة أكواب مياه، أو إلى لتر مياه على الأقل لتنظيف الفنجان بينما يستهلك من المياه لترا آخر خلال عملية الزراعة. أما الطاقة المستهلكة لكل فنجان قهوة عربية صغير في مراحل الزراعة والقطف والتصنيع والنقل والطبخ والخدمة فتصل في مجملها إلى الطاقة اللازمة لنقل مركبة متوسطة الحجم مسافة تقارب 20 كيلومتراً.

كذلك تنتج كل شجرة نحو 100 كيلو غرام من الأكسجين، لذلك فإنها مصدر مهم للبيئة المستدامة والصحية. كذلك فإننا نستطيع القول إن الأشجار بإمكانها تخفيض درجة حرارة البيئة من 2 – 6 درجات سيلسيوس، الأمر الذي يجعلنا نشعر بالراحة الحرارية أكثر ويقلل ذلك من استهلاك الوقود للتبريد، حيث تستهلك دول الخليج نحو 70% من كهربائها للتبريد فقط.

كذلك فإن الأشجار تنقي الهواء من الأغبرة وتمنع انجراف التربة وتزيد من احتمالية تساقط الأمطار وترفع من رطوبة الجو وتلطفه في المناطق الصحراوية؛ كذلك فإنها تسهم في زيادة الرقعة الخضراء وتخفض بالتالي من فاعلية ظاهرة الانحباس الحراري، على عكس الألوان الداكنة التي تمتص الحرارة، كما أنها تخفض من سرعة الهواء وتمنع الزحف الصحراوي وتلتقط الأغبرة المحملة بالبكتيريا والأمراض والعناصر المشعة وما إلى ذلك من فوائد كثيرة.

الأردن ينتج في المعدل نحو 4 طن لكل شخص سنوياً من ثاني أكسيد الكربون بينما الشخص الصيني ينتج 6 طن سنوياً في مقابل 80 طن للمواطن القطري وأقل من ثلث طن للمواطن السوداني؛ وهذا يعني أن الأردن يقارب استهلاك الفرد الصيني وهذا غير منطقي في ضوء تباين إجمالي الدخل القومي للصين والتقدم الذي يحدث فيها على الأصعدة كافة.

ومن القضايا الخطيرة التي يتعرض لها الأردن هو أنه لديه من المساحة الخضراء المستدامة التي تقل عن 1 % من مساحته، وفيه أيضاً فصائل نادرة من الأشجار. إذ يصل عدد الفصائل الشجرية النادرة إلى 349 فصيل نادر؛

والأهـم من ذلك هو أن 76 من هذه الفصائل النادرة (حسـب تقرير حالة البيئة في الأردن: التنوع الحيوي والأنظمـة البيئيـة) هي مهـددة بالانقـراض، لذلك ينبغي ايلاء زراعة الأشجار عناية بالغة، فكيف نمهد لذلك؟

ينبغـي تأميـن حمايـة الأشـجار مـن الحيوانـات والرعـي الجائر والحماية من الحرائق والتشـارك في المسـؤولية بين الدولة والمواطنين. فكيف يمكن تأمين تلك الحماية!

ينبغـي أولاً تأميـن الوعـي والتثقيـف العـام إلـى مسـتوى راق انطلاقـاً مـن الصفـوف الأولـى فـي المـدارس وانتهـاءً بالجامعـات والموظفيـن فـي دوائرهـم العامـة والخاصـة وفـي مزارعهـم ومصانعهم ومواقعهم التجارية والخدمية وغيرها.

ومـن المهم اختيـار الفصائل من النباتـات المحلية التي اعتـادت على المناخ وعدم اسـتيراد الفصائل الأجنبيـة كاسـتيرادنا للمركبات والألبسـة والغذاء مـن كل حدب وصوب؛ كذلك يجدر بنـا التركيز على الفصائـل المهـددة بالانقـراض والتـي عددهـا 76 فصيـل فـي الأردن مثـلا لحمايتهـا مـن الانقـراض، واللجـوء إلـى زراعـة النباتـات البريـة المسـتوطنة في بلادنا بـدلاً من زراعة النجيل والبانسـيه وما إلى ذلك من نباتات وأعشـاب تسـتهلك الميـاه بإفراط. حتـى في المناطق الصحراوية الجافة كدول الخليج هناك فصائل نباتية محلية مثل الصباريات بأنواعها وأشـجار القـرم كمـا فـي محميـة رأس الخـور فـي الإمارات وأشـجار النخيـل والنباتـات الرعوية وغيرها التي تستوطن المناطق الصحراوية.

ويتطلـع البعض إلى ضرورة التركيـز على الزراعات البعليـة واختيار المواقع المناسـبة لـكل نبتة وفقاً لطبيعـة معدل سـقوط الأمطار، ودراسـة آثـار هذه النباتات الصحية على الإنسـان ومراعاة استهلاكها للميـاه كماً ونوعـاً، ودراسـة إمكانيـة تأثيرها على الإنسـان من حيث إصابته بالحساسـية والربو على سبيل المثـال؛ وأيضـاً تطويـر الزراعـات التـي تسـتهلك الميـاه المسـوس المالحـة التـي تحتوي علـى نسـبة عالية من الأمـلاح، ربما فـي ري نباتـات الزينة أو زراعـة بعض أصناف البندورة والكرسنة الذي أثبت نجاعته في العالم.

كذلك إنتـاج البيوديزل Biodiesel أو الوقود العضوي Bio-fuels والأعلاف والثمار من خلال زراعة هذه الأشـجار، فهناك الكثير مـن النوعيات التي تنتج مـواد عضوية قابلة لإنتاج الديـزل وأيضاً الكثير منهـا يمكن اسـتخلاص الزيوت منه أو يمكـن اسـتخدامه كأعـلاف. وشـجر الهلهوبـا والأرغان والجاتروفا من الأمثلة على ذلك.

وينبغـي الاعتمـاد علـى التنوع فـي زراعة الأشـجار وعدم الاقتصـار علـى نوعيـة واحدة لأن تجربـة ماليزيا فـي زراعة شجر زيت النخيل قد أثبتت أن الغابات المتراصة منها أدت إلـى نفوق الكثير مـن الحيوانات وانهيار الثـروة الحيوانية وهجرة الطيور الموجـودة في المنطقة؛ فالغابة الحرجية بحاجة إلى تنوع كبير في أنواع الأشجار وأعمارها وهو علم بحد ذاته من شأنه أن يسمح بالتنوع الحيوي أن يترعرع في الغابات المتنوعة الفصائل.

وأخيـراً يفضـل أن يترافـق مشـروع تحريـج الغابـات مـع انخفـاض التلوث الهوائـي بكافة مصـادره وبخاصة إنتاج الديزل والمشتقات النفطية الذي يجب أن يكون مطابقاً للمواصفات العالمية؛ فعلى سـبيل المثـال ينتج الديزل (المازوت) فـي العديد من البلدان العربية بنسـب كبريت تتراوح بيـن 4000-12000 جزءا بالمليـون بينما المواصفة الأوروبية لا تتجاوز ١٠ أجزاء بالمليون فقط !!!! كذلك يفضل أن يترافـق ذلـك كلـه مع رفـع الوعـي العام والاسـتعداد الكامـل للدفـاع عـن هـذه الغابـات مـن الحرائـق وعبـث العابثين من قبل المواطنين أنفسهم لفتح المجال أمام بيئة صحية مسـتدامة لنا وللأجيال القادمة من بعدنا. فما الفائـدة مـن زراعـة محميات لا نسـتطيع إطفـاء حريق قد يشب فيها بعد سنين من الجهد والاستثمار المتواصل؟

عمارة المستقبل تعوم على الماء وتغوص في الأرض

سمير غريب

ربما تكون العمارة هي الفن الأكثر تطلعاً إلى المستقبل. فما إن تبدأ عمارة الحاضر في التحقق، حتى يتجه خيال المعماريين وعلمهم إلى ابتكار تصاميم للمستقبل. أهمية العمارة ليست فقط في تصميم المباني أياً كانت وظائفها، ولكن أيضاً في أنها تصحب معها فنوناً وعلوماً أخرى في مجالات مثل التشييد والتصميمات الداخلية والإضاءة وغيرها.

فما هي عمارة المستقبل التي يعمل عليها مصممو اليوم؟

يمكن أن تتعدد الإجابة، ولكنها من وجهة نظري هي العمارة التي غادرت الأرض. عمارة الماء والسماء. ظلت العمارة منذ بدايتها مرتبطة بالأرض عبر القرون وعبر الحضارات المختلفة. لكن، فُرض على العمارة اليوم أن تغادر الأرض لأن الأرض أصبحت غير آمنة للحياة عليها. هدف العمارة الأول هو توفير المأوى. أي توفير الملاذ الآمن للإنسان. يبدو أن الملاذ الآمن سيحط في القريب العاجل على الماء أو يعلق في الجو. فعمارة المستقبل تهدف إلى التكيف مع تغيرات الطبيعة والتعايش مع الكارثة! مثلاً: تصميم مبان تقاوم الفيضانات وتتعايش مع الأعاصير! لذا، تظهر أفكار جديدة وجريئة قد لا يستوعبها كثر من الناس الآن. لنرَ ترجمة عملية عند معماريين يصممون لعمارة المستقبل:

يعتقد المعماري الهولندي كوين أولتيوس أن المباني العائمة هي عمارة المستقبل. يعطي مثلاً بسفينة ركاب ضخمة تحمل ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف شخص يعيشون فوق الماء ويتنقلون من مدينة إلى أخرى. على ذلك يرى أنه من الممكن أيضاً أن نبني مباني عائمة لمئات الأشخاص في بيئة مائية. يريد بناء منازل تمكن حمايتها من الفيضانات بأقل جهد. وهو يعتقد أن الماء ينبغي أن لا يمثل مشكلة، بل أن يكون جزءاً من الحل. لذا، وبطريقة ما يفكر المعماريون الآن في كيفية جعل مدننا تعيش مع الماء بدلاً من مكافحته.

يطلق على المعماري كوين أولتيوس لقب الهولندي العائم. فقبل 9 سنوات أسس مكتبه «ووتر استديو»، المختص ببناء منازل عائمة. التقنية الأساسية ليست جديدة، فهولندا تعرف المنازل العائمة منذ أكثر من 40 عاماً. لكنه يصمم منازله في أشكال وأحجام مختلفة كمبان لها

أساسات إسمنتية عازلة للماء والتي يمكنها وفق قانون أرشميدس أن تطفو. ثم يجر المنزل بقارب في البحر ليستقر في المكان المطلوب. هكذا نشأت منطقة جيبورج الساحلية شرق أمستردام، كلها من المنازل العائمة الفاخرة المجهزة لتواجه ارتفاع منسوب المياه. للمنازل العائمة ميزة أخرى قد لا نتوقعها، إذ إن بإمكانها امتصاص الطاقة وتحويلها إلى حركة، لذا فهي لا تتأثر كثيراً بالعواصف. ففي ظروف الطقس الخطرة يكون الوجود في الماء أفضل من الوجود على اليابسة. فهل يمكن أن تكون هذه المنازل العائمة حلاً لإنقاذ مدينة البندقية المهددة بالغرق؟

المشكلة في تنفيذ مثل هذه الأفكار أن الكلفة عالية جداً. لكن مشاريع المعماري الهولندي في نيويورك، وريو دي جانيرو، ودبي جعلته مشهوراً على مستوى العالم. بعض تصاميمه العالمية غير عادي. مثلاً وضع تصميماً لمسجد عائم وميناء عائم ويحلم ببناء استاد عائم. استاد يؤجر لكل حدث رياضي ضخم وينتقل من مكان إلى مكان، بما يفتح مجالاً اقتصادياً جديداً تماماً.

مضى كوين أولتيوس خطوة أبعد: زار هو وفريقه أحياء دكا القديمة. وما شاهدوه تأثروا به كثيراً. العديد من الأحياء الفقيرة تقع في مناطق الفيضانات. أولتيوس مقتنع بأن طريقة بنائه مجدية هناك. في هذه الأحياء الفقيرة القريبة من الماء يمكن استحداث المباني العائمة لمساعدة تلك الأحياء على تحسين الحياة والأوضاع فيها. صمم حاويات بسيطة، حيث يمكن أن يكون في داخلها مدارس أو حمامات أو محطات توزيع كهرباء. عندما يحدث فيضان في منطقة ما تبقى الخدمات الأساسية في معظمها جافة. يأمل المعماري الهولندي بإثراء الأحياء المسكونة بأفكار غير تقليدية. بأفكار ومبان تقينا من تقلبات الطقس وربما تساهم في إنقاذ العالم.

يتابع كوين أولتيوس أيضاً خطة جريئة. يريد بناء أبراج عائمة لإيجاد مساحة للطبيعة التي طردت خارج مدننا، يطلق عليها اسم «أشجار البحر». ربما تحولت يوماً ما إلى غابات مدننا الكبرى. يقول: «نحن في حاجة إلى طيورنا وأشجارنا وأسماكنا الصغيرة ليبقى النظام البيئي فعالاً. أقترح الآن أشجار بحر عائمة تشبه حديقة، يمكن تقسيمها إلى مناطق وصنع برج منها. هذه الأبراج أو أشجار البحر الخضر نقيمها على بعد مئة أو مئتي كيلومتر ثم ننقلها إلى الماء. ما تفعله هو أنها تضيف نظاماً بيئياً جديداً تماماً هناك. لذا، ستكون لدينا أماكن للطيور الصغيرة والحيوانات الصغيرة تحت الماء».

يشاطره الهدف نفسه وإن في شكل مختلف البروفيسور الألماني فيرنر سوبك الذي يقوم بالتدريس في شيكاغو. وهو مدير معهد تصميم المباني الخفيفة في شتوتغارت في الوقت نفسه، ولديه مكتب في دبي. هو مختص بالمباني الخفيفة والواجهات الشفافة. يرى سوبك أن العمارة يجب أن تكون استشرافية وأن طرق البناء يجب أن تخضع للمراجعة

في شـكل أساسـي. فيرنر سـوبك واحد من أشـهر المهندسـين المدنيين ويعمل مع معماريين كبار مثل نورمان فوسـتر وهيلموت يان، لكنه صمم تحفته الفنية وبناها بمفرده: منزلـه المعتبر أيقونة معمارية. فالمنزل يزن 16 في المئة من وزن منزل عادي بالحجم نفسه، وهذا يعني أنه يوفر 85 في المئة من الحمولة، وبالطبع أيضاً الكثير من الطاقة. في الوقت نفسه لا يستهلك أقل كمية من الموارد فحسب، بل هو قابل للتدوير بالكامل. إنه المنزل الحديث الأول القابل للتدوير بنسـبة 100 في المئة منذ الأكواخ الطينية ذات الأسـطح المصنوعة من القش. غير ذلـك لا يكون ما نبنيه سـوى مكب نفايات من صنع البشـر. واجهات المنزل زجاجية وشـفافة تماماً لكنها عازلة جيدة للحرارة. ثلاث طبقات من الزجاج الخاص مع وجود غازات خامدة بينها تنقل الحرارة بأقل مما يفعل الهواء.

لهذا السبب يتابع فيرنر سوبك ابتكار الأفكار الجديدة. مثلاً هو يحلم بمبنى ليس رفيقاً بالمناخ والبيئة فحسب، بل أن يكون جزءاً من الطبيعة في كل حالات الطقس وكل المناطق المناخية. قال: «في طفولتي كنت أحلم بالعيش فـي فقاعـة صابون». لـذا، يعمل علـى تصميم منزل يمكـن أن يتم داخله تخزيـن الكهرباء والحـرارة، وفي الوقت نفسـه المزيد من الراحة والشـفافية بكبسة زر، حيث يمكننا الجلوس في أحضان الطبيعة لأننا نستطيع رؤيتها في كل الاتجاهات، أو يمكننا تعتيم الزجاج آلياً، ربما بالتصفيق، ويمكننا فتح المنزل من خلال فتحة تبدو كشفرة!

في الاتجاه نفسـه أيضاً، يريد المعماري الأميركي الشـاب تيد جيفنز أن تكون عمارة المسـتقبل متنقلة ويمكنها أن تتفادى الأعاصير المدمرة والعواصف الشـديدة من دون أن تتأذى، من خلال خاصية تجعلها قادرة على الغوص داخل الأرض. يتسـاءل تيد: نحن نعيش ثقافة التنقل، فلمَ لا نجعل منازلنا متحركة أيضاً؟ ويجيب: سـياراتنا تتحرك ونحـن نتحـرك، فلندع المنزل يسـتفيد من هـذه التكنولوجيـا. المعماري تيد جيفنـز صاحب رؤية ولديـه أفكار غير تقليديـة مُذ كان طالباً. كان مشـروع تخرجه هو تصميم منزل تحت الأرض. لم يكن فوق الأرض سـوى مرأب كبير. كان تصميمه دعوة إلى إعادة التفكير في كل شيء. اليوم تيد جيفنز شريك في شركة مقرها هونغ كونغ. في السـنوات الثلاث الماضية، فاز بعشـر مسـابقات معمارية كبرى في الصين. صمم مباني بواجهات ذكية تنظف نفسـها بنفسـها. ووضع مخططاً لحرم جامعة يتسـع لـ12 ألف طالب. أثنـاء تطويره مشـاريع عالمية كبرى، لم يفقـد رغبته في عمارة الأعاصير، ربما لأنه شـهد هذه العواصف المرعبة في طفولته. مـا زال جيفنز مبهوراً بقوى الطبيعة والعلاقة بين البشر وبين الطبيعة. «علينا أن نعمل مع الطبيعة وإن حاولنا العمل ضدها فسنفشل كل مرة». هذا قاله تيد جيفنز، وكتبته أنا قبله بسـنوات عدة في سلسـلة مقالاتي «آخر قرون الإنسـان» المنشورة في جريدة «الأخبار» القاهرية. بالطبع كتبت المعنى وليس الحرف.

خطر ببال جيفنز أن يبني منزلاً متنقلاً يمكن إنزاله تحت الأرض عندما تقترب عاصفة. اسـتغرق هو وفريقه سنوات لفهم تعقيدات تكنولوجية لتحقيق فكرته. كانت النسـخة السـابعة من التصميمات ناجحة يتحرك فيها المنزل بأنظمـة هيدروليكيـة. أسـاس المنزل حوض تحـت الأرض من الإسـمنت المدعم وتحته طبقة مـن الحصى، يتم التحكـم بـه برافعات هيدروليكية. أراد جيفنـز أن يجعل المنزل أقل وزناً من البنـاء التقليدي بحيث يمكن النظام الهيدروليكي المركزي أن يرفعه على ذراع. كانت الفكرة أن يكون الشكل بسيطاً، ومواد البناء خفيفة والغلاف من الكيفلر. تغليفه بالكيفلر يبقي شكله إروديناميكياً. الكيفلر مادة خفيفة وقوية ومكلفة تستخدم في صنع السترات الواقية من الرصاص، لذا فحلم جيفنز بإنشاء قرية كاملة من الكيفلر سيكون مكلفاً جداً. تعتمد الفكرة على وصل القرية بأقمار المناخ الاصطناعية حتى يتم إنزال البيوت بالتزامن عند الضرورة.

يحلـم تيد جيفنز أيضاً ببناء منازلنـا من طريق طابعات ثلاثية الأبعاد، وربما إنشـاء مصدات عواصف لكل منطقة سكنية. يحلم ببناء منزل يكون كل شيء فيه آلياً. بناء منزل كالجسم البشري يصلح نفسه في حال حدوث ضرر. إن كانت هناك عاصفة يصنع غلافاً ويزيله في اليوم التالي... هذه الأفكار المجنونة ستشـعل شـرارة أفكار أخرى. هذا هو المستقبل.

طاقة.. وكربون

مع انتهاء المؤتمرات الأممية التي مهدت الطريق أمام أجندة التنمية المستدامة حتى العام 2030 بات على الدول والحكومات أن تتعاون في ما بينها لتنفيذ، قدر المستطاع ما نصت عليها أجندة التنمية المستدامة لحماية الكوكب والإنسان وتحقيق الرفاه. وفي ضوء ما تم التوصل اليه في مؤتمر باريس حول المناخ فقد بات على الدول أن تقترب أكثر وأكثر من التحديات من خلال فكر ورؤية واستمرارية بمعنى أن التعاون الدولي من شأنه أن يسمح بخفض سريع لمستويات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي وتعزيز آمن الطاقة والأمن الغذائي وتسريع الابتكار.

وتعرض المقالتين التاليتين الدروس المستفادة في تحقيق أجندة التنمية المستدامة حيث كتب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو مقالاً بعنوان (العلم والتنمية المستدامة) جاء فيه:

يبدو أن نشر العلم النووي حقق فوائد كبيرة للدول النامية، ولكن تلك الدول لم تعد ببساطة جهات سلبية متلقية للتقنيات التي تخترعها وتتبادلها شريكاتها من الدول المتقدمة، بل على العكس، اكتسبت عدة دول نامية مستويات مرتفعة من الخبرة باتت تستخدمها بابتكار، لتحقيق فائدة لها ولغيرها.

أهداف التنمية المستدامة، التي تم تبنيها مؤخراً، والتي تهدف إلى إنهاء الفقر وحماية الكوكب وتعزيز الازدهار للجميع بحلول سنة 2030، هي بالتأكيد أهداف طموحة، ولو أردنا تحقيق تلك الأهداف فينبغي أن تمنح الدول الأفقر في العالم حرية الوصول لأفضل اكتشافات العلم والتقنية، ولحسن الحظ فإن لدى العالم نموذجاً جيداً يمكن تقليده من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا النموذج يتعلق بنشر التقنية النووية السلمية.

لقد عملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقوداً من الزمن مع منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من التقنية النووية والتقنيات المرتبطة بها لتحسين أمن الغذاء وتطوير التنمية الزراعية، وعلى سبيل المثال في أجزاء من الصين والهند وباكستان ساهمت التقنيات النووية في تحقيق انخفاض ملموس في انجراف التربة، كما قام البروفيسور البيروفي مارينو روميرو باستخدام الطفرة الناتجة عن الإشعاع وتقنيات أخرى في تطوير أصناف من الشعير ذات إنتاجية عالية، وهي تشكل حالياً أكثر من ٩٠ في المئة من إنتاج الشعير الذي يزرع في البلاد.

لكن تطبيقات العلوم النووية تمتد إلى ما هو أبعد من الزراعة، فالسلفادور الآن تستخدم التقنية النووية في مراقبة مياهها الساحلية للبحث عن السموم البحرية التي يمكن أن تهدد صناعتها السمكية الحيوية.

إن مثل هذه التقنيات لديها استخدامات طبية حيوية كذلك، فالأدوات البسيطة المشتقة من التقنية النووية ساهمت في تسريع اكتشاف فيروس الإيبولا عندما تفشى المرض مؤخرا في غرب إفريقيا، أما في المجال الصناعي فأصبح استخدام أشعة «غاما» من أجل تعقيم المعدات الطبية وحماية الأغذية من التلوث أكثر شيوعا في البلدان النامية، وفي موريتانيا وبمساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تم مؤخرا افتتاح أول مركز للطب النووي، والذي يقدم خدمات شاملة في التشخيص ومعالجة وادارة مرض السرطان والأمراض الأخرى.

وبالطبع هناك الطاقة النووية،

إذ يوجد حاليا حوالي 25 دولة نامية تنظر في إنشاء محطات طاقة نووية من أجل التعامل مع التحدي المزدوج المتمثل في التحقق من وجود موارد طاقة يمكن التعويل عليها والحد من انبعاثات غاز الدفيئة.

ومن الواضح أن نشر العلم النووي قد حقق فوائد كبيرة للدول النامية، ولكن البلدان النامية لم تعد ببساطة جهات سلبية متلقية للتقنيات التي تخترعها وتتبادلها شريكاتها من الدول المتقدمة، بل على العكس من ذلك، اكتسب العديد منها مستويات مرتفعة من الخبرة تستخدمها من أجل الابتكار، وذلك لتحقيق الفائدة لها ولغيرها.

على سبيل المثال، تأتي الهند كدولة تتمتع بالخبرة في استخدام الطاقة النووية، لتتصدر طليعة التنمية التقنية في مجالات مثل المفاعلات السريعة، كما أن ماليزيا تنقل إلى السودان خبرتها الكبيرة في الاختبارات

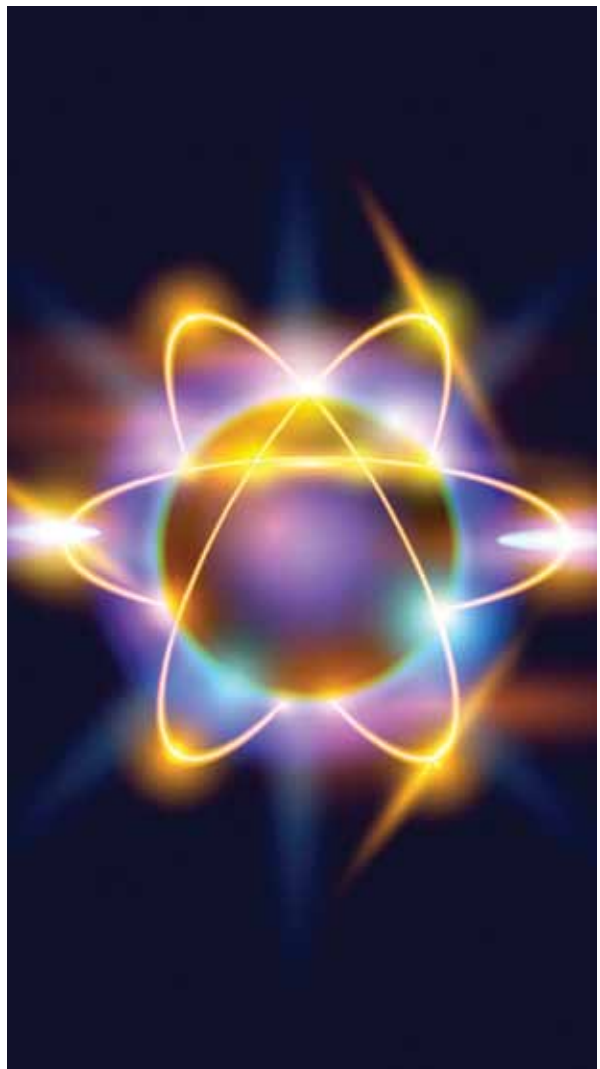

غير المدمرة (يتم فيها استخدام الإشعاعات الأيونية لاختبار جودة مجموعة من المنتجات المصنعة من أنابيب النفط والغاز إلى مكونات الطائرات)، لقد نقلت فيتنام تقنية المشع والمستخدمة في الصناعات البتروكيماوية والمعادن الى أنغولا.

إن الدروس المستفادة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة واضحة، وأولها أن الخبرة في المجال النووي تسلط الضوء على اتساع الفرص في العلم والتقنية والتي تحقق القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الجزئي، مما يعني دعم التنمية بشكل عام.

يجب السماح للدول النامية كذلك بتحديد أولوياتها، وأن تكون في الطليعة من أجل تحقيقها، علماً أنه ينبغي على الدول المتقدمة دعم تلك الجهود عن طريق نقل الخبرة والمعرفة، وليس فقط من خلال تزويد المعدات، وهذا يتطلب تحولاً في العقلية، فالدول المتقدمة يجب أن تغير تصورها عن العالم النامي كمصدر للعمالة الرخصية أو كمكان للإنتاج الرخيص التكلفة، وعوضاً عن ذلك ينبغي على تلك الدول معاملة الدول النامية كشريكة كاملة قادرة، ليس فقط على عمل الأبحاث والتنمية ذات التقنية المرتفعة فحسب، ولكن أيضا المساهمة بشكل متساوٍ في المشاريع المشتركة.

إن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة يسلط الضوء على الأهمية الحيوية للعلم والتقنية، بينما يدعو العالم - ولاسيما الدول النامية - لدعم النمو الصناعي والتطوير التقني وتشجيع الابتكار وزيادة الانفاق على الأبحاث والتنمية، غير أن تحقيق هذا الهدف سيتطلب من الحكومات أن تظهر التزاماً سياسياً مستداماً، ليس فقط من خلال تبني السياسات والحوافز الصحيحة، ولكن أيضاً من خلال تأمين الموارد الكافية، كما أنها ستتطلب من الشركات العالية التقنية، أن تسعى لتحقيق شراكات مع الدول النامية كجزء من المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات.

لكن الحقيقة هي أن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر – من إنهاء الجوع وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي إلى المحافظة على الأنظمة البيئية – تعتمد بدرجات مختلفة على مدى فعاليتنا في استخدام العلم والتقنية، وبينما يبدأ العالم هذه الرحلة التي تستغرق خمسة عشر عاماً فإن الإقرار بهذه الحقيقة الملحة أمر مهم جداً.

وتحت عنوان (خطة لسعر الكربون) للكاتب بيير أندريه جوفيت و الكاتب كريستيان دو بيرثوس « جوفيت أستاذ الاقتصاد في جامعة Paris-Ouest-Nanterre-la Défense، والمدير العلمي لكرسي اقتصاد المناخ في دامعة باريس دوفين، أما دو بيرثوس فهو أستاذ الاقتصاد في جامعة باريس دوفين، ورئيس كرسي اقتصاد المناخ، وقد اشترك الكاتبان في تأليف الكتاب الذي نشر مؤخراً بعنوان «رأسمال أخضر: منظور جديد إلى النمو».

أنه قبل انعقاد مؤتمر باريس فشلت محادثات المناخ الدولية في إيجاد آلية قادرة على الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس

الحراري العالمي بنجاح، ففي عام 1997، حاول بروتوكول كيوتو استخدام نظام يقوم على حصص قابلة للتداول لإنشاء سعر للانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون، ولكنه تعثر بعد أن رفضت الولايات المتحدة والعديد من البلدان الناشئة الانضمام إليه.

وفي 2009، قدّم مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاغن «عملية التعهد والمراجعة»، والتي بموجبها تقرر الدول، من جانب واحد، مقدار الخفض الذي تعتزم إنجازه، ونتيجة لهذا، تعهدت الولايات المتحدة والعديد من الاقتصادات الناشئة لأول مرة بخفض الانبعاثات، ولكن هذا النظام أيضاً معيب بشدة؛ فهو لا يضمن خفض الانبعاثات في الدول النامية، بل ربما شجع بعض الدول على القيام بأقل مما كانت لتفعله حتى يتسنى لها الحفاظ على موقف تفاوضي قوي.

واعتبر الكاتبان أن اجتماع زعماء العالم في باريس في ديسمبر الماضي في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، كان مناسبة للتوصل إلى اتفاق فعّال، وضرورة أساسية للعمل نحو نظام واضح وشفاف لتسعير الكربون، لتشجيع الحكومات على العمل معاً وفقاً لخطة مشتركة.

تشير الدراسات التي أجريت قبل انعقاد مؤتمر باريس إلى أن التعاون الدولي من شأنه أن يسمح بخفض سريع لمستويات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، كما تسلط الدراسات الضوء على الفوائد المتسلسلة التي

قد تترتب على اتخاذ تدابير سريعة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك الحد من التلوث المحلي، وتعزيز أمن الطاقة والأمن الغذائي، وتسريع وتيرة الابتكار والإبداع.

وللتعجيل بالتحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون، فلابد أن يكون الاتفاق الدولي قابلاً للتطبيق على جميع البلدان؛ وأن يشمل نظاماً مشتركاً ومتماسكاً للرصد، والإبلاغ، والتحقق؛ وأن يوفر حوافز اقتصادية قوية على نطاق عالمي.

كانت آلية «السعر والحسم» التي اقترحناها مستلهمة من مخطط «الثواب والعقاب» في فرنسا، والذي يقضي بفرض ضريبة على مشتري السيارات الجديدة أو منحهم مكافأة اعتماداً على كم الانبعاثات التي تصدرها مركبته من ثاني أكسيد الكربون، وبموجب النظام الذي نقترحه، تدفع الدولة التي تتجاوز المتوسط العالمي لنصيب الفرد في الانبعاثات مبلغاً معيناً في مقابل كل طن من ثاني أكسيد الكربون (أو ما يعادله) فوق عتبة محددة سلفا، أما الدول حيث الانبعاثات أقل من المتوسط فيتم تعويضها عن التلويث الأقل.

وسوف تستفيد من هذا النظام في مستهل الأمر الدول، حيث يُعَد نصيب الفرد في الانبعاثات الأدنى، وهذا يعني أن أغلب الأموال سوف تتدفق نحو البلدان الأقل نموا، وبمجرد أن تعمل بكل طاقتها فستشجع هذه الآلية الدول كافة على خفض انبعاثاتها على أساس نصيب الفرد، وهذا يعني بالتالي تضييق الفجوة بين المدفوعات والحسومات.

وسوف يعتمد تحديد السعر المثالي للكربون على أهداف الاتفاق، فعلى سبيل المثال، السعر الذي يتراوح بين دولار واحد إلى دولارين عن كل طن سيولد من 14 إلى 28 مليار دولار، وهو مبلغ كاف لتمويل نشر عمليات الرصد والمراجعة والتحقق في البلدان النامية. ويشمل اتفاق كوبنهاغن تعهداً من قِبَل الدول الغنية بإنفاق 100 مليار دولار سنوياً بعد عام 2020 لمساعدة البلدان الأقل نمواً على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، أما السعر الذي يتراوح بين سبعة إلى ثمانية دولارات لكل طن فسوف يولد ما يكفي من الإيرادات للوفاء بهذا الوعد، مع تدفق المال إلى الدول حيث تنخفض الانبعاثات عن كل فرد.

سوف يأتي ما يزيد قليلاً على 60 مليار دولار من هذه المليارات المئة من الدول الغربية واليابان، وأقل قليلاً من 20 مليار دولار سيأتي من البلدان المصدرة للنفط والغاز (روسيا والمملكة العربية السعودية بشكل خاص) والاقتصادات الآسيوية المرتفعة النمو (بما في ذلك الصين وكوريا الجنوبية)، وبالتالي فإن فرض آلية «السعر والحسم» يعيد توزيع الأموال بين الدول بما يتفق مع مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكنها متغايرة والقدرات الخاصة بكل مشارك على حِدة.

سوف يكون نظام السعر والحسم فعّالاً وعادلاً في آن، ذلك أن كل مواطن في العالم سوف يتمتع بنفس الحق في إطلاق الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي، وسوف تخضع كل دولة لنفس الحوافز على هامش الحد من الانبعاثات.

تتلخص العقبة الرئيسية التي يتعين علينا أن نتغلب عليها في إنشاء مثل هذا النظام في إقناع حكومات الدول المانحة بدفع ثمن انبعاثاتها الكربونية، وسوف تكون هذه التكلفة متواضعة نسبة إلى حجم اقتصادات هذه الدول، علماً بأن أي اتفاق ناجح للتصدي لتغير المناخ لابد أن يطالب بالتزامات مماثلة. وإذا لم تكن البلدان الغنية قادرة على الموافقة على دفع سعر متواضع للكربون، فسوف تُعَد المحادثات في باريس فاشلة لا محالة.

بروجكت سنديكيت بالاتفاق مع الجريدة

سلة الخبز الأفريقية

بول كاجامي وكيه واي امواكو

منتدى التحول الإفريقي سينعقد في مارس المقبل في كيجالي، وسيجمع بين شخصيات رائدة من الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني الإفريقية لمناقشة الخطوات العملية نحو التحول الزراعي في إفريقيا، والدفعة الأوسع نطاقاً لبناء اقتصادات قادرة على المنافسة على مستوى العالم.

في اليوم العالمي الأول للغذاء في عام 1945، احتفل الناس في مختلف أنحاء العالم بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وإطلاق أول تحرك عالمي منسق لمكافحة الجوع، وهذا العام، في اليوم العالمي السبعين للغذاء، تحتشد البلدان وراء أهداف التنمية المستدامة، والتي يدعو أحدها إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، جنباً إلى جنب مع إنشاء نظام غذائي أكثر مرونة واستدامة، ولكن من الممكن أن يتحقق هذا؟

مع تزايد عدد سكان العالم بسرعة (إلى ما يقرب من 8.5 مليارات نسمة بحلول عام 2030)، وتزايد وضوح تأثير تغير المناخ، وتضاؤل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، لا أحد يستطيع أن ينكر أن تحقيق هذه الغاية سيكون أمراً شديد الصعوبة، ولكن بالنسبة إلى إفريقيا، التي تضم 60 % من الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى العالم، فضلاً عن المناخ المفضي إلى تنوع هائل من المحاصيل الزراعية، فإن السعي إلى القيام بذلك يمثل فرصة رائعة لضمان الأمن الغذائي للأفارقة (واحد من كل أربعة من الأفارقة يعاني نقص التغذية) وتعزيز اقتصاد القارة بتحويلهم إلى مصدرين رئيسين للغذاء.

ورغم أن العديد من الاقتصادات الإفريقية شهدت نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة، فقد ظل القطاع الزراعي راكداً، والواقع أن الزراعة الإفريقية لا تزال واقعة تحت هيمنة صغار المزارعين الذين يفتقرون إلى القدرة على الحصول على التكنولوجيا المعززة للإنتاجية، ويركزون في الأساس على نطاق ضيق من المنتجات، ويظل ارتباطهم بالأسواق والتصنيع والاقتصاد الأوسع ضعيفا، وبعيداً عن تقويض الأمن الغذائي- حيث تظل إفريقيا من المناطق الرئيسة المستوردة للغذاء- تساهم الإنتاجية الزراعية المنخفضة في استمرار الفقر في المناطق الريفية، حتى مع بروز طبقة متوسطة في العديد من مدن إفريقيا.

الواقع أن إفريقيا من الممكن أن تتحول إلى سلة غذاء للعالم أجمع، بل ينبغي لها ذلك، ولكن لتحقيق هذه الرؤية- وبطريقة مستدامة بيئياً- فلابد أن يخضع القطاع الزراعي في إفريقيا إلى تحول حقيقي يستلزم استمارات رأسمالية أعلى، وتنوعاً كبيراً في المحاصيل، وتحسين الروابط بالأسواق الاستهلاكية الحضرية المزدهرة، وعلاوة على ذلك، يتعين على إفريقيا أن تبدأ تصنيع المنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة الأعلى للاستهلاك المحلي والتصدير، وخصوصاً إلى بلدان مثل الهند والصين، حيث يشهد الطلب نمواً كبيرا.

مـن أوروبا إلى أميركا الشـمالية إلى شـرق آسـيا وأميركا اللاتينيـة، أثبتـت التطـورات الزراعيـة أنهـا بشـير رئيـس بالتنمية الصناعية والمكاسب في مستويات المعيشة، وتتمتـع إفريقيـا بميـزة إضافيـة متمثلـة بالتكنولوجيات التـي افتقرت إليهـا مناطق أخرى في هـذه المرحلة التي تمر بها من التنمية الزراعية، من الطاقة الشمسية القادرة على المنافسة من حيث التكلفة خارج الشبكة إلى آليات رسـم خرائط خصائص التربـة، وتنظيم اسـتخدام المياه، وضمـان قدرة المزارعيـن على الوصول إلـى المعلومات الدقيقة عن الأسعار.

وقد بدأ الإبداع بالفعل، فرواندا على سـبيل المثال تعمل على ربـط الدعم الزراعي بخدمات أوسـع مثـل الكهرباء والتعليـم، وتحمـل المجتمعـات الزراعية فـي البلاد لواء الريـادة فـي إنشـاء هياكل صنـع القـرار التشـاركية في مجالات مثـل التخطيـط الزراعي وآليات فـض المنازعات لتسوية النزاعات بين المزارعين.

ولتعزيـز الإبـداع الزراعـي والتحديـث، يتعيـن على الحكومـات أن تضمـن حصـول المزارعيـن علـى سـندات ملكيـة آمنـة لأراضيهـم، وبالتالـي الحافز لتنفيـذ الاسـتثمارات اللازمـة، ويكمـن التحدي في حقيقة مفادها أن الأراضـي في العديد من مناطق إفريقيـا ذات ملكيـة جماعيـة، حيـث يتمتـع جميـع سـكان القريـة تقريبـاً بحقـوق تقليديـة في بعض الأراضـي الزراعيـة، وهـو النظـام الـذي سـاعد في منع انعـدام الملكية والفقر المدقـع في المناطق الريفيـة. ونظـراً لهـذا فـإن الإصلاحـات الرامية إلى جعـل حيازة الأراضي أكثر توافقاً مع الزراعة التجارية الحديثـة لابـد أن تكون حساسـة للتقاليـد المحلية وأن تحتـرم حقـوق الملكيـة للمجتمعـات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة التقليدية.

بطبيعة الحال، قد لا تخلو التنمية الزراعية من مزالق خطيرة قد تؤثر فـي الاقتصاد بالكامل، والتي يجب أن يتم التعامل معها بحرص. على سبيل المثال، مع تسبب مكاسـب الإنتاجية المدفوعة بالتكنولوجيا علـى تقليـص عـدد العامليـن المطلوبيـن فـي المزارع، تصبح الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز تشغيل العمالـة في أجزاء أخرى من سلسـلة القيمة وإدارة الهجرة إلى المدن أكثر أهمية.

ومع انتشار البطالة إلى حد كبير بالفعل بين سكان المناطق الريفية، لم يعد هناك مجال لإهدار الوقت فـي تنفيـذ مثـل هـذه الاسـتراتيجيات، ومن حسـن الحـظ أن سـكان إفريقيـا مـن الحاصليـن علـى تعليم متزايد الجودة، والذين هم غير مهتميـن إلـى حـد كبير بـالعمـل

المضني في زراعة الكفاف، مناسبون تماماً لشغل الوظائف ذات القيمة المضافة الأعلى الناشئة في القطاع الزراعي وخارجه.

ومن بين المزالق المحتملة الأخرى في التنمية الزراعية الأضرار البيئية، بما في ذلك التدهور البيئي، وتعديين مغذيات التربة، والاستخدام المفرط للمياه، وتلوث المياه، وهنا مرة أخرى، من الممكن أن تستفيد إفريقيا من الخبرات والمعارف التي لم يكن بوسع مناطق أخرى الوصول إليها في مرحلة مماثلة من تطورها الزراعي، ومن خلال الاعتماد على أفضل الممارسات في بلدان أخرى- وتجنب أخطائها- تصبح إفريقيا قادرة على تطوير نظام زراعي مستدام بيئياً ويتناسب مع الظروف الإفريقية.

ويتعين على مثل هذا النظام أن يعطي أولوية قصوى لحماية التنوع البيولوجي ومنع ظهور الزراعات الأحادية في مختلف أنحاء القارة، التي تُعَد موطناً لبعض أكثر الأنظمة البيئية في العالم ثراء، ولابد أن تكون الاعتبارات المرتبطة بتغير المناخ- بما في ذلك التكاليف المتوقعة لتخفيف الآثار والتكيف معها- ذات أهمية مركزية في عملية تطوير الزراعة ورفع مستواها، بما في ذلك البنية الأساسية ذات الصلة.

في نهاية المطاف، يتعين على كل دولة أن ترسم مسارها نحو التنمية الزراعية، ولكن التعاون - حتى لمجرد تبادل الأفكار ومحاكاة أفضل الممارسات- من الممكن أن يساعد هذه العملية إلى حد كبير، ولهذا السبب سينعقد منتدى التحول الإفريقي في مارس المقبل في كيجالي، والذي يجمع بين شخصيات رائدة من الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني الإفريقية لمناقشة الخطوات العملية التالية نحو التحول الزراعي في إفريقيا، والدفعة الأوسع نطاقاً لبناء اقتصادات قادرة على المنافسة على مستوى العالم.

وسيكون التحول الزراعي في إفريقيا عملية طويلة ومعقدة، لكنها عملية تنطوي على القدرة على ضمان الأمن الغذائي الإقليمي، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والمساعدة في إطعام العالم في نهاية المطاف، ونحن على ثقة بارتفاع زعماء إفريقيا إلى مستوى التحدي.

دول ضعيفة... وبلدان فقيرة

أنجوس ديتون

ما يحتاج إليه الفقراء هو حكومة فعّالة تعمل معهم من أجل بناء الحاضر والمستقبل، لكن المساعدات الخارجية المقدمة لهذه الحكومات تزيد من الصعوبات التي تواجه البلدان الفقيرة التي تحاول الخروج من دائرة الفقر، وقد يكون خفض المساعدات خطوة أولى يجب القيام بها لحل هذه المشكلة.

نشأت في اسكتلندا وتربيت على التفكير في رجال الشرطة باعتبارهم حلفاء، وطلب المساعدة من أي منهم كلما احتجت إلى المساعدة، ولتتخيل كم الدهشة التي أصابتني في أولى زياراتي إلى الولايات المتحدة، وكنت في التاسعة عشرة من عمري، عندما قوبلت بوابل من الشتائم والبذاءات من شرطي في مدينة نيويورك كان ينظم حركة المرور في ساحة «تايمز سكوير» بعد أن سألته عن الطريق إلى أقرب مكتب بريد، وفي أوج حيرتي وارتباكي إزاء ذلك الموقف، ألقيت بمظروف يحتوي على مستندات مستعجلة لصاحب عملي في صندوق قمامة تصورت أنه يبدو إلى حد كبير كصندوق بريد.

الواقع أن الأوروبيين يميلون إلى النظر بمشاعر أكثر إيجابية إلى حكوماتهم مقارنة بالأميركيين، الذين أصبح فشل ساستهم على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات والمحليات أمراً مألوفاً معتادا، ورغم هذا فإن حكومات الأميركيين المختلفة تحصل منهم الضرائب، وفي المقابل تقدم لهم الخدمات التي بدونها لا يمكنهم أن يعيشوا حياتهم بسهولة.

إن الأميركيين، مثلهم في ذلك كمثل العديد من مواطني الدول الغنية، ينظرون إلى الجهاز القانوني والتنظيمي، والمدارس العامة، والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي للمسنين، والطرق، والدفاع والدبلوماسية، والاستثمارات الضخمة من الدولة في البحوث، وخاصة في مجالات مثل الطب، باعتبارها من الأمور المفروغ منها والمسلم بها. ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نزعم أن كل هذه الخدمات جيدة كما ينبغي لها أن تكون أو أن الحكومات توفرها للجميع على قدم المساواة، ولكن الناس يسددون الضرائب المستحقة عليهم غالبا، وإذا كانت الطريقة

التي يتم بها إنفاق أموال الضرائب غير مرضية في نظر البعض، فإن هذا يستتبع إطلاق مناقشات عامة، وتسمح الانتخابات المنتظمة للناس بتغيير الأولويات.

كل هذا واضح ولا يحتاج إلى تنبيه، على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في بلدان غنية تقودها حكومات فعّالة، ولكن أغلب سكان العالم لا يعيشون في مثل هذه البلدان.

في الكثير من بلدان إفريقيا وآسيا، تفتقر الدول إلى القدرة على تحصيل الضرائب أو تقديم الخدمات، والواقع أن العقد بين الحكومة والمحكومين - وهو غير مثالي في البلدان الغنية- غالباً ما يغيب تماماً في البلدان الفقيرة، كان شرطي نيويورك غير مهذب إلى حد كبير (ومشغول بتقديم الخدمة)، ولكن في الكثير من بلدان العالم يقع الناس فريسة لرجال الشرطة الذين من المفترض أن يوفروا لهم الحماية، فيفرضون عليهم بدلاً من ذلك الإتاوات أو يضطهدونهم لمصلحة رعاة أقوياء.

وحتى في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل الهند، تواجه المدارس والعيادات العامة تغيباً لأعداد كبيرة من العاملين لديها (من دون عقاب)، ويعطي أطباء القطاع الخاص الناس ما يرغبون (في تصورهم) في الحصول عليه- الحُقَن، والحَقن في الوريد، والمضادات الحيوية - ولكن الدولة لا تنظم عملهم، والعديد من الممارسين غير مؤهلين على الإطلاق.

وفي مختلف بلدان العالم النامي، يموت الأطفال لأنهم يولدون في المكان الخطأ، ليس نتيجة لإصابتهم بمرض غريب أو مستعص، بل بفعل أمراض الطفولة الشائعة التي عرفنا كيف نعالجها منذ ما يقرب من قرن من الزمان، وفي غياب الدولة القادرة على تقديم الرعاية الصحية الروتينية للأم والطفل ستستمر الوفيات بين هؤلاء الأطفال.

وعلى نحو مماثل، في غياب حكومة قادرة لا تعمل التنظيمات وسبل فرضها على النحو اللائق، الأمر الذي يفرض على الشركات صعوبات جمة في مزاولة أعمالها، وفي غياب المحاكم المدنية العاملة كما ينبغي لها، فليس هناك ما يضمن قدرة رجال الأعمال المبدعين على جني ثمرات أفكارهم.

إن غياب قدرة الدولة- بمعنى عدم توفيرها للخدمات وسبل الحماية التي يعتبرها سكان البلدان الغنية من الأمور المسلم بها- أحد الأسباب الرئيسة للفقر والحرمان في مختلف أنحاء العالم، وبدون دول فاعلة تعمل مع مواطنين فاعلين ومشاركين، فإن فرص تحقيق النمو اللازم للقضاء على الفقر العالمي تصبح ضئيلة للغاية.

ومن المؤسف أن البلدان الغنية في العالم تزيد الأمور سوءاً في وقتنا الحالي، صحيح أن المساعدات الخارجية- التحويلات من البلدان الغنية إلى الفقيرة- تحسب لها إلى حد كبير، وخصوصا في ما يتصل بالرعاية الصحية، التي ما كان العديد من الأحياء اليوم ليظلوا على قيد الحياة لولاها، ولكن المساعدات الخارجية تعمل أيضاً على تقويض عملية تطوير القدرات المحلية للدول.

ويتجلى هذا في أوضح صوره في البلدان الفقيرة- وأغلبها في إفريقيا- حيث تتلقى الحكومات المساعدات بشكل مباشر، وحيث تكون تدفقات المساعدات ضخمة نسبة إلى الإنفاق المالي (وهو أكثر من نصف المجموع غالبا)، ومثل هذه الحكومات لا تحتاج إلى عقود مع مواطنيها أو برلمانات أو أنظمة لتحصيل الضرائب، وإذا كانت قابلة للمساءلة أمام أي كيان فهو الجهات المانحة؛ ولكن حتى هذا يفشل في الممارسة العملية، لأن الجهات المانحة الخاضعة للضغوط من المواطنين في بلدانها (والتي تريد حقاً مساعدة الفقراء)، تحتاج إلى صرف الأموال بقدر ما تحتاج حكومات الدول الفقيرة إلى تلقيها، إن لم يكن أكثر.

ولكـن ماذا عن تجاوز الحكومات وتقديم المسـاعدات مباشـرة إلى الفقراء؟ من المؤكد أن التأثيرات المباشـرة سـتكون أفضل في الأرجح، وخصوصا في البلدان التي يصل قدر ضئيل من المسـاعدات التي تسلم من حكومة إلـى حكومـة للفقـراء، والحق أن الأمـر يتطلب مبلغـاً ضئيلاً من المـال إلى حد مذهل- نحو ١٥ سـنتاً مـن الدولار الأميركي يومياً لكل بالغ في العالم الغني- لرفع الجميع على الأقل إلى خط الفقر المدقع (دولار واحد يوميا).

ورغـم ذلـك فإن هـذا ليـس بالحـل الناجـح، فالفقـراء يحتاجون إلـى حكومـات حتى يتسـنى لهم أن يعيشـوا حيـاة أفضـل؛ وإخـراج الحكومات من المعادلة قد يحسـن الأمور في الأمـد القريب، ولكن هذا من شـأنه أن يخلف المشـكلة الأساسـية بلا حل، فالدول الفقيرة لا تسـتطيع أن تسـمح بإدارة خدماتها الصحية من الخـارج إلى الأبد، فالمسـاعدات الخارجيـة تقوض أكثر مـا يحتاج إليه الفقراء: الحكومـة الفعّالة التي تعمل معهـم من أجل بناء الحاضر والمستقبل.

والأمـر الوحيد الذي بوسـعنا أن نفعله هـو أن نحض حكوماتنا على التوقف عن القيام بهـذه الأمور التي تزيد من الصعوبات التي تواجه البلدان الفقيرة التي تحاول الخروج من دائرة الفقر، وقد يكون خفض المساعدات خطوة أولـى، ولكن هناك أيضاً ضرورة الحد من تجارة الأسـلحة، وتحسـين سياسـات التجارة وإعانـات الدعم في البلدان الغنيـة، وتقديـم المشـورة الفنية التي لا ترتبط بالمسـاعدات، وتطويـر أدوية أفضل للأمراض التـي لا تؤثر على الأغنياء، ولا يمكننا أن نساعد الفقراء من خلال جعل حكوماتهم الضعيفة بالفعل أشد ضعفا.

خطوط القتال ضد خط الفقر

كوشيك باسو

بعد تجربة خاضها الكاتب في العمل في مجال قياس الفقر في البنك الدولي، يؤكد أن العمل في ذلك المجال يشكل تحدياً في كل الأحوال، فإذا انحدر الفقر، اتهموا بمحاولة استعراض نجاحهم، وإذا ما ارتفع، قيل إنهم يعملون على ضمان بقائهم في العمل، وإذا ظل ثابتاً بلا تغيير، جاء الاتهام بمحاولة تجنب هاتين التهمتين.

كنت فترةً طويلة مستخدماً سعيداً لبيانات البنك الدولي بشأن الفقر العالمي، بوصفي أستاذاً جامعياً، ثم باعتباري كبير المستشارين الاقتصاديين للحكومة الهندية، فكنت أتتبع الاتجاهات وأحلل الأنماط عبر البلدان، ونادراً ما توقفت للتفكير في الكيفية التي يتم بها احتساب هذه الأرقام، ثم انضممت منذ ثلاث سنوات إلى البنك الدولي في منصب كبير خبراء الاقتصاد، فوجدت نفسي أشبه بزبون، يطلب عشاءه بسعادة في مطعمه المفضل، لكي يفاجأ بمن يطلب منه أن يذهب إلى المطبخ لإعداد الوجبة بنفسه.

إن العمل في مجال قياس الفقر يشكل تحدياً للبنك الدولي، فإذا انحدر الفقر، يتهمنا المنتقدون بأننا نحاول استعراض نجاحنا، وإذا ما ارتفع، يقولون إننا نعمل على ضمان بقائنا في العمل، وإذا ظل ثابتاً بلا تغيير، يتهموننا بمحاولة تجنب هاتين التهمتين.

من حسن الحظ أن شعوراً محرراً ينتاب المرء عندما يعلم أنه سوف ينتقد أياً كانت نتيجة عمله، ومع ذلك، فعندما شرع فريقنا في تحديد خط الفقر العالمي هذا العام (وبالتالي مدى انتشار الفقر)، كنت أعي تماماً رسالة التحذير التي جاءت على لسان أنجوس ديتون، الحائز جائزة نوبل في علوم الاقتصاد هذا العام، حينما قال: «لست متأكداً أن من الحكمة أن يلزم البنك الدولي نفسه بهذا المشروع إلى هذا الحد».

وبوسعي أن أدرك وجهة نظره، فقد كانت حسابات الفقر هذا العام شديدة الأهمية، ففي عام 2011، تم حساب تعادلات جديدة للقوة الشرائية (التي تقدر في

الأساس ما يمكن شراؤه بدولار أميركي واحد في بلدان مختلفة)، وأصبحت البيانات متاحة في عام 2014، وكان هذا أحد الأسباب وراء ضرورة التحقق من الكيفية التي يمكننا بها ضبط خط الفقر العالمي، وتقدير أرقام جديدة للفقر، ونشرها في تقرير الرصد العالمي، والذي أصدرناه في أكتوبر الماضي.

والسبب الثاني أن الأمم المتحدة ضمت القضاء على الفقر المزمن إلى أهداف التنمية المستدامة الجديدة، وهذا يعني أن قرارنا بشأن مكان رسم خط الفقر ربما يؤثر ليس فقط على مهمة البنك الدولي، بل أيضاً على أجندة التنمية التي تبنتها الأمم المتحدة وكل البلدان في مختلف أنحاء العالم، ومن الواضح أننا عندما عكفنا على دراسة الأرقام، كنا نضع نصب أعيننا مسؤولية خاصة وشاقة يتعين علينا أن نتحملها.

تحديد خط الفقر

كانت مهمتنا الأولى تتمثل في التعرف على الكيفية التي كان يتم بها تحديد خط الفقر سابقا، ففي عام 2005، عندما تم تقدير الجولة السابقة من تعادلات القوة الشرائية، كانت الطريقة المستخدمة تتلخص في تسجيل خطوط الفقر الوطنية في أفقر 15 دولة، وحساب المتوسط، ثم اعتبار ذلك المتوسط الخط العالمي. وقادنا ذلك إلى خط فقر عالمي يعادل 1.25 دولار، وكانت الفكرة أن الفقير هو أي شخص يقل استهلاكه اليومي المعدل وفقاً لتعادل القوة الشرائية عن دولار وربع الدولار.

وكانت صحة هذه الطريقة موضع تشكيك ــ وكنت شخصياً لدي بعض التحفظات، ولكن أين يُرسَم الخط في العام الأول ليس بالأمر المهم إلى حد ما، فبسبب عدم وجود تعريف فريد للفقر، فإن ما يهم هو رسم خط في مكان معقول ثم الإبقاء على ثباته من حيث الرقم الحقيقي (المعدل تبعاً للتضخم) حتى يتسنى لنا أن نتتبع أداء العالم والبلدان المنفردة من وقت إلى آخر.

يرى بعض المنتقدين أن خط الفقر، بما يعادل 1.25 دولار في عام 2005 كان منخفضاً للغاية، ولكن ما ينبغي أن يزعجهم حقاً هو أن نحو 14.5% من سكان العالم ــ واحد من كل سبعة أشخاص ــ كانوا يعيشون تحت ذلك الخط في عام 2011، ولأننا ملتزمون بالفعل بهدف إنهاء الفقر المدقع والمزمن بحلول عام 2030، فكان قرارنا الأول هو الإمساك بعصا القياس لقياس المعدل الثابت للفقر.

ونظراً للتضخم الحادث بين جولتي حساب معادلات القوة الشرائية، في عام 2005 وعام 2011، فمن الواضح أننا لابد أن نرفع خط الفقر الاسمي للإبقاء على الخط الحقيقي ثابتا، بيد أن تطبيق هذا على العالم ككل ليس بالأمر السهل على الإطلاق، فأي دولة ينبغي لنا أن نستخدم معدل التضخم لديها؟

تجربتان

وقد أجرينا تجربتين، الأولى كانت تضخيم خطوط الفقر المستخدمة في عام 2005 في البلدان الخمسة عشر باستخدام معدل التضخم لدى كل منها ثم أخذ المتوسط؛ وكانت التجربة الثانية القيام بنفس الأمر مع 101 دولة لدينا بيانات لازمة عنها، وقد رفعت الطريقة الأولى خط الفقر إلى 1.88 دولاراً والثانية إلى 1.90 دولارا.

ولكن ظل لدينا نهج ثالث محتمل: والذي يتمثل في رفع خط الفقر باستخدام مؤشرات تعادل القوة الشرائية بحيث ظلت نسبة الفقر العالمي دون تغيير (لأن معادل القوة الشرائية ينبئنا عن التكافؤ بين البلدان ولا ينبغي له أن يغير المستوى المطلق للفقر العالمي). وأسفرت هذه الممارسة عن خط فقر أعلى قليلاً من 1.90 دولارا، باختصار، بالحفاظ على منزلة عشرية واحدة، قادتنا كل الطرق الثلاث إلى 1.9 دولار، وهذا هو الخط الذي اعتمدناه.

لن نحظى دوماً بالحظ الطيب الذي يمكننا من استخدام ثلاث طرق مختلفة والوصول رغم ذلك إلى

نفس الخط تقريبا، وعلاوة على ذلك، من الممكن، بل ينبغي لنا، أن نقيس الفقر تبعاً للعديد من القياسات غير المال: فمتوسط العمر المتوقع، والتحصيل التعليمي، والصحة، والعديد من قياسات «الجوانب الوظيفية والقدرات البشرية» (كما يسميها أمارتيا سِن) جميعها مهمة، وفي سعينا إلى التصدي لهذه المشاكل في المستقبل وتوسيع قاعدة بحوث الفقر في البنك الدولي، أنشأنا اللجنة المعنية بالفقر العالمي التي تتألف من 24 عضوا ــ والتي يترأسها السير توني أتكنسون من مدرسة لندن للاقتصاد ونوفيلد كوليدج في أكسفورد ـ والتي سوف تقدم تقريرها في الربيع المقبل.

الواقع أن قياس الفقر يجتذب انتباه الساسة والباحثين الأكاديميين على حد سواء، ونحن لدينا كميات وافرة من النوعين، وقد كنا مثابرين في التعامل مع سياسة الفقر، ولكننا قاومنا الضغوط السياسية، وأخذنا في الاعتبار اقتراحات الباحثين، ولكننا استخدمنا قدرتنا على التمييز، فعلى سبيل المثال، كان أحد الباحثين شديد الإصرار على أن يكون خط الفقر 1.9149 دولار، وكان قراري أن تلك الأرقام الثلاثة الأخيرة إلى اليمين مفرطة بعض الشيء.

مراكش .. مدينة تزخر بالتاريخ والقيم الجمالية

مراكش مدينة مغربية، وصفت بأنها المدينة الحمراء، الفسيحة الأرجاء، الجامعة بين حر وظل ظليل وثلج ونخيل، هي عاصمة دولة المرابطين والموحدين والسعديين.

تقع مراكش على بعد 327 كلم جنوب غرب الرباط، 580 كلم جنوبي غربي طنجة، 239 كلم جنوب غرب الدار البيضاء، 196 كلم جنوبي غربي بني ملال، 177 كلم شرقي الصويرة و١٥٣ كلم شمالي شرقي أغادير. يقع نهر الأوريكا على بعد 30 كلم جنوبي مراكش ويمكن رؤية جبل ياغور المكلل بالثلوج جنوب المدينة.

تتمتع مراكش بمناخ شبه جاف حيث الشتاء معتدل ورطب والصيف جاف وحار، معدل الحرارة في المدينة يبلغ 28-29 درجة مئوية صيفاً و12 درجة مئوية شتاءً، ويماثل نمط ترسب مياه الأمطار شتاءً في مراكش باقي مناطق البحر الأبيض المتوسط، لكن بمعدلات أمطار أقل من نظيرتها المتوسطية.

لمحة تاريخية

تحدد المصادر التاريخية بناء النواة الأولى لمراكش سنة 1070 م على يد المرابطين حيث أسسها السلطان المرابطي يوسف بن تاشفين، الذي طورها و اتخذها عاصمة لملكه لتصبح المركز السياسي والثقافي للغرب الإسلامي. عاشت المدينة حقب تاريخية حيث دخل الموحدون المدينة سنة 1147م، واتخذوها عاصمة لحكمهم. وأنجزوا بها عدة معالم تاريخية وعرفت المدينة تحت حكم الموحدين إشعاعاً كبيراً جعل منها مركزاً ثقافياً واقتصادياً وسياسياً لا نظير له في الغرب الإسلامي. ثم جاءت فترة حكم المرينيون سنة 1269م القادمون من الشرق إلا أنهم اتخذوا من فاس عاصمة لهم لقربها من موطنهم الأصلي. لكن عادت مراكش كعاصمة على يد السعديين سنة 1551 وفي عهدهم شيدت بنايات ومنشآت جديدة من أهمها قصر البديع ومجمع المواسين وعدد من السقايات.

تحت حكم العلويين، قام المولى رشيد بترميم مسجد بن صالح المريني، إلا أن خلفه المولى إسماعيل أولَى كل اهتمامه بعاصمة حكمه الجديدة مكناس. أما السلطان سيدي محمد عمل على إعادة مراكش إلى مكانتها وذلك من خلال إنشاء أحياء ومعالم جديدة.

معالم قيمة

المغرب بطبيعته بلد سياحي جميل لا نظير له، ولمدينة مراكش خصوصية في الجمال، الذي يلمسه ويراه الزائر من الوهلة الأولى عند وصوله للمدينة الحمراء.

تحتوي مراكش على عدة معالم سياحية لاسيما القصور التي تشكل تاريخ ثري وقيمة حقيقية. من بين القصور قصر البديع ويعتبر من منجزات الملك السعدي أحمد المنصور الذهبي سنة 1578م وتشير المصادر التاريخية إلى ان السلطان قد جلب لبنائه وزخرفته أمهر الصناع والمهندسين المغاربة والأجانب حتى أن بعض المؤرخين والجغرافيين القدامى قد اعتبروه من عجائب الدنيا.

يقع قصر البديع في الجانب الشمالي الشرقي للقصبة، ويتميز التصميم العام للقصر بتوزيع متناسق للبنايات حول ساحة مستطيلة الشكل ، يتوسطها صهريج كبير بطول 90 مترا وعرض 20 مترا وأربعة صهاريج أخرى جانبية تتخللها أربع حدائق. أهم ما يميز قصر البديع كثرة الزخارف وتنوع المواد المستعملة كالرخام والتيجان والأعمدة المكسوة بأوراق الذهب والزليج المتعدد الألوان والخشب المنقوش والمصبوغ والجبس.

وقصر الباهية يقع وسط المدينة العتيقة التابعة لبلدية مراكش المدينة، شيدت قصر الباهية في القرن التاسع عشر عند مدخل المدينة العتيقة لمراكش من طرف أحد أشهر وزراء السلطان مولاي الحسن المعروف بباحماد. يمتد القصر على مساحة هكتارين تقريبا ويتألف من مرافق تضم روض صغير وصحن صغير وساحة شرفية مرصفة بالرخام تحيط بها أروقة مدعمة بأعمدة خشبية ورياض كبير بناه السي موسى ثم جناح خاص يعرف بـ (المنزه).
أما القبة المرابطية في مراكش تبرز جمالية الفن المعماري المرابطي. تقع القبة المرابطية بالجهة الجنوبية لساحة بن يوسف بالمدينة القديمة، ويعتبر تصميم هذه المعلمة من المميزات التي أكسبتها سمة التفرد، حيث برع مشيدوها في إعطائها شكلا مستطيلا، تحمل الواجهات الخارجية للقبة نقوشا غنية تمثل أقواسا وأشكالا تحاكي نجمة سباعية يزين مدخلها من جهتي الشمال و الجنوب قوسان مزدوجان على شكل حدوة فرس، و من جهتي الشمال و الشرق قوسان مفصصان.

تنتشر في مراكش العديد من المساجد وتعتبر أيضاً معالم تاريخية مهمة تجذب زوار المدينة. من بين هذه المساجد جامع الكتبية الذي يتميز بمتنزه كبير يحيط به. يتوسط جامع الكتبية مدينة مراكش، بالقرب من ساحة جامع الفنا. وتسمية المسجد مشتقة من «الكتبيين»، وهو اسم سوق لبيع الكتب يعتقد أنه كان بمقربة من المساجد.

ويعد جامع الفنا من أشهر المساجد بالمدينة حيث تشكل ساحة الجامع «ساحة الفنا» فضاءً شعبيا للترفيه، وبناء على ذلك تعتبر القلب النابض لمدينة مراكش حيث كانت وما زالت نقطة التقاء بين المدينة والقصبة المخزنية والملاح، ومركزاً للزوار من كل أنحاء العالم للاستمتاع بمشاهدة عروض منوعة لمروضي الأفاعي ورواة القصص، وعازفو موسيقى الشارع إلى غير ذلك من مظاهر الفرجة الشعبية التي تختزل تراثا غنيا وفريدا كان من وراء ترتيب هذه الساحة تراثا شفويا إنسانيا على لائحة منظمة اليونيسكو سنة 1997. إضافة إلى المساجد الأخرى كمسجد المنصور الموحدي، مسجد حارة الصورة، ومسجد الشيخ الجزولي.

الأبواب والأسوار

لا يقتصر تاريخ مراكش على المساجد فحسب بل هناك الأبواب والأسوار.. وقد اختلف المؤرخون حول تاريخ بناء أسوار مدينة مراكش، إلا أن أغلبهم يرجح ذلك إلى ما بين 1126 و1127م وكانت كلها مبنية بالتراب المدكوك أو ما يصطلح عليه محليا باسم (اللوح) أو (الطابية). من أشهر هذه الأبواب (باب دكالة، وباب أغمات) و يعتبران من الأبواب الرئيسية التي تتخلل أسوار المدينة العتيقة لمراكش، حيث يتوطن باب دكالة في جهتها الغربية ويؤدي إلى مسجد باب دكالة، بينما يوجد باب أغمات في الجهة الشرقية من المدينة العتيقة منفتحا بذلك على الطريق المؤدية إلى زاوية سيدي بن صالح.

كما تزهو مدينة مراكش بالحدائق والمتنزهات التي تضفي عليها جمال خلاب وطبيعة ساحرة مثل حدائق المنارة والتي تعود إلى عصر الموحدين التي كانت عبارة عن تكنة للتدريب الجنود على السباحة، وقد زينُوها بأشجار الزيتون في بداية القرن 12. تقع حدائق المنارة على بعد حوالي 3 كلم خارج أسوار مدينة مراكش.

أما حديقة ماجوريل تقع في في كليز وتسمى «الماجوريل» نسبة إلى اسم بانيها الرسام الفرنسي جاك ماجوريل الذي بدأ تأسيسها سنة 1924. وأصبحت أحد أهم معالم مدينة مراكش السياحية حيث تم تحويل المبنى المحاط بالحديقة إلى متحف للفنون الإسلامية. تحتوي الحديقة على نباتات وأزهار نادرة قادمة من القارات الخمس خصوصا مختلف أنواع نبات الصبار.

وحدائق أكدال أو بساتين أكدال هي منتزه طبيعي على مشارف مراكش بالمغرب، يمكن للزائر أن يجد فيها مئات من أشجار الزيتون والبرتقال والمشمش وغيرها من الأشجار المثمرة.

أماكن تستحق الزيارة

مراكش مدينة سياحية من طراز خاص نظرا لما تزخر به من إرث حضاري كبير، فقد أصبحت قبلة للسياحة العالمية ومقرا للمؤتمرات الدولية ذات المستوى الرفيع، لتحتل بذلك مكانة خاصة في المغرب الحديث. من الأماكن التي تستحق الزيارة في مراكش الجميلة:

مدينة الأسواق التجارية (البلدة القديمة) تحتوي المدينة على الأزقة الضيقة بأشكالها الملونة والتي تحتوي على الروائح والأصوات المميزة لتكون من بين أبرز المعالم السياحية في مراكش. يمكن الاستمتاع بشراء الهدايا التذكارية ، ومن أهم الهدايا التي لا ينبغي تفويتها : البابوش (الحذاء) ، العطور والتوابل ، التجول في سوق الجلود . إلى الغرب من منطقة السوق الرئيسية ، وفي نهاية شارع باب الدباغ ، توجد مدابغ مراكش التي تطرح جلود الحيوانات المصبوغة بالطريقة القديمة .

مدرسة بن يوسف والتي بنيت في عام 1565 من قبل السعديين ، تتميز بهندستها العمرانية من حيث الباحات الداخلية الصغيرة مع النمط النموذجي للعمارة الإسلامية . كما تتميز المدرسة بمظهرها الممزوج بالتبليط ، والسقوف العالية والنقوش المرسومة بالخط الكوفي والتي تستخدم كزينة في الكثير من المناطق الداخلية في هذا البناء .

متحف مراكش ، هو من المتاحف المميزة في المدينة والذي يضم مجموعة جذابة تجمع ما بين الفن المعاصر إلى النقوش القرآنية مع العمل بالسيراميك المحلي والمنسوجات والمسكوكات.

إمليل هي القرية الجبلية الساحرة باعتبارها نقطة انطلاق الرحلات إلى حديقة توبكال الوطنية والتي تقع على أعلى الجبال ، جبل توبقال ، فضلا عن تميزها بمسارات المشي الرائعة . يقبل الزوار إلى الحديقة للتمتع بالمناظر الخلابة إلى قرية Aremd الدائرية ، التي لديها إطلالات جذابة .

«فلسفة التوثيق.. صناعة المصادر المعلوماتية»

كلمة «التوثيق» واحدة من الكلمات الأكثر تعقيدا؛ ذلك أنها في دلالتها الشائعة اليومية قد تعني مجرد التأكيد ودعم الروابط الإنسانية، لكن لها بعدها العلمي كتنقيح وتحديد لمصداقية المصادر التاريخية، ولها جانبها القانوني في حفظ الحقوق، وجانبها السياسي فيما يتعلق بالعهود الدولية. وكتاب «فلسفة التوثيق.. صناعة المصادر المعلوماتية» الصادر أخيرا عن منشورات «ذات السلاسل» تأليف بشار محمد خالد خليفوه، هو كتاب على الرغم صغر حجمه، فقد حاول أن يطوف بين هذه المعاني، وأن يجد الرابط الأساس بينها، موضحا أهمية التوثيق في زمننا الراهن لعلتين على الأقل؛ الأولى هي الاحتياج غير المسبوق للمعلومات مع وفرتها وغزارتها وتعدد مصادرها الجديدة مثل شبكة الأنترنت. والثاني هو الحاجة للتأكد من صحة المعلومات وصدقية مصادرها خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي.

في الفصل الأول من الكتاب يقدم الباحث خلفية لدلالات التوثيق المتعددة وغايته؛ كالحفظ والأرشفة والاعتماد والتصديق، وكذا يقدم أنواع التوثيق وفوائده ومراحله، مبينا أنه بالتوثيق تصبح لدينا القاعدة المعرفية، وكذلك قواعد المعرفة والبيانات التي يمكن أن يستخدمها الباحث، أو تعد أساسا للنقاش والحوار. ويدخل في نطاق التوثيق مفهوم الوثيقة نفسها، وهو ما يشير إليه الكاتب في فصل آخر. فقد اختلف هذا المفهوم فصار يشمل أشكالا من النشاط الإنساني غير المادي أو الملموس، إضافة إلى ما نسميه بالتراث الشفوي أو المحكي الذي يشمل فنونا للأداء وحكايات شعبية وسيرا إلى غير ذلك. هذه الوثائق بالطبع تحتاج إلى أساليب مختلفة ومناهج معددة لاستخلاصها أولا ونقدها وترميمها وفهرستها أو التأكد من مصادرها، ومضاهاتها ومقارنتها. ويوضح مؤلف الكتاب أن قسما مهما من البحوث التاريخية المعاصرة لم يعد مجرد سرد للأحداث، وإنما انصب اهتمامه على اكتشاف وتفنيد الوثيقة. والحق أن من يتابع الكتابات التاريخية الوفيرة، خاصة في منطقتنا العربية نتيجة الصراعات المضطرمة والتغير السريع لأشكال الحياة، يجد الكثير منها مفتقرا إلى تأصيل المصادر، معتمدا على ذاكرة متآكلة أو أحكام شائعة غير مفندة، أو مصادر لا يصح أن ترقى إلى هذه الصفة. من هنا يبدو كتاب بشار خليفوه مهما لتصويب وإعادة توجيه البحث التاريخي «العفوي» ليتأسس على الدرس العلمي والمادة المنتقاة الموثقة.

يتطرق الباحث أيضا في نهاية كتابه إلى صناعة الموثّق، الذي لا يعد فقط جامع معلومات ومفندها، بل عليه أن يؤرشفها بطريقة علمية لكي يسهل استخدامها من قبل المهتمين والباحثين.

ومرة أخرى، لعل الجدالات الدائرة اليوم في كل المجالات السياسية والاجتماعية والدينية على صفحات مواقع التواصل أو وسائل الإعلام تكشف عن فقر هائل في التوثيق، يتسبب في لغط فارغ، وحوار لا أساس موضوعيا له، صانعا تحزبات وعداوات غير منطقية أو منصفة. المعلومة هي ما نحتاجه.. نعم. لكن أيضا معلومة موثقة يفتح كتاب «فلسفة التوثيق» الباب لتذكيرنا بها.

إصدارات

(التراث والتاريخ) رحلة في التراث والتاريخ العربي

كتاب المفكر المصري شوقي جلال (التراث والتاريخ)، يحفر في تراثنا وتاريخنا في العالم العربي متابعاً تيار الانسحاب للماضي من ناحية، وتيار العقل والواقع من ناحية أخرى. يؤكد شوقي جلال في كتابه أن الاتجاه إلى التراث في جوهره عمل سياسي، ومن ثم يضع أيدينا على بؤس الحياة حين يكون التراث خارج الزمن. وبعد تعرية ماضينا، يقودنا شوقي جلال إلى تراث شرقي آخر في مقارنة حية بين عالمين يدور حاضرهما حول: لماذا البحث عن التراث ومحاولة ربط أحداث التاريخ بالماضي كإشكالية عربية أكثر منها أي شيء آخر، لاسيما القضايا المستقبلية؟ وفق المؤلف؛ فإن الباحثين العرب والمسلمين بعامة قد غرقوا في مشكلة البحث عن الذات في التراث، على نحو فردي أو على أيدي جماعات متناثرة بل ومتنافرة، واتصل البحث عقوداً من دون أن يهتدي الباحثون إلى الذات المفقودة في بطون كتب التراث. ويطرح الكاتب عدة تساؤلات جوهرية : هل نفتقد في «حاضرات أيامنا» إطاراً عاماً لما يجب أن تكون رؤيتنا للتراث وصورة مجتمع المستقبل؟ لماذا نبحث عن ذاتنا؟ هل لمجرد أن استهوتنا المشكلة نظرياً؟ ولماذا نبحث عنها في صفحات كتب أكثرها لا يزال في حاجة إلى أن تخضع للبحث والدراسة على هدى منهج علمي؟

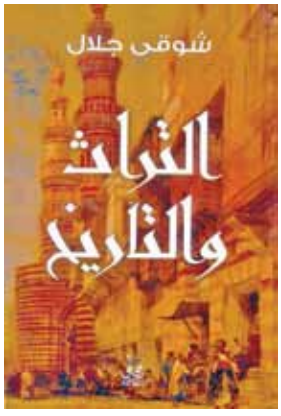

كما يذهب المؤلف إلى الوقوف على ناصية الضد من التراث أي الحداثة، ربما انطلاقاً من القاعدة التي تقول «وبضدها تتمايز الأشياء»، ويحاول أن يبلور رؤية موضوعية لها، فحين نذكر الحداثة أو المعاصرة ينصرف الذهن إلى الغرب بكل سلوكياته وقيمه، وليس آلية العصر كمنهج، بمعنى أدوات تفوّق الغرب - وليس حضارة الغرب بكل قيمها - وهو ما خصّه تساؤل رواد النهضة العربية: «لماذا تخلّف المسلمون وتقدم غيرهم»، ولهذا ليس غريباً وقد أخطأنا التعبير أن يظل الإطار الذي ننظر من خلاله هو إطار الصراع الأبدي بين التراث والحداثة.

«التكامل العربي.. تجارب وتحديات وآفاق»

«التكامل العربي.. تجارب وتحديات وآفاق» هو عنوان تقرير التنمية الثقافية الجديد الصادر عن مؤسسة الفكر العربي، ويتضمن 29 بحثا تتحدث حول التكامل العربي وإشكالياته وأبعاده السياسية والاقتصادية وإصلاح الجامعة العربية. يتألف التقرير من أبواب عدة، الأول حول التكامل العربي وإشكاليات الهوية العربية وتحدياتها. أما الباب الثاني فهو حول التكامل العربي ومشروع الدولة الوطنية. ويأتي الباب الثالث ليتناول موضوع الثقافة العربية في إقليم مضطرب. أما الباب الرابع فحول التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي.

«التكامل العربي والأبعاد الاقتصادية» هو موضوع الباب الخامس من التقرير ويتضمن 5 أبحاث.

يذكر أن موضوع التكامل تم اختياره موضوعاً محورياً للتقرير، من جهة، في ضوء ما تشهده المنطقة العربية من أحداث جسام، وما تعانيه دولها من صراعات وانقسامات وتشرذم تعرّض لأشد المخاطر.

الهوية العربية والأمن اللغوي

يتتبع كتاب «الهوية العربية والأمن اللغوي» عبارة عن دراسة وتوثيق، (443 صفحة من القطع الكبير) للناقد وعالم اللسانيات التونسي الدكتور عبد السلام المسدي، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بالتوثيق والتحليل سلسلة من المبادرات والمشاريع التي يدرجها الكاتب ضمن ما يسميه الوعي اللغوي الجديد. ويشتمل الكتاب على اثنين وعشرين فصلًا وخاتمة. ويقدم الكاتب فيه خلاصة سنوات طويلة من البحث والنضال دفاعًا عن اللغة العربية.

يستأنف الدكتور المسدي في الفصل الأول من الكتاب الأسئلة كما انتهى إليها في كتابه «العرب والانتحار اللغوي» الذي صدر عام 2011، ويبرر العودة إلى هذه الأسئلة بما جدَّ من أحداث لم تكن متوقعةً، وبأنّ «استئناف الأسئلة هو أحد أسس النضال الفكري المتجدد». ويتساءل الكاتب: «ألا نكون قد أسأنا طرح سؤال اللغة؟» ويشير إلى أنّ البحث في الشأن اللغوي دأب على الاهتمام بالخطاب الطاعن في صلاح العربية موحيًا أنّ زمنها قد ولّى، ليُنتِج خطاب مرافعة يقوم أساسًا على تفنيد هذه المزاعم وتفكيك آليات المناورة الثقافية. ولكن الكاتب يرى أنّ المشهد العربي العامّ يحملنا على الاقتناع بأنّ وعيًا لغويًا جديدًا ينبثق وتتسارع تجلياته، وهذا بالضبط هو موضوع الكتاب الذي يعمل فيه المسدي على التشخيص المعرفي واستقراء نشأة الوعي اللغوي الجديد بمفاصله الزمنية ومضامينه الدلالية، واستشفاف ما قد ينتهي إليه من مآلات. ولذلك يرى الكاتب أنه يتصدى لخطاب المنافحة موضوعًا للاستقراء والتشريح بدلًا من اتخاذ خطاب المناكفة.

ويضع الكاتب منذ البداية علامات الافتراق بين ما يطرحه في هذا الكتاب والدارج طرحه في شأن القضية اللغوية، فيشير أولًا إلى أنه يحاول عدم الوقوع فريسةً لثلاثية الخطاب اللغوي العربي بين الخطاب العاطفي والخطاب الأيديولوجي والخطاب الغيبي الإيماني، بل يتبنى خطابًا مغايرًا يستجيب لأشراط الموضوعية العلمية، ويتواءم ومتطلبات التشخيص العقلاني من دون أن ينخرط في أعراض الاستلاب الثقافي أو يُجرَّ إلى إعوار الإنبات الحضاري.

يجمع الدكتور المسدّي في هذا الكتاب بين توثيق عدد كبير من المبادرات والمشاريع التي أطلقت في مختلف الأقطار العربية، وتهدف كلها إلى النهوض باللغة العربية؛ وتشخيصه وتحليله، وتقييمه وتقويمه لهذه المشاريع والمبادرات، إذ إنه واكب هذه المحطات والمنعطفات جميعها حاضرًا محاضرًا في ما كان منها مؤتمرات، وعضوًا بمجامعها العلمية وهيئاتها الاستشارية في ما كان منها مشاريع وبرامج ومؤسسات، مشاركًا في جدلها، وأحيانًا مساهمًا في توضيبها، أو مستقرئًا لنتائجها، ومساهمًا في إنضاج بعضها.

ويحاول الكاتب على امتداد عرضه التوثيقي التحليلي أن يمدَّ القارئ بخيوط ناظمة تسهّل له مهمة تجميع الإدراك بشأن مبادرات ومشاريع وقضايا ومساءلات تتداخل في سياقها الزمني وتتفاصل في مقاربتها لأولويات حلّ المعضلة اللغوية في الواقع العربي.

ينطلق الدكتور المسدي من عرض حال اللغة العربية وتشخيص أوضاعها بين أهلها وأبنائها وذويها مع نهاية القرن العشرين، ثم يتطرق إلى أحداث ١١ أيلول / سبتمبر 2001 وما نجم عنها من انفجار الضغائن الثقافية الكبرى فتطايرت شظاياها على اللغة، ثم ينتقل إلى أبرز إنجاز صنعه المثقفون العرب حين أصدروا وثيقة الإسكندرية وأسسوا منتدًى للإصلاح (السياسي) العربي، ليعبر إلى ما حاول القادة العرب استدراكه في مجال القضية اللغوية ضمن منظومة العمل العربي المشترك، ليصل بعد ذلك إلى مشاريع أطلق بعضها في سياق ما يعرف بالمجتمع المدني، وبعضها الآخر كان نمطًا جديدًا مزدوج الصفة، يتخذ شكل منظومات المجتمع المدني وترعاه جهات نابعة من السلطة الرسمية تكون حاضنًا كفيلًا. ويسبر الكاتب ما عسى أن تكون المسألة اللغوية قد جنت من تفجُّر الأوضاع في بعض أقطار الوطن العربي، وبروز بوادر تحوّل تاريخي عميق.

وفي الأخير يضع الكاتب مسردًا يبوِّب فيه تواريخ الأحداث والمبادرات والمشاريع المذكورة في الكتاب طبقًا لتسلسلها الزمني. ولا تقتصر أهمية هذا المسرد - بحسب ما يقول الكاتب - على تيسير مهمة القارئ حين يروم إعادة ترتيب الوقائع والشواهد، بل إنه يشتمل على مادة خام لإنجاز قراءة أخرى للقضية اللغوية في واقعنا العربي، يعتمد فيها التعاقب التاريخي بكل جدلياته. فتلك دعوة صريحة للباحثين والمهتمين بحقل اللغة العربية ليكون الكتاب وما حواه من تجربة سنين طويلة منطلقًا لأبحاثهم وقاعدةً تكفيهم عناء البدء من العدم.

ثاني أعلى جسر في العالم

لـم تكتـف الصيـن ببنائهـا أعلـى جسـر معلـق فـي العالم، والذي لم ينتهِ بعد، بل قامت ببناء ثاني جسر معلق في الصين، وهو ثاني أعلى جسر على مستوى العالـم الـذي افتتح فـي نهايـة العام الماضـي. يمر الجسـر عبر نهر Qingshui ، وبلغـت تكلفته 1.54 مليار يوان حوالي 240 مليون دولار. استغرقت عملية البناء سـنتين، حيـث يبلـغ ارتفاعـه 406 أمتار، ويمتـد طوله إلى1130 متراً.

يذكر أن أول جسـر في العالـم هو Sidu River ، ويقع في الصين، وسيصل ارتفاعه إلى 496 متراً، ويمتد طوله إلى 2470 متراً عندما يتم الانتهاء منه في العام المقبل.

علماء ألمان يصنعون شمسًا لإنتاج الطاقة

كشـف علماء فيزياء المان عن قيامهم بتشغيل «شمس صناعية» الهدف منها توفير طاقة نظيفة، حيث امضوا تسع سنوات في بناء هذه الشمس الصناعية التي تحمل اسم «ستيلاريتور»، وقد كلف بناؤها مليار يورو.

يهدف المشـروع إلـى تطوير مصدر جديـد للطاقة يعتمد على الانصهـار النووي الذي يتم بشـكل طبيعي داخل الشـمس، وذلـك خلافًـا للمفاعـلات النووية المسـتخدمة حاليًا، والتـي تعتمد فـي إنتاج الطاقة على الانشـطار النووي وليس على الانصهار النووي.

تعتبر الطاقة المسـتخرجة عن طريق الانصهار النووي الهدف الرئيسي على صعيد الطاقات النظيفة التي تطرح علـى أنها غير محدودة ولا تنضب، وهذا النوع من الطاقة لا يحمل أي أخطار، كتلك المرتبطة بالطاقة النووية من ناحية الأمن والفضلات المشعة التي تحتاج آلاف السنين كي تتحلل.

الجليد مسؤول عن بطء دوران الأرض

فـي دراسـة (حول معدلات التغير في حركة دوران الكرة الأرضية ومحورها) قـام بها فريق من جامعة هارفارد، قال الباحثـون إن القوة المحركة وراء التغيرات غير الملحوظة في معدلات دوران الكرة الأرضية التي لا يمكن رصدها إلا بالاسـتعانة بالأقمـار الصناعية والأسـاليب الفلكية الأخرى هـي ارتفاع مناسـيب مياه البحار عالميـا والناجمة بدورها عن تدفق كميات هائلة من المياه إلى المحيطات جراء ذوبان الجبال الجليدية.

وقال جيري ميتروفيتشا أستاذ الجيوفيزيقا بجامعة هارفارد «لأن جبال الجليد تقع على ارتفاعات شاهقة فإنها عندما تذوب تعيد توزيع مناسيب المياه من هذه الارتفاعات الهائلة نحو المناطق المنخفضة - ومثلما يحدث عندما يقوم المتزلج على الجليد بتحريك ذراعيه بعيدا عن جسمه- فان ذلك يعمل على إبطاء معدل دوران الكرة الأرضية».

وقال الباحثون إن حركة جبال الجليد والمياه الذائبة تتسبب أيضا في حدوث انحراف طفيف في محور دوران الأرض أو القطب الشمالي في ظاهرة تعرف باسم «الحيود القطبي».

مؤتمر«رؤيا استشرافية لإدارة المدن المتوسطة في الوطن العربي - الواقع والطموح»

عمّان 17-21 أبريل 2016

ينظـم المعهد العربـي لإنماء المدن بالتعاون مـع بترا للمؤتمرات/ عمـان مؤتمر « رؤيا استشـرافية لإدارة المدن المتوسطة في الوطن العربي - الواقع والطموح» خلال الفترة 17-21 أبريل 2016 .

يهدف المؤتمر لتعريف وتشخيص المدينة المتوسطة، وتحديد أهمية ودور المدينة المتوسطة في قضية النمو الحضـري، وفـي قضية الهجـرة والنزوح إلى المـدن ، وكذلك تشـخيص وإدارة المدن المتوسـطة وتصور الهيكل الإداري المناسـب لهـا في ضـوء إطار التجـارب الإدارية للمدن والبلديـات العربية والتعرف علـى بعض الوظائف الرئيسية الهامة لإدارات المدن والبلديات المتوسطة.

يتضمـن المؤتمر على عدة محاور من بينها تشـخيص إدارة المدن المتوسـطة وتصور الهيكل الإداري المناسـب لها، الوظائف الرئيسية الهامة لإدارات المدن والبلديات المتوسطة، تحديد العوائد والضرائب والرسوم المحلية.

لمزيد من الاستفسار والاتصال:

هاتف:0096265563860 موبايل : 00962777436988 فاكس: 0096265563861

البريد الإلكتروني: info@petraconf.com - الموقع الإلكتروني: www.petracpnf.com

القمة الحكومية 2016

ملتقى المدن الصديقة والشقيقة لمدينة دبي

8-10 فبراير 2016

تعقد الدورة الرابعـة للقمة الحكومية 2016 خلال الفترة 8-10 فبراير 2016 في إمـارة دبي وسـينظم مركز البيئة للمدن العربية علـى هامش القمة ملتقى المدن الصديقة والشقيقة لمدينة دبي.

تأتـي أهميـة انعقاد القمـة وملتقى المـدن للتشـاور وتبادل وجهـات النظر وتقديـم الاقتراحات التي من شـانها أن تصـل لحلول للقضايـا الهامة لتطور المدن في مناحي الحياة اليومية.

لمزيد من الاستفسار والاتصال:

هاتف: 0097143889999

البريد الإلكتروني: hafardan@dm.gov.ae

ندوة « التحديات البيئية واثرها في التنمية الحضرية للمدن والمناطق»

مدينة الداخلة/ المملكة المغربية 1-3 فبراير 2016

ينظـم المعهـد العربـي لإنماء المدن بالتعـاون مع المديريـة العامة للجماعـات المحلية / مديريـة تأهيل الأطر الإداريـة والتقنيـة/ وزارة الداخلية – المملكة المغربية وبلدية الداخلة ندوة بعنـوان « التحديات البيئية واثرها في التنمية الحضرية للمدن والمناطق» خلال الفترة 1-3 فبراير 2016.

تأتـي أهميـة الندوة في اطار مواجهة المدن والمناطق الحضرية في الـدول العربية لتحديات كبيرة في عدد من الميادين من ابرزها المشكلات البيئية.

تتضمـن الندوة خمسـة محاور (التحديـات البيئية في التنمية الحضرية – التشـريعات والسياسـات والمعلومات البيئيـة ودورها في التنمية الحضرية المسـتدامة – دور الدولة والمواطن في المحافظـة على البيئة الطبيعية– الإدارة المحلية ودورها في معالجة مشاكل البيئة المحلية وتكامل دورها مع المخططين والاقتصاديين والبيئيين – التجارب العربية والعالمية في معالجة المشاكل البيئية في المدن والمناطق)

لمزيد من الاستفسار والاتصال:

الأستاذ وداعة الله حمراوي – خبير الإدارة المحلية بالمعهد العربي لإنماء المدن

هاتف: 009660114821867 داخلي 120

موبايل: 00966569541945 فاكس: 009660114802666

البريد الإلكتروني: whamarawi@araburban.org – الموقع الإلكتروني: www.araburban.org

السيد/ سعيد الزداني – رئيس مصلحة التعاون بمديرية تأهيل الأطر الإدارية والتقنية – المديرية العامة للجماعات الحضرية –وزارة الداخلية – المملكة المغربية

هاتف:00212537286295 موبايل: 00212670286045

البريد الإلكتروني: sezzidani@interieur.gov.ma

أطول برج في مدينة لندن

كُشف النقاب عن خطط لأطول برج في مدينة لندن (وهي المدينة الصغيرة جغرافياً ضمن المدينة الأكبر لندن) باسم (Undershaft 1) وهو عبارة عن مبنى مخصص للمكاتب، يبلغ طوله 300 متر. وستقع ناطحة السحاب ضمن مجموعة من الأبراج في الحي المالي التاريخي للعاصمة لندن. وسيطل البرج على معالم القرن الواحد والعشرين في مدينة لندن مثل

«the Cheesegrater» الذي يبلغ طوله 224 متراً، و«the Gherkin» الذي يبلغ طوله 180 متراً. سيضم البرج 73 طابقاً، قائم على المساحة المربعة، ويهدف إلى توفير مساحات مكتبية عالية الجودة، كما سيتضمن أعلى البرج مطعماً ومعرضاً فنياً للعامة من الناس، فيما الجزء السفلي من البرج سيرتفع عشرة أمتار عن سطح الأرض لخلق مساحة جديدة للعامة.

برج سكني من الأشجار في لوزان

قام المهندس المعماري الإيطالي ستيفانو بويري ببناء برج سكني في مدينة لوزان السويسرية تغطي الأشجار الخضراء والنباتات كل طوابقه الـ36، ليكون الأول من نوعه في سويسرا، والثاني حول العالم بعد برج مماثل بناه «بويري» في ميلان بإيطاليا.

اطلق على البرج اسم (برج الأرز) ويبلغ ارتفاعه 117 مترا، ويضم مائة شجرة وستة آلاف شجيرة صغيرة، و18 ألف آنية نبات، موزعة على مساحة 3 آلاف متر مربع من المساحات الخضراء.

الكويت

الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية 2016

تنفيذاً للقرار الصادر عن المؤتمر السادس لوزراء الثقافة بدول العالم الإسلامي، الكويت هي عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2016، حيث تجرى حالياً التحضيرات للاحتفال بهذه المناسبة بمشاركة عدد من دول العالم المختلفة في الفعاليات المزمع تنظيمها، كما سيساهم في الفعاليات عدد من الجهات الرسمية في البلاد ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال تقديم باقة من الأنشطة الثقافية. يذكر أن فعاليات احتفالية الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية 2016 ستنطلق تزامنا مع انطلاقة الدورة الـ 22 لمهرجان القرين الثقافي في يناير 2016.

السعودية

استهلاك الطاقة في إنارة الشوارع في الرياض

كثفت أمانة العاصمة السعودية الرياض جهودها لترشيد استهلاك الطاقة في إنارة الشوارع من خلال التوسع في استخدام الطاقة الشمسية في الإنارة، وزيادة الاعتماد على الفوانيس الموفرة للطاقة (LED). إذ بدأت أمانة الرياض استخدام الطاقة الشمسية في إنارة بعض الشوارع والميادين والساحات و نجحت في إنجاز مشروع إنارة موقع تجميع المعادن (السكراب) شرق الرياض، باستخدام الطاقة الشمسية بإجمالي 750 نظاماً شمسياً تم تركيبها وتشغيلها فعلياً.

وسيتم لاحقاً تنفيذ عدة مشروعات مماثلة لإنارة سوق الإبل بالجنادرية، وحجز النظيم، ومخطط الخير، وحي النرجس، باستخدام الطاقة الشمسية من خلال 3300 نظام شمسي وباستخدام أحدث التقنيات.

العراق

بغداد مدينة للإبداع الأدبي

تم اختيار بغداد مدينة للإبداع الأدبي ضمن شبكة المدن الإبداعية لليونسكو إثر ترشيحها من بين 47 مدينة من 33 دولة كأعضاء جدد مثلت مختلف الحقول الإبداعية. وبهذا الاختيار ستكون بغداد هي المدينة الأولى في مجال الأدب والمختارة من بين الدول العربية، والوحيدة من قارة آسيا وكذلك أفريقيا.

يذكر أن بغداد، أول مدينة عربية تنضم إلى شبكة المدن الإبداعية التابعة لليونسكو لاسيما وأن عضوية المدن للشبكة كانت حكراً على الدول الأجنبية فقط.

الإمارات

دبي تطلق جائزة جديدة للمعرفة

أصـدر الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتوم، نائب رئيس دولـة الإمارات، رئيـس مجلس الوزراء، حاكم دبي، مرسـوما بإنشاء جائزة للمعرفة تحمل اسمه، تمنح الجائزة في شهر ديسمبر من كل عام، وتتولى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الإشراف على إجراءات منح الجائزة للفائزين وتقديم الدعم الإداري والفني للجائزة.

تهـدف الجائزة إلـى تكريم أصحاب المسـاهمات المتميزة فـي مجال المعرفـة، وتحفيز الأفـراد والجهات العامة والخاصـة داخـل دبي وخارجها على الإبداع والابتكار، كما تهدف إلى المسـاهمة في بنـاء اقتصاد المعرفة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

يتولى إدارة الجائزة مجلس أمناء يتألف من رئيس ونائب للرئيس وعدد من الأعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص، في المجال الأكاديمي والمعرفي، يتم تعيينهم بقرار يصدره حاكم دبي لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد.

... والشارقة إمارة صديقة للطفل

أعلن الشـيخ سـلطان بن محمد القاسـمي «الشـارقة إمارة صديقة للطفـل»، وبذلك تكون الشـارقة أول مدينة صديقـة للطفـل على مسـتوى العالم بعـد اعتمادها أربع مبـادرات تطبـق للمرة الأولـى عالمياً. تتميـز الحملة بتنفيذهـا المبـادرات الأربع، الأولى تهدف إلى توفيـر بيئة داعمة للرضاعة في الحضانـات تُعنى بالأطفال الرضع إلى عمر سـنتين، والمبادرة الثانية تتمثل في تطبيق أماكن عامة صديقة للأم التي تهدف بدورها إلى خلق بيئة أكثر انسـجاماً مع متطلبـات المرأة المرضعة عبر توفير تسـهيلات في الأماكن العامة، وتبـرز المبادرة الثالثة في العمـل على توفير مرافق صحية صديقة للطفل تدعم حماية الرضاعة، والمبادرة الرابعة هي اعتماد مؤسسـات ومستشفيات صديقة للأم وهي من أهم المظاهر التي تسعى الحملة إلى تكريسها.

الأردن

الوسطية

بلدية الوسطية: شارع وحديقة باسم الأمين العام الراحل

قرر المجلس البلدي لبلدية الوسـطية – محافظة أربد في المملكة الأردنية الهاشـمية إطلاق اسـم الأمين العام الراحل عبد العزيز يوسف العدساني على شارع رئيسي وحديقة عامة وذلك تقديراً وتخليداً لما قدمه «شيخ المدن العربية» المغفور له عبد العزيز يوسف العدساني في قيادة منظمة المدن العربية وخدمة مدنها الأعضاء.

المغرب

عمداء جدد للمدن المغربية

تتقـدم الأمانـة العامـة لمنظمة المـدن العربية بالتهنئة لعمـداء المدن ورؤسـاء البلديات الجدد فـي المملكة المغربية الشقيقة متطلعة إلى مزيد من التعاون من أجل النهوض بالمدن المغربية وساكنيها.

المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

المؤتمر الذي نظمته الجامعة العربية المفتوحة بالشراكة مع المعهد العربي لإنماء المدن، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بالرياض، واتحاد مصارف الكويت تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وحضور وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى، يهدف إلى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق فرص وظيفية وتنمية الموارد البشرية، والإسهام في رفع معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة في كثير من الدول العربية، وحل ارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً وسط الشباب والنساء.

ما ذكره المتحدثون في المؤتمر من أرقام مخيفة يحتاج إلى وقفة جادة من حكومات الدول العربية؛ لرفع معاناة الأسر الفقيرة وتمكين الشباب من العمل بعيداً عن الوظائف الحكومية التي تعاني التكدس، وعدم قدرتها على استقبال الخريجين، ناهيك عن سياسات التوظيف في القطاع الخاص الذي هو الآخر لم يعد مغرياً في ظل الأوضاع الساخنة التي يعيشها وطننا العربي.

من جملة تلك الأرقام التي إن لم تبادر المجتمعات إلى حلها فإن الشباب سيكون عرضة للضياع الأخلاقي وصيد سهل للمنظمات الإرهابية، حيث بلغ متوسط نسب البطالة بين الشباب 20 % هذا إذا ما عرفنا أن نسبة 60 % من التعداد السكاني للوطن العربي ممن هم دون عمر 25 عاماً.

من الواضح أن مشاريع الدعم القائمة للاقتصاد الحر لم تأت بجديد في ظل سياسات اقتصادية فاشلة تتبعها حكومات الدول العربية، التي تتعامل مع هذه المشكلة دون وجود رؤية واضحة أو إجراءات تنفيذية تساهم في حل مشكلة البطالة التي أضحت مشكلة مزمنة حتى بين الدول الغنية.

قوانين دعم الشباب والمرأة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول عبر تحرير الاقتصاد كما هي حال الكثير من الدول، ولنا في تجربة اليابان خير مثال، حيث يشكل القطاع الخاص 90 % من مجموع الدخل القومي ونسبة العمل فيه تفوق 70 % وهكذا بقية الدول الغربية والدول الصاعدة.

ما ذكرة المتحدثون عن أهمية ضخ ما قيمته 70 مليار دولار لدعم تلك المشاريع في الوطن العربي لا أظنه الحل المناسب إن لم يصاحبه تشريعات تسهل وتساعد الشاب على كسب لقمته بطريقة شريفة، عبر مشاريع مربحة مدعومة بدراسات جدوى اقتصادية.

البعض ينتظر مبادرات الشباب الذاتية لدعمها، والتي غالباً ما تنجح بين أوساط الشباب الجامعيين وأبناء الأسر الغنية، لكن هؤلاء لا يشكلون السواد الأعظم من المشكلة إذا ما نظرنا إلى أصحاب الحرف والمهن التي أضحت عرضة للاندثار بسبب ضعف المردود المادي وجشع التجار الذين يستحوذون على النسبة الكبرى من الربح والتي تتجاوز 90 %.

هناك الكثير من التوصيات التي خرج منها المؤتمر أراها بمثابة خريطة طريق إذا ما تم تنفيذها ضمن مشاريع وطنية على أن ينشأ بنك عربي يشرف على تلك المشاريع وتنفيذها، وألا تخرج فكرته عن إنعاش اقتصادات المجتمعات العربية.

أمنية أتمنى من المجتمعات العربية تحقيقها لأصحاب تلك المشاريع الصغيرة، خصوصاً الحرفيين منهم والعاملين في الزراعة، وذلك من خلال تطبيق فكرة «التجارة العادلة» التي تهدف إلى أن تكون فيها النسبة الكبرى من الأرباح لهم أسوة بالكثير من الدول التي اتبعت هذا المفهوم.

أ.د. فيصل الشريفي

«الكويت»